

الدكتور رضا سعادة

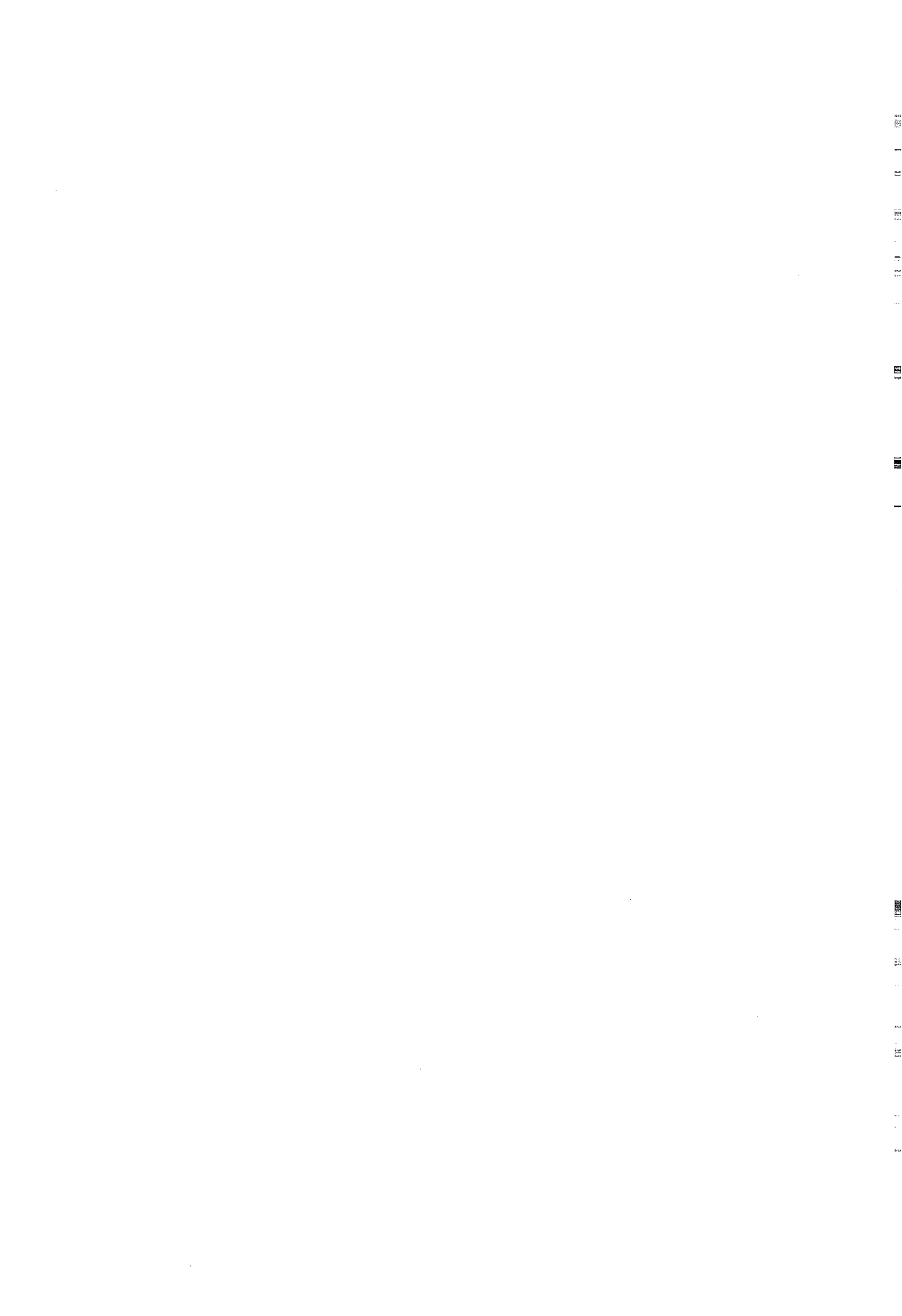
# وراق تربوية

لسبع سنوات عجاف

٢٠٠٩-٢٠٠٢



**أوراق تربيوة**  
**لسبع سنوات عجاف**



الدكتور رضا سعادة

# أوراق تربويّة

للسبع سنوات عجاف

٢٠٠٩ - ٢٠٠٢

الكتاب : أوراق تربويّة  
الكاتب : الدكتور رضا سعادة  
الطباعة : دار بلال للطباعة والنشر  
الطبعة : الأولى ، بيروت - ٢٠١٠  
الرسوم والصور : تراثيّة  
الحقوق : محفوظة للمؤلف

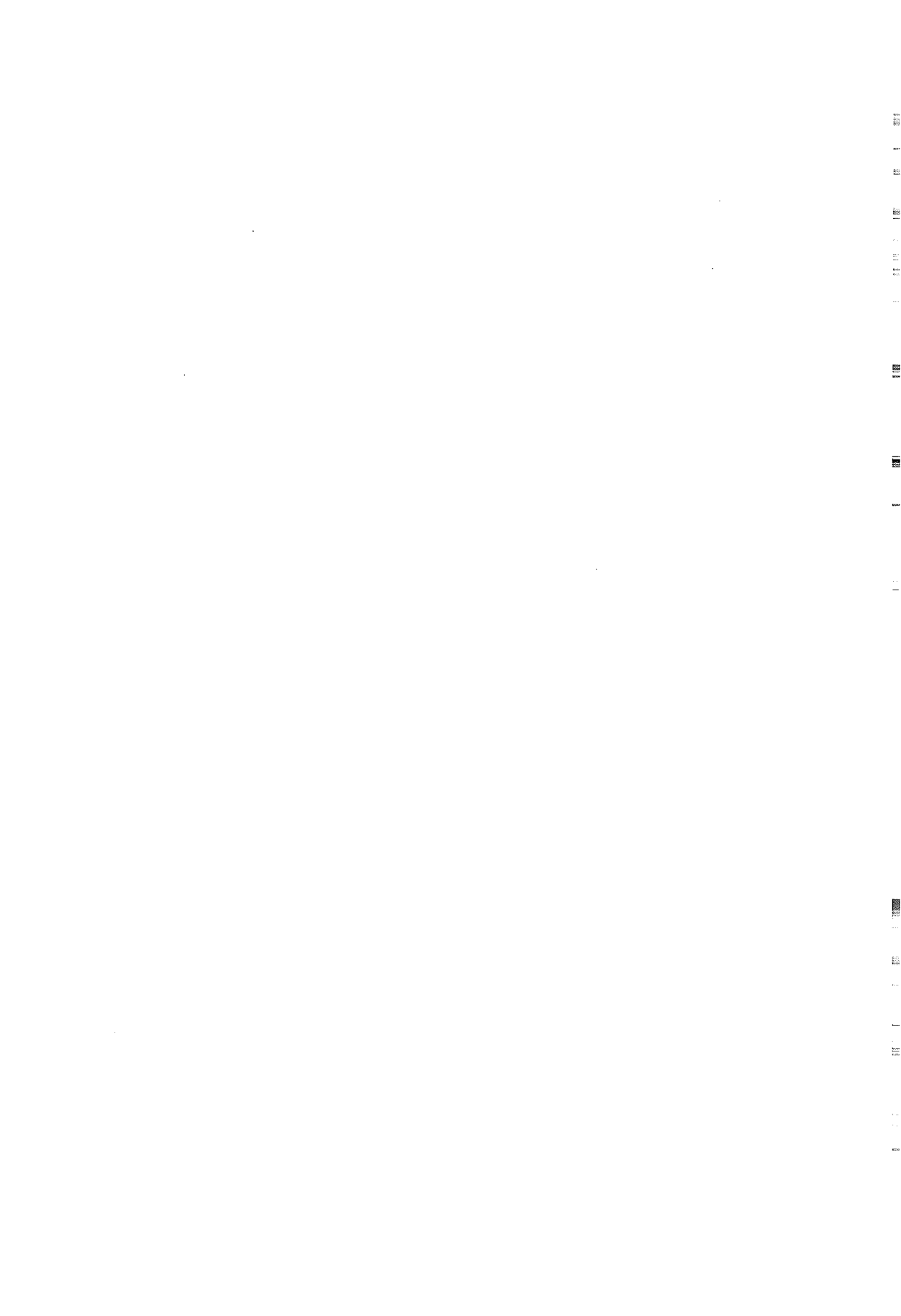
## إهداء

نهدي هذا الكتاب إلى محبّي التعليم الرسمي،  
العاملين بجهد وإخلاص على إزالة عثراته، والسير به  
إلى الأمام.

كذلك إلى جميع العاملين في الحقل التربوي، الذين  
يقدمون التربية على التعليم، والثقافة على اكتناز  
العلوم والمعارف<sup>(١)</sup>.

---

(١) المثقف هو الذي يعطي لعلومه ومعارفه بعداً إنسانياً، فيخدم بها مجتمعه والانسانية، ويكون  
محصناً دائماً بحصانة الأخلاق والقيم.



## تمهيد

سألت صديقاً ممن يتعاطون الشأن التربوي، كيف حال التربية والتعليم؟ فأجاب: يوجد تعليم ولا يوجد تربية! مختصراً بذلك واقعاً أليماً، مفاده أن التربية إن لم تكن تنشئةً من أجل وطن، متجسدةً في سلوك مواطن، فلا تعدو كونها تعليماً؛ والتعليم تلقينٌ وتجميع معلومات، ثم امتحانات فشهادات فوظائف؛ أو هجرة...

ومع أن كل يوم في التربية جديد: وجوهٌ جديدة وتصريحات جديدة، ونوايا حسنة وتطلعات... إلا أنه لا شيء جديد في المضامين. الموضوعات التربوية والمسائل والمشاكل هي هي، تجترّ نفسها على مدى سنوات وعقود. لقد تحوّلنا إلى طواحين تربوية، القمح نفسه والخبز والعجين.

ولقد لمت ما كتبتة عن التربية والتعليم، في خلال سبع سنوات قضيتها في التفتيش المركزي، مفتشاً عاماً تربوياً، لعله يكفي لتصوير الواقع التربوي الرسمي في لبنان، ويكون منطلقاً لأية تطلعات تربوية لأيّ مهتم بهذا الشأن، فجمعتة في سبعة مباحث، يضم كل مبحث منها أهم ما كتبتة أو نشرته في سنة، أملاً مع صغر حجمه وقلة عدد أوراقه أن يكون وافياً بالغرض.

سبعة مباحث أو فصول، إضافة إلى مقدمة عامة استعراضية،  
و خلاصة تفصيلية تختصر الوقائع والتطلعات، أُرِضْتُ بها ضميري،  
متمنياً أن تُرضي كل قارئ ومهتم.  
أما الأرقام والأعداد الواردة في هذه الأوراق، فمصدرها  
التقارير السنوية للمفتشية العامة التربوية في التفتيش المركزي،  
والإحصاءات السنوية الرسمية للمركز التربوي للبحوث والإنماء.  
وأما مضامين الهوامش، فليست أقل أهمية من المتن، لما  
احتوته من الأرقام التي تجسّد الوقائع وتعبّر عنها. وقد جُعِلت فيها،  
ليس تهميشاً لها، بمعنى كونها ثانوية، إنما فقط لعدم ورودها سابقاً  
في النصوص الأساسية.

الدكتور رضا سعاوة  
كانون الثاني ٢٠١٠

## مقدمة الكتاب

ظلّ الكثيرون من اللبنانيين ذوي الصلة بوزارة التربية، التي بدّلت اسمها ومهامها ثلاث مرات في خلال سبع سنوات (ما بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٠)، من وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، إلى وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، إلى وزارة التربية والتعليم العالي؛ يطلقون عليها تندرّاً اسم وزارة «النقل والمناقلات»، لشدة انشغالاتها بتلبية طلبات السياسيين وذوي الشأن، بنقل المعلمين، من المؤيّدين والمقرّبين، إلى أقرب المدارس لأماكن سكنهم، أو إلى مدارس لا عمل فيها لكثرة عدد معلميها وقلة عدد تلامذتها، أو إلى إدارات رسمية للقيام بعمل إداري يدرّ مدخولاً إضافياً زيادة على الراتب، أو بوضعهم بتصرف الوزراء أو المؤسسات والمراجع الروحية، أو السماح لهم بالسفر للعمل أو متابعة التحصيل العلمي خارج البلاد، من دون أن تُقطع رواتبهم، وذلك كله بتغطية من الأوضاع الأمنية الصعبة والتهجير الذي تسببت به الحرب الأهلية اللبنانية<sup>(١)</sup>.

(١) بلغ عدد المعلمين المنقولين خلال العام ٢٠٠١، ٢٣٢٦ معلماً. وفي العام ٢٠٠٢، ٢٣٦٨ معلماً، وفي العام ٢٠٠٣، ٢٢٢٤ معلماً... وبلغ عدد الملحقين بالإدارات العامة خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ٣٦٨ معلماً. أما عدد المعلمين الابتدائيين الملحقين بثانويات رسمية فقد بلغ العام ٢٠٠٢، ١١٦١ معلماً.

هذه المناقلات من مدارس محتاجة إلى مدارس تضم فائضاً بعدد المعلمين، فتحت باب التعاقد مع معلمين جدد، لسدّ النقص، دون اعتماد معايير واضحة ومحددة للاختيار والمفاضلة، وعلى نفقة أكثر من جهة ومرجع<sup>(١)</sup>، إلى أن بلغ عددهم في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي أكثر من أربعة عشر ألف معلم متعاقد (١٤٠٠٠) في العام ٢٠٠٤<sup>(٢)</sup>، ثم ارتفع عددهم في التعليم الأساسي وحده، من سبعة آلاف (٧٠٠٠) معلم متعاقد في العام ٢٠٠٤، إلى تسعة آلاف وخمسمئة (٩٥٠٠) متعاقد في العام ٢٠٠٦. وقد احتلت أخبار أوضاعهم وتحركاتهم القسم الأعظم من التغطية الإعلامية لأخبار التربية والتعليم.

وعندما رصدنا هذه التغطية الإعلامية، لكل ما يتعلق بأوضاع التربية والتعليم في لبنان، من خلال إحدى أشهر الصحف اللبنانية، وفي غضون سبع سنوات ممتدة من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٩، تبين لنا أنه من أصل خمسمئة (٥٠٠) تقرير وخبر تربوي، هناك مائة وستة وعشرون (١٢٦) تقريراً وخبراً تتعلق مضامينها بالمعلمين المتعاقدين، لجهة أعدادهم ومشاكلهم ومطالبهم وتحركاتهم وامتحاناتهم ونسب

---

(١) تعاقد على نفقة وزارة التربية، وتعاقد على نفقة صندوق التعاقد المدرسي أو صناديق المدارس، وتعاقد على حساب البلديات أو أصدقاء المدرسة الرسمية أو المتبرعين من فاعلي الخير، من جمعيات وأفراد، أو تطوعاً... وقد أجرى مجلس الخدمة المدنية امتحانات لتعيين هؤلاء المتعاقدين، وأخر العام ٢٠٠٩، عملاً بالقانون ٤٤٢/٢٠٠٢، بعد انقضاء سبع سنوات على صدوره. تقدم للإمتحانات حوالي ٨١٥٠ متعاقداً ممن تنطبق عليهم الشروط، نجح منهم ٣٥٠٠ فقط، ما نسبته ٤٣٪.

(٢) تم خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ تعيين حوالي ٢٨٠٠ أستاذ تعليم ثانوي من متعاقدي المرحلة الثانوية الذين نجحوا في المباراة التي أجراها مجلس الخدمة المدنية.

نجاحهم وإدخالهم في الملاك التعليمي... أي ما نسبته (٢٥,٢٪) من مجمل التقارير والأخبار<sup>(١)</sup>.

وتتبعنا الموضوعات التربوية الأخرى، فتبين لنا أن تسعين (٩٠) تقريراً وخبراً تتعلق مضامينها بالمشاكل المدرسية، العامة والمناطقية، هي مشاكل التعليم الرسمي عموماً، كالحاجة إلى معلمين، وإلى الأبنية والتجهيزات المدرسية، وتدني المستوى التعليمي، والإشكالات والتعديلات على الأبنية المدرسية وعلى شاغليها... أي ما نسبته (١٩٪) من مجمل التقارير والأخبار.

أما الامتحانات الرسمية، بمواعيدها وآليات إجرائها، وثغراتها ونتائجها والمشكلات الناتجة منها والحاصلة فيها، فقد تمت تغطيتها بثمانية وأربعين تقريراً وخبراً (٤٨)، أي ما نسبته ٩,٦٪.

يليه أخبار روابط المعلمين والتحركات النقابية، بستة وأربعين تقريراً وخبراً (٤٦)، أي ما نسبته ٩,٢٪.

بذلك تكون أعداد التقارير والأخبار، عن هذه الموضوعات الأربعة فقط، ثلاثمئة وعشرة تقارير (٣١٠)، ونسبتها إلى المجموع العام (٦٣٪).

أما الموضوعات التربوية الأخرى التي تمت تغطيتها وتمّ رصدتها، وعددها اثنان وثلاثون موضوعاً (٣٢)، فقد بلغت أعداد تقاريرها وأخبارها مائة وتسعين تقريراً وخبراً فقط (١٩٠)، أي ما نسبته

---

(١) استثنينا من الدراسة الأخبار القصيرة المتعلقة بالنشاطات والمناسبات التربوية، (استقبالات، احتفالات...) والتي تعدّ بالآلاف.

(٣٧٪) فقط من المجموع العام. وقد تمثلت هذه الموضوعات بالعناوين

التفصيلية التالية:

- الحاجة إلى أبنية مدرسية جديدة، وإلى أعمال الصيانة والترميم. (٥،٤٪)
- اهتمامات الرسميين والجمعيات الخاصة، والمساعدات المدرسية. (٣،٨٪)
- أوضاع التعليم المهني والتقني، والمدارس الزراعية. (٣٪)
- المؤتمرات التربوية، والندوات واللقاءات وورش العمل. (٢،٦٪)
- الكتاب المدرسي. (٢٪)
- إلزامية التعليم ومجانته، والإعفاء من الرسوم المدرسية. (٢٪)
- تكريم معلمين أحياء وتأيين متوفين. (١،٦٪)
- العطل المدرسية. (١،٤٪)
- التحركات الطلابية. (١،٢٪)
- احتفالات تخريج. (١،٢٪)
- إعفاء مديري مدارس من مهامهم لأسباب سياسية. (١،٢٪)
- نشاطات مدرسية متنوعة. (١،٢٪)
- مشروع التعليم للجميع، ومناهج التعليم العام، والتجهيزات المدرسية، لكل منها نسبة (١٪) فقط.

أما الموضوعات المتبقية، كموضوع الاستراتيجية التربوية، والإرشاد الصحي، والفائض في أعداد المعلمين، وأوضاع رياض الأطفال، والرسوم المدرسية، والتسرب المدرسي، والصحة المدرسية، والإثماء التربوي، ومناقلات المعلمين، والتدريب المستمر، والمعادلات، وأعمال الإدارة التربوية، فتراوحت نسب طرحها بين (٢،٠٪ و ٦،٠٪)، وهي

نسبة ضئيلة قياساً إلى أهمية بعضها.

وهناك موضوعات أخرى لم يتم التطرّق إليها، كمشكلة المعلمين المرضى غير القادرين على القيام بمهام التعليم، والمدارس المتعثرة التي يزيد عدد معلميها على عدد تلامذتها، وكلفة التعليم، وثغرات مباريات التعيين، والتقارير الطبية الكاذبة، وأوضاع دور المعلمين، والإرشاد التربوي...

لا يعني هذا الاستعراض لأخبار التربية في لبنان، أن التربية كلها قد أنزلت في صحيفة واحدة، مهما بلغت شهرتها وسعة انتشارها؛ فهناك صحف أخرى تحدثت، ونشاطات تربوية أخرى أقيمت، وموضوعات مختلفة طرحت.

لكنّ الثابت المزعج، أنه باستعراضنا هذه الموضوعات الغنية المتنوعة، قلّما عثرنا على مآثر تربوية! فلا تخطيط، ولا استراتيجية، ولا حلول تدريجية لمشاكل والانتقال إلى معالجة أخرى؛ بل اجترار لمشاكل أصبحت مزمنة، كالأمرض المزمنة، علاجها صعب وطويل.

لهذه الاسباب، واستناداً إلى الصور التربوية المستعرضة، والميّنة بالإحصاءات الرقمية، نصّف السنوات السبع الممتدة من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٩، تربوياً، بالسنوات العجاف. ونظّل نحلم أن تليها سبع سنوات سمان... على أمل أن يتحقق الحلم يوماً!

أما الأبحاث والتحليلات والانطباعات والرؤى التي تضمنتها مقالات هذا الكتاب، فتتعلق بالتربية عموماً، وبالتعليم الرسمي والمدرسة الرسمية على وجه الخصوص؛ وذلك إيماناً منّا بأن المدرسة الرسمية هي

إحدى أهم الطرق الموصلة إلى الوحدة الوطنية، آملين أن يكون في  
مضامينها فائدة لكل مهتم بأوضاع التربية والتعليم في وطننا الحبيب  
لبنان.

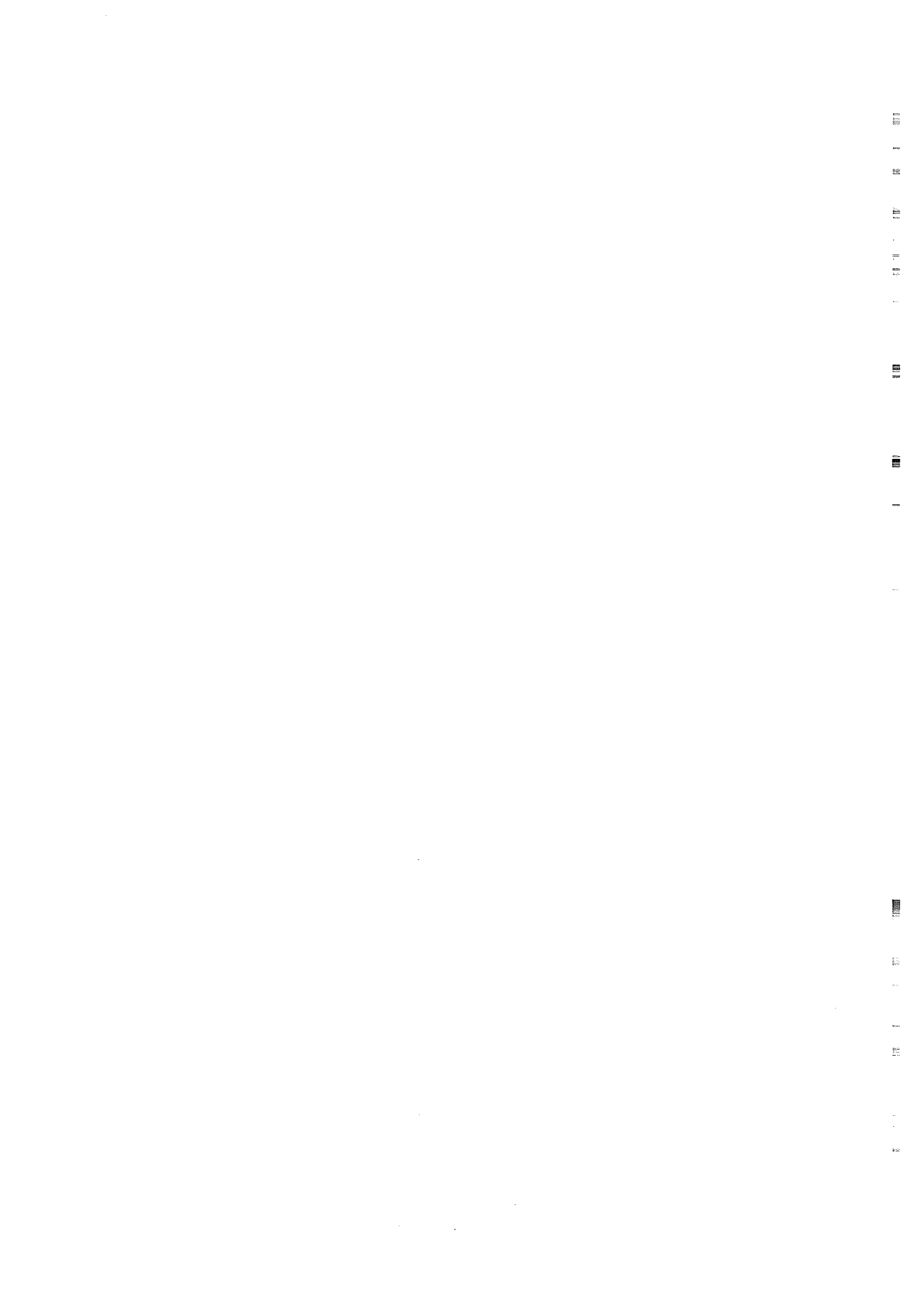
\* \* \*

## المبحث الأول

### منشورات العام ٢٠٠٢

- كمين الكيلومتر «١٠١»
- تطلّعات واعدة لرفع مستوى التعليم الرسمي
- التفثيش التربوي ضمير التربية
- عام التأسيس





## كـمـين الـكـيلـومـتر « ١٠١ » (١)

كنتُ متوجِّهاً صباحاً من منزلي إلى مكان عملي الذي يبعد مسافة خمسة وسبعين كيلومتراً، وكنت أنعم بنعمة القيادة على الأوتوستراد الساحلي الذي قصّر المسافات بين المدن، ومكّن الناس من السكن في أريافهم ليلاً والعمل في عاصمتهم نهاراً؛ حين فوجئت بكمين لبوليس السير، منصوب عند مخرج النفق، يلقي القبض على السيارات التي تزيد سرعتها على مئة كيلومتر في الساعة، فيحتجز رخص سيرها، ويحرّر بحق أصحابها محاضر ضبط المخالفات.

أوقفني جانباً طالباً رخصة قيادتي ورخصة سير مركبتي، وكنت اعتقدتُ أولاً أنه يبحث عمّن لا يضعون أحزمة الأمان حرصاً منه على سلامتهم، ففرحت لخلاصي منه إذ كنت أضع حزامي. وسألته عن سبب حشري إلى جدار النفق الممتد، فأجاب بأن سرعتي كما أفاد الرادار قد بلغت مئة كيلومتر في الساعة وواحدًا.

عرّفته بنفسه قائلاً: ألا ترى بأن سنّي وموقعي لا يسمحان لي أن أكون شبيح سرعة؟ وإني مثل باقي خلق الله قد أعجز عن برمجة

---

(١) مقالة نشرت تباعاً في جريدتي السفير والنهار، في ١٥ و١٩ آذار العام ٢٠٠٢.

قدمي عندما أدوس بها «دعسة البنزين»، بما يميّز المئة المسموح بها، عن المئة وواحد غير المسموح بها من الكيلومترات؟ فدعني لعملي الذي ينتظرنني، رجاءً، ولا تنقصنا بعد الهموم. فأجاب: إن رضيتُ أنا فإن «الرادار» لا يرضى، وأمر بحجز أوراقي ومكابدتي مشقة البحث عنها في دوائر الشرطة، ووقتنا أعلى من الذهب.

تألّمت ما يكفي لتسميم بدني يوماً كاملاً، ليلته ونهاره، وأنا الحريص على كل دقيقة من وقتي، أقوم فيها بمهام وظيفتي التي أقسمت، على أداء واجبي فيها، اليمين.

حتى اللحظة كانت تغيب عن ذهني الأسباب الحقيقية لتحسّس المعلمين من التفتيش التربوي، إلى أن ذكّرني الحادثة بمقولة نعت التفتيش بالبوليس، انطلاقاً من تهمة نصب الكمائن!  
يقول المثل: رُبّ ضارّة نافعة.

والضرر الثلاثي الذي ألحقه بي كمين «رادار الكيلومتر ١٠١»، معنوياً ومادياً وحرقت أعصاب، أسجله نفعاً عظيماً في فتح باب واسع، لا بل أوتوستراد سريع وبلا كمائن لترسيخ الثقة بالتفتيش عموماً، وبالتفتيش التربوي على وجه الخصوص.

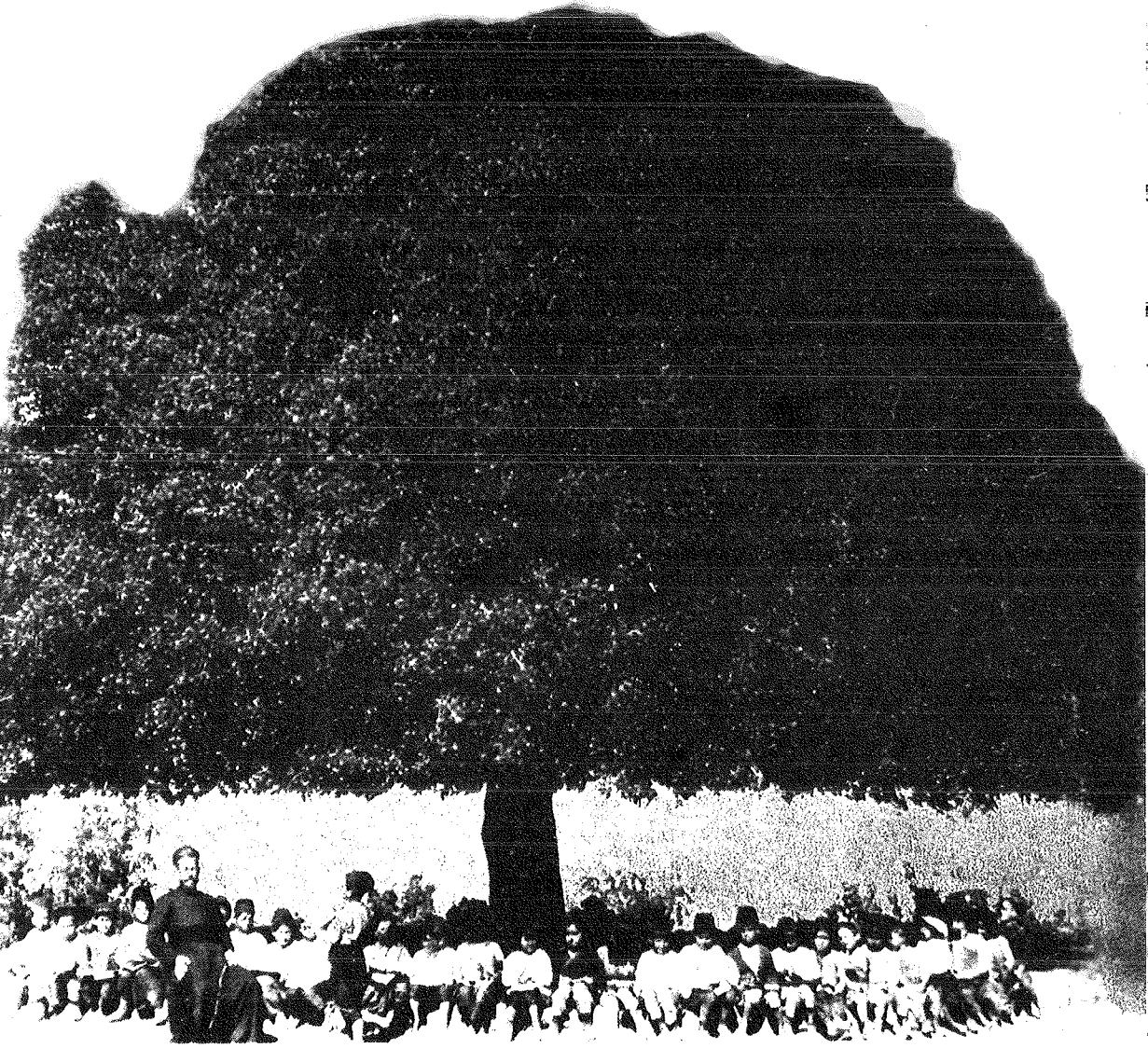
إنّنا نربأ بمفتشينا أن ينصبوا الكمائن، كما نربأ بهم أن يطلقوا قرون الاستشعار «كرادارات» كاشفة للمخالفات، ونثق بهم كل الثقة موجّهين ومرشدين، على مستوى عالٍ من العلم والكفاءة وحسن السيرة والخلق الحميد. وإنه لن تكون هناك كمائن تربوية من قبلهم، ولا رادارات كاشفة محبّاة في حقائبهم، كما يتّهمهم البعض زوراً، بل

إشارات سير تربوي واضحة المعالم، ظاهرة المفاصل والمنعطفات، مرشدة إلى السلامة، هادية إلى الحق والالتزام بأخلاق الرسالة، هدياً يسبق أي مساءلة أو حساب، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> أما الذين لا يلتزمون بموجبات الوظيفة وأخلاقها، من العاملين في القطاع الرسالي التربوي، عمداً وإصراراً وانحرافاً، ولا هم يؤدّون واجباتهم بأمانة الضمير المسلكي، ولا هم يحرصون على الصالح العام، والشأن العام، فسيكونون البادئين، والبادئ أظلم. وسيكون لهم في القصاص حياة.

\* \* \*

---

(١) القرآن الكريم، سورة الاسراء، الآية ١٥.



مدرسة الضيعة العتيقة، تحت السنديانة

## تطلّعاتُ واعدة

### لرفع مستوى التعليم الرسمي<sup>(١)</sup>

يشرفني أنني قضيت الماضي كله من عمري، أحمل هموم التربية والتعليم، وهمّ المدرسة الرسمية. حملت الهمّ مهموماً به، عندما تقلّبت تلميذاً في مراحل التعليم كلها.

وحملت الهمّ مهموماً له، عندما تعاقبت مسؤولاً على مراحل التعليم جلّها، مدرّساً وأستاذاً، ثم إدارياً ومفتشاً عاماً تربوياً. ففي مدرسة الضيعة الابتدائية، حملت مبكراً جداً همّ تأمين القلم والدفتر والكتاب. وحملت بالمريول الأزرق والحذاء الأبيض الخفيف. وفي مدرسة المدينة التكميلية، حملت همّ الغربة المبكرة عن الأهل والأقارب، متحمّلاً مسؤولية المسكن والمأكل والمشرب، والنجاح الباهر الذي لم يكن منه بدّ كشرط أساسي للسماح لنا بمتابعة الدراسة، وإلاّ، فإن أعمال الزراعة والفلاحة تنتظرنا، وهي تحتاج لكل الناشطين فيها من سلفنا والخلف.

---

(١) مقالة نُشرت في المجلة التربوية، الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والانماء، في أيار ٢٠٠٢.

وفي الجامعة اللبنانية، كان علينا إثبات الجدارة. بمعنى الكلمة، ليكبر مع الجدارة الحلم الجميل، بمستقبل يكون بحجم الأمنيات، في ربوع وطنٍ كان أجمل ما فيه وحدثه، يوم كُنّا نعيش صدقاً تلك الوحدة الوطنية، التي تتوّج كثرتنا وتعدّنا، نحن القادمون إلى جامعتنا من مختلف بقاع لبنان، المنتمون إلى طوائفه ومذاهبه كلها، تحتضننا جدران قاعة أليفة، ما شعرنا داخلها قطّ بغير أواصر الأخوة والصدقة، تجمعنا حرارة المحبة، نعتصم بحبل الانتماء الوطني، ولنترم بتطلعاتنا المستقبلية الإنسانية<sup>(١)</sup>.

أما أول عهدي بهمّ حملته من أجل المدرسة الرسمية، فكان في حقل التعليم، عندما كُنّا نشحذ الهمم، تلاميذ ومعلمين، لنبلو أحسن البلاء، ونحقّق في الامتحانات الرسمية الفوز الكبير.

وفي الإدارة التربوية فيما بعد، كُبر مع المسؤولية الهمّ وتعاضم، فعملنا بصدق لتشهد مدارسنا الرسمية نهضة حقيقية في السنوات العشر الأخيرة. لقد عرقنا تعباً، وتعذّبنا، لكن عذابنا كان عذّباً، لأن الإنسان يتذوّق سعادته في ميلٍ يريد إشباعه، ولو أتعبه، أو حلمٍ يريد تحقيقه، ولو كابده.

وظلّ رفع مستوى التعليم الرسمي حلمنا الدائم، حتى وضعنا رحالنا في المفتشية العامة التربوية، التي تعاضمت معها التطلعات، ليس وهماً أو خيالاً، بل انطلاقة واقعية، وانسجاماً تاماً مع الأنظمة والقوانين، استناداً إلى ركيزة في الأخلاق ثابتة، وإلى أساس من القيم متين...

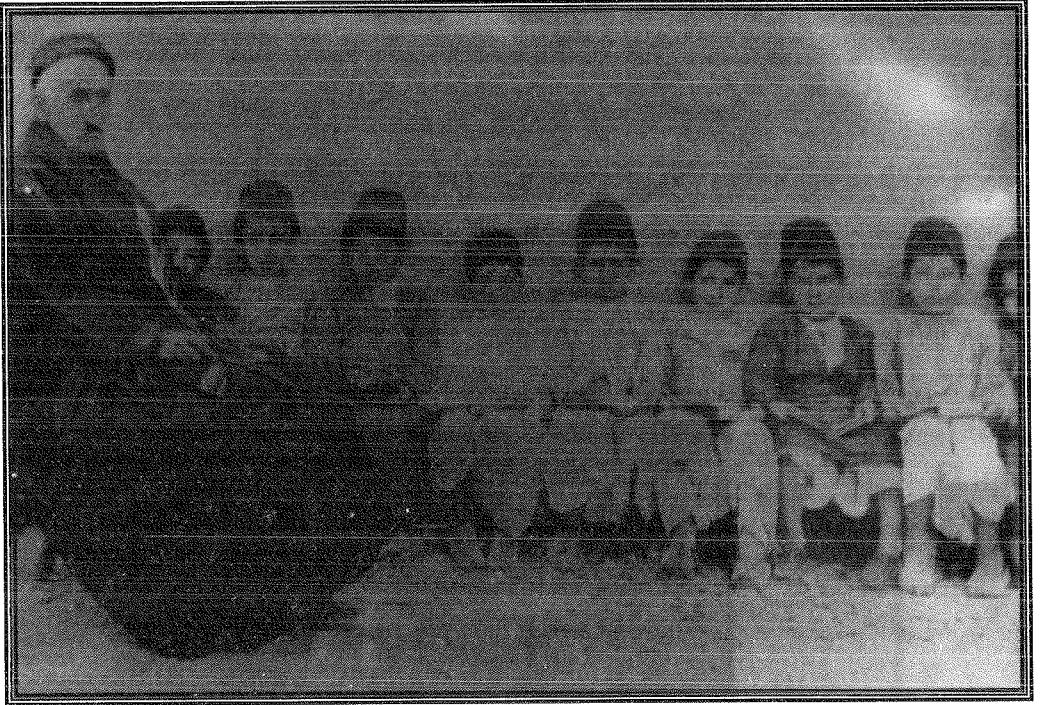
(١) كان ذلك في أواخر الستينيات من القرن الماضي (١٩٦٧).

فالقوانين كلّها أساسها الأخلاق، والقانون الأخلاقي كان سبباً  
ومتقدماً على القانون المدني. فبدافع حسن التعامل، الأخلاقي والإنساني،  
الفردى والاجتماعى، تمّ ترسيم القوانين الوضعية.  
لذلك، فإن تطبيقها لن يكون إلا لصالح الفرد والمجتمع، والملتزم  
مننا بقواعد الأخلاق، يلتزم طوعاً بالقوانين ولا يتدمّر.

من هنا كان سهرنا على رفع الضرر عن الشأن العام، فلا يجوز أن  
يُكلّف مهام الإدارة مدير مدرسة غير كفوء، لا تتوافر فيه شروط التكليف،  
ولا أن يُنقل معلم لا تستغني عنه مدرسته، ولا أن يُلحق متخرج بمكان  
غير محتاج، ولا أن يتلکأ مدرّس عن قيامه بواجباته، ولا أن يتم التعاقد إلا  
بعد استكمال النصاب القانونى لمعلمى الملاك، وكل ذلك حرصاً على  
المال العام، وعدم تدهور أوضاع المدارس...

وإذا كانت رسالة التعليم أول عهدنا بهمّ حملناه من أجل المدرسة  
الرسمية، فإن التفتيش التربوى، الذى تشرفنا بالانضمام إلى أسرته، وبالعمل  
على السير به قدماً فى الطريق المستقيم، لن يكون آخر العهد بهمّ نحمله  
من أجلها. فقد عاهدنا النفس أن نتابع السير فى هذا الدرب ما حيناً، حباً  
بالوطن، وقناعة بالمدرسة الرسمية رمزاً لوحدته.





الصف القديم، التلاميذ على « المسطبة » - أدب وانضباط



صفوف حديثة - أطفال منطلقون

## التفتيش التربوي ضمير التربية

### والرقابة كنز لا يفنى<sup>(١)</sup>

كنّا أطفالاً في المرحلة الابتدائية في الخمسينيات، يوم كان يعلّمنا في الضيعة معلم منفرد، كان هو وحده الجهاز التعليمي، والجهاز الإداري، وجهاز الرقابة أيضاً؛ إذ كان يعلّمنا ويرعانا نهاراً، ويرسل مساءً من يدور على بيوتنا، يتنصّت على أبوابها وشبابيكها، ليسمع أو يرى، من الذي يقوم منا بواجباته المدرسية، ومن الذي يقضي السهرة كلها لاهياً يستمتع باللعب، أو بأحاديث «السّهيرة» وتوارد هم، فيلقى حسابه في اليوم التالي.

لم يكن ذلك المعلم الرسالي، بالرقابة التي يمارسها علينا، يضمّر الشرّ لأحد منا، بل كان هدفه ضبط ايقاعنا، والعبور بنا إلى المراتب العليا. ولم يكن قضيب الرّمان الذي يسلم به جلود الكسالى أو «الصائعين» منّا، أداة تشفّ عنده، بل كان تبعاً لمفهوم ذلك الوقت، وسيلته الفضلى لتقويم

---

(١) مقالة نُشرت تبعاً في جريدتي السفير بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٢ والديار بتاريخ

٢٣/١٠/٢٠٠٢.

اعوجاجنا، وردعنا عما تسوّله لنا نفوسنا من التلكؤ أو الانحراف.  
ومع إقرارنا المطلق بأن العقاب جزاء المذنبين، الذين لهم في  
القصاص حياة، إلا أننا لا نفهم بالرقابة غير نهج المتابعة، والرعاية،  
والتصويب، والتحسين، والتطوير، تجنّباً للخطأ، وهداية للصواب،  
وسهراً على الحقوق والواجبات، وحرصاً على المصلحة العامة التي هي  
عندنا فوق كل اعتبار.

فالبذرة الطيبة التي نزرعها، والغرسة الصالحة التي نغرسها، نراقب  
نمّوها ونرعاهما لنحسن استثمارها. والطفل العزيز الذي يهبه الله لنا، لا  
نتركه لمصيره، بل نراقب ماأكله ومشربه وملبسه وتعليمه وسلوكه وكل  
تصرفاته، حرصاً منا على سلامة نموه، وحسن تربيته، وعدم انحرافه.  
والمريض الذي يراقب الطبيب مرضه، يأخذه بعين عنايته، فيعالج داءه  
توخياً لشفاؤه. والطالب الباحث الذي يُعِدُّ بحثاً أو رسالة، إنما يعد  
بحثه بإشراف أستاذ مشرف يوجّهه ويرشده، ويصحح أخطاءه، ويهديه  
في بحثه إلى سواء السبيل. والرئيس التسلسلي في الإدارة أو العمل،  
يراقب أعمال مرؤوسيه، فيرشدهم إلى الصواب، وينهاهم عن الخطأ،  
ثم يحاسب.

إن الإنسان العاقل الواعي هو الذي يراقب ذاته، فيطلب المشورة  
لنفسه طوعاً، ويسترشد بالعارفين رغبة، فيقف عند رأيهم بسلوكه،  
وعمله، ليرصد هفواته فيتجنّبها، ويكتشف أخطاءه فيقلع عنها. كما  
يمارس على نفسه وعلى فريق عمله نقداً ذاتياً، فيعيد النظر في قناعاته  
وتصرفاته... ولما كانت النفس أمارة بالسوء، فقد أسدل الله علينا رقابته،

وأندرننا بأنه يعلم ما توسوس به نفوسنا، وهو أقرب إلينا من حبل الوريد؛ كما زرع في عقولنا وقلوبنا ضمائر حية، تتمثل بها رقابتنا الذاتية على أنفسنا، وعلى أعمالنا، لكي نعمل الخير كله، ونمتنع عن فعل الشرور كلها.

لقد كنّا معلمين في جميع مراحل التعليم، وكنا نتباهى بدعوتنا المفتشين التربويين لحضور الدروس التي نعطيها لتلاميذنا، لئشهدهم على كفاءتنا، ونجاحنا، والنتائج التي نحققها. كما كنا نتباهى بعدم استفادتنا من تقرير طبي واحد خلال عام دراسي كامل، أو بضعة أعوام متلاحقة. وكنا في مجالسنا نتصفح سجلات معلمين أنقياء، أنهيت خدماتهم، وقد خلت ملفاتهم من غياب تحت أي عنوان كان، ناهيك بخلوها من أية مخالفة ترتبت عليها عقوبة.

إن الرقابة التي نفرّ منها، أو نتجنبها، أو نكرها وننقم عليها، على صراحتها ووضوحها، ليست عدوتنا، ولا هي توجس بأحد منا شراً. إنها حليفة استقامتنا، وصديقة نزاهتنا، ونصيرة مصلحتنا العامة، ولا هدف لها غير الصالح العام، والخير العام.

وفي هذه الظروف السوداء الحالكة، التي تعمّ العالم وتجتاح المنطقة، كما الأجواء العفنة التي تقودنا إلى حالات التدمر واليأس والإحباط، لا يبقى لنا بصيص أمل إلا في التربية، وفي القطاع التربوي، فماذا لو فقدنا فسحة الأمل هذه؟

ألا نعلم أولادنا اللغة الصحيحة، والقراءة الصحيحة، والعلوم الصحيحة والأدب النظيف المستقيم؟ فالتربية لا تطيق شواذاً، أو شذوذاً،

فشواذها واضح مفضوح، إذ يستطيع سارق المال أن يخفي ما سرقه، لكن سرقة العلم لا تخفى على أحد. فنسب النجاح في الامتحانات الرسمية تنشرها الصحف ووسائل الإعلام، كما يُنشر الغسيل فوق السطوح، وفائض المعلمين في بعض المدارس معلوم للقاصي والداني، والأبنية المدرسية الرسمية المهذّدة بالانهيار على رؤوس شاغليها معروفة ومعدودة، والكتاب المدرسي الوطني مقروء من أَلْفِه إلى يائه، والمناهج الجديدة صار يعرفها الجميع، ويعرف مكان قوتها وضعفها، وأين وكيف تتخبّط...

ولمّا كان الظلم عند الإنسان قاتلاً لا يحتمل، والمظالم التي يسجلها التاريخ لا تُمحي أبد الآبدين، لذلك، فإننا في التفتيش التربوي لا نسمح لأنفسنا أن نظلم أحداً، معلماً أو مدير مدرسة أو موظف تعليم، تيمناً بقول السيد المسيح: «أنا ما جئت لأدين، بل جئت لأخلص...» لكنما في الوقت عينه، لا ولن يسمح التفتيش لمعلم أن يظلم تلميذاً بإهماله، أو مدرسةً بالغياب المتعمّد عنها، أو عملية تعليمية بالتنكر لواجب التعليم الذي امتهنه صنعة له فيها، أو رسالة تربوية بالإساءة إلى رايته التي نرفعها جميعاً، لن يُسمح بذلك مطلقاً، وتيمناً بقول السيد المسيح أيضاً: «..أما الظالم، فسوف ينال جزاء ظلمه».

فلأن التربية أساس الأخلاق،  
ولأن الأخلاق ركيزة الأوطان والأمم،  
والضمير هو وازع الأخلاق والقيم،

لهذا كله،  
ووفاءً منا لأهلنا ومجتمعنا والوطن،  
وحتى لا يبيع أحد في التربية ضميره،  
سيبقى التفتيش التربوي ضمير التربية،  
وسيبقى هذا الضمير حياً يقظاً، حاضراً في مجالس التربية  
كلها، عاملاً ما بوسعه على رفع الظلم عن المدرسة الرسمية، والتعليم  
الرسمي.  
وستبقى الرقابة بنظرنا الكنز الذي لا يفنى...





معلم النجارة - فريق عمل

## عام التأسيس<sup>(١)</sup>

ليس مهماً أن نركض، كما قال «لافونتين - Lafontaine»، إنما المهم أن نسير نحو الهدف. ولا تقاس الأعمال بضخامتها، إنما بجودتها، ولا الأقوال بغزارتها، إنما بفصاحتها وبلاغة مضامينها. هذه كانت سياستنا في العمل في المفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٢، فقد عملنا بتوادة وروية، تحت سقف التفتيش المركزي، بقوانينه وأنظمته، وكانت لنا تطلعات واعدة باتجاه غايات سامية وهدف نبيل.

تعبننا كثيراً ليرتاح الآخرون، والآخرون ليسوا أفراداً بالطبع، إنما جماعات وقضايا عديدة ومتنوعة، تُشكّل مجموعها القطاع التربوي الرسمي، الذي عانى ولا يزال أمراضاً مزمنة وأخطاء متعاقبة متكررة، أخذنا على عاتقنا أن نعمل ما بوسعنا، في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، على شفائه منها، وتصويب أوضاعه، والنهوض به رغم ممانعتها.

---

(١) راجع: التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٢.

صحيح أن العمل استمرارية، ولا يدعِين أحد استغناءه عن نتاج الماضي، لينهض بالحاضر والمستقبل. وماضي المفتشية العامة التربوية كان حافلاً بعطاءات العاملين فيها. لكن التطوير حاجة طبيعية وإنسانية، ويمكن للإنسان أن يستعجله تبعاً لقناعاته وإمكاناته.

العام ٢٠٠٢ كان عام التأسيس للتطوير. ولا تطوير بلا تخطيط، ولا أهمية لتخطيط بلا هدف. من هنا كان التركيز على الهدف، وهو بكلمة: النهوض بالتعليم الرسمي، والمساعدة على النهوض بالتعليم العام. فكانت الخطة بوضع الأسس، وتمثلت الأسس بتشكيل اللجان، تركيزاً على العمل الفريقي المنتج، وإعادة النظر بالمطبوعات، لاستثمارها على الوجه الأكمل في الإحصاء<sup>(١)</sup> والتقييم؛ كذلك السير باتجاه المكننة، توفيراً للجهد والوقت. وأهم من ذلك كله الالتزام العادل بالقانون، والنظام، لجهة العمل لدى المراجع المختصة على تطويره، كما لجهة الالتزام الصادق بتطبيقه،

---

(١) أحصي للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، في التعليم الثانوي، ٩٩٧٩ أستاذاً في الملاك وبالتعاقد، و٧٧٤١٨ تلميذاً، بمعدل ٩ تلاميذ للمعلم الواحد. وأحصي في التعليم الأساسي ٣٠٠٧٧ معلماً في الملاك وبالتعاقد، و٢٧٣٦٩٩ تلميذاً، بمعدل ٩ تلاميذ للمعلم الواحد أيضاً.

وكان معدل حصص التعليم الفعلي للمدرس ١٢ حصة أسبوعياً، في حين أن نصابه يتراوح بين ١٩ و٢٧ في المرحلة الابتدائية، وبين ١٧ و٢٤ في المرحلة المتوسطة، ما معدّله ٢٢ حصة أسبوعياً. فيكون الهدر ١٠ حصص أسبوعية للمعلم الواحد. وقد بلغ عدد المعلمين المنقولين من مدارس محتاجة إلى مدارس تضم فائضاً بعددهم، ١٥٩ معلماً؛ والمنقولين من حاجة إلى حاجة ٤٠٠ معلم.

التزاماً مرناً، خدمة للصالح العام، وتالياً للوطن. الهدف الدائم هو التصحيح والتصويب والإثراء، والوسائل متعددة متنوعة، غالبيتها المشورة، والتوصية، والتوجيه، والمشاركة الفعّالة مع الإدارة التربوية، على مستوى التخطيط والعمل والإنتاج، وآخرها العقوبة لمن يستحقها.

لقد آلينا على أنفسنا، وفي حدود صلاحياتنا، ألاّ نكشف عن خطأ إلا ونعمل على تصحيحه، وألاّ نرى ظلماً إلاّ ونعمل على رفعه، وألاّ تقع يدنا على مخالفة إلاّ ونعمل على معالجتها. المهم ألاّ نجتّر مشاكلنا، فالمشكلة القابلة للحل نصرّ على حلّها وطّيّ صفحتها، أما المشكلة المستعصية ظرفياً، فلا نهملها، بل نترقّب الظرف المؤاتي لحلّها وتصويب الأمور.

هذا هو عهدنا، وضعنا أسسه العام ٢٠٠٢، وبدأنا تنفيذه مستمرين بمحاولات التطوير نحو الأفضل، غير متناسين أو مهملين الهموم والأعباء اليومية، التي تستلزم السهر والتعب، وتحصد إلى جانب وقت العمل أوقات الفراغ.

\* \* \*



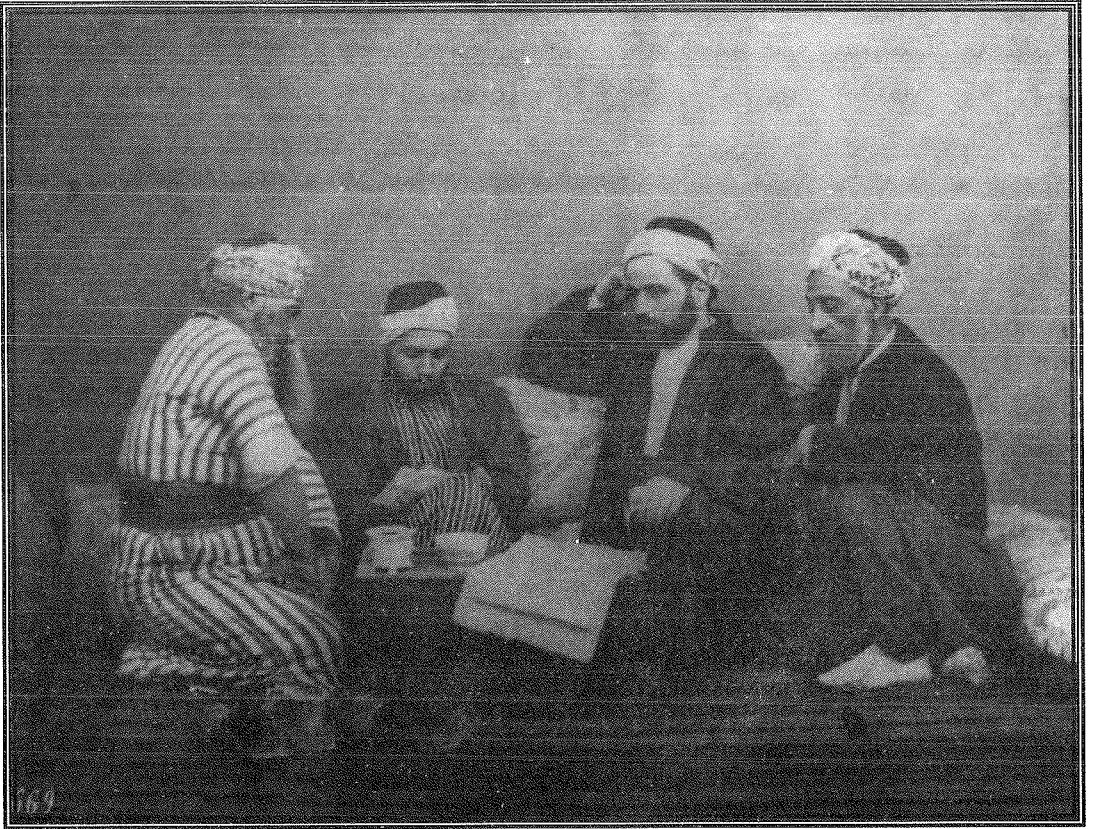
مدرسة للفنون والمهن - بيروت ١٩١٢

## المبحث الثاني

### منشورات العام ٢٠٠٣

- الرقابة، وسيلة نبيلة لغاية أنبل
- عام المنجزات





الكاتب العدل - ضمانة الالتزام

## الرقابة

### وسيلةٌ نبيلةٌ لغايةٍ أنبل<sup>(١)</sup>

يوم أطلق «ماكيافيلي - Machiavelle» مقولته الشهيرة «الغاية تبرّر الوسيلة»، راغباً في تبرير الوسائل مهما كانت قذرة أو منحطة، ما دامت توصل إلى الغاية المنشودة، أحدث صدمة لأصحاب القيم، الذين صنّفوا الماكيافيليين في منزلة الدهاء السياسي برتبة عالية من المكر والخداع.

في هذا السياق، إنما غير السياسي، يحكى عن قدماء الرومان أنهم كانوا يعمدون إلى التقيؤ في نهاية وجبات طعامهم، كي يعودوا إلى الأكل من جديد. فكان التلذذ بالطعام عندهم هدفاً وغاية، وهذا انحراف ظاهر، لأن تناول الطعام وسيلة غايتها البقاء على قيد الحياة، ينشأ عنها خلال القيام بها تلذذ بأنواع الأطعمة الشهية، لدرجة أن البعض يصيبه البطر، وتغيب عنه الغاية الحقيقية، فلا يعود يرى أو يهتم إلا بالوسيلة وحدها.

(١) مقالة نُشرت في مجلة التفتيش المركزي العام ٢٠٠٣.

أما الذين يزهدون بلذّة المآكل، ولا يتنعمون بطيبات ما أحل الله لهم، فهم يعذبون أنفسهم، ويحتقرون الوسيلة من أجل هدف جامد لا رطوبة فيه ولا حياة. والحقيقة أن الهدف والوسيلة في تناول المآكل والمشارب متكاملان. فلا طعام بلا تلذذ بتناوله، ولا طعام من أجل التلذذ فقط، بل طعام طيب ولذيذ من أجل البقاء على قيد الحياة، لأن من يأكل بلا شهية هو كمن يأكل تراباً.

وعلى هامش التواصل الجنسي، الطبيعي والإنساني، نشأ أناس بهرتهم اللذة فانحرفوا عن الغاية الحقيقية للوصال، الذي جعله الله وسيلة للحفاظ على أنواع المخلوقات الحيّة، وعلى الاستمرارية في التوالد والتكاثر، ورأوا في اللذة غاية، وجعلوا منها هدفاً، وهي لا تعدو كونها وسيلة ودافعاً، على نقيض بعض المتزمتين، الذين لا يجيزون أية علاقة لا يكون هدفها الإنجاب.

إن التمييز بين اللذة كوسيلة، والإنجاب كهدف، واجب قطعاً، لكن الخلط بينهما، أو إحلال أحدهما محل الآخر مرفوض قطعاً؛ فالذين لا يرون غير اللذة منحرفون، والذين لا يرون غير الإنجاب منكرون، ولو كان الفعل يتم بلا لذة لا تمتنع عنه الأحياء جميعاً، من البشر والأنعام، ولا انقرضت أجناسهم وأنواعهم عاجلاً أم آجلاً.

وكما تكون غريزتا الأكل والجنس، كذلك تكون كل وسائل العيش الكريم. فالثياب التي تستر عرينا وتقينا عوارض الطبيعة، كهدف، نتأق في ارتدائها بقدر ما تتوافر لدينا الإمكانيات،

كوسيلة. والمنازل التي تأوينا، كهدف، يتراوح عندنا التنعم بها، كوسيلة، بقدر ما تسمح به أوضاعنا المادية، فتتراوح خيارا بين الكوخ الصغير والقصر المنيف الكبير. والسيارة التي هي وسيلة نقل وانتقال، تتطلبها ضرورات الحياة العصرية المعقدة، أراها المقتدرون وسيلة لغايات أخرى، فأصبح اقتناء الفخم منها غاية للتنعم والتمظهر، بدل أن تكون وسيلة للوصول والتواصل.

ولو تحزينا كل ما أفسده الدهر والإنسان، من خلط بين الغاية والوسيلة، لانتابتنا الدهشة، أو التألم، أو التفزّز من فرط ما يُرتكب من الفواحش والمآسي. فالعلوم التي يجب أن تكون وسيلة غايتها الإعمار، انحرفت لتستعمل وسيلة للدمار. والالتزام العقائدي، بدل أن يكون وسيلة تلاحم أصبح سبباً للتناحر والتفكك. والحرية التي تنشدها الشعوب كلها، خرجت عن إطار الانضباط إلى واقع الانفلات. والحضارة التي تفتخر بها الأمم قاطبة ما عادت وسيلة سلام، بل سبب حروب وصراعات. زد على ذلك ما يقال عن الإيمان والإحاد، وعن الحق والقوة، وعن العنصرية والانفتاح، والسامية واللاسامية، وعن الامتلاك أو عدمه لأسلحة الدمار الشامل.

كأما كُتِبَ على بعض الناس أو الجماعات وحشيّة أبدية، أو استسلام أبدي، أو استقامة أبدية خاسرة، أو انحراف أبديّ رابح، أو جنون أبدي بكل حالاته وأشكاله...

ليست القضية هنا قضية كلمات نريد أن نلعب بها أو عليها، إنما قضية حقائق ووقائع. إننا لا نرى وسيلة مثالية أو غاية فاضلة بالمطلق،

كما أننا لا نرى وسيلة منحطة أو غاية مبتذلة بالمطلق أيضاً؛ إنما الوسائل والغايات على السواء تكون فاضلة أو منحطة، تبعاً لما تزنه في ميزان القيم. من هذا الباب الواسع نريد للرقابة أن تدخل، معتزّة بغاياتها، مفتخرة بأهدافها. إن أول ما يجب الكفّ عنه هو النظر إلى العقوبة كغاية أو هدف. فالعقوبة، صغرت أم كبرت، ليست غاية ولا هدفاً، إنها الكي الذي يتمّ اللجوء إليه كآخر الدواء، عندما لا يعود لمرض الفساد من دواء غيره. لا هدف للرقابة غير الضبط، ولا غاية لها غير الإنماء، وإن تنوّعت الوسائل بين التوجيه والمجازاة.

نحن نرفض الماكيافليّة، ولا نقبل بوسيلة منحطّة لكي نبرّر غاية شخصيّة نفعيّة أو انتهازية. ولكل غاية عندنا قيمتها، كما أن لكل وسيلة قيمتها أيضاً، ولا تراجع عن الالتزام بالقيم، ولا تلاعب بميزان العدالة.

إن الوظيفة والمسؤولية، اللتين هما على المستوى الشخصي، وسيلتان للعيش الكريم، لا هدف حقيقياً لهما على الصعيدين الوطني والاجتماعي، إلا الخدمة العامة، والصالح العام، والتقدّم بالمجتمع وبناء الوطن. فإذا تحوّلت الوسيلة إلى غاية، أصبح الهدف استغلال الوظيفة، واستثمار المسؤولية، من أجل المصلحة الشخصية، وتحقيق المكاسب على أنواعها. هنا يفتح الباب على مصراعيه، لتدخل الرقابة كوسيلة للضبط، وآلية للإصلاح، وطريقة للعودة بالشاذين إلى جادة الصواب، على قاعدة الشمولية في تطبيق القوانين، والمساواة في الالتزام بالأنظمة.

أليست وسيلة النجاح المثلى لدى طلابنا المدرس والجد والاجتهاد؟ فكيف يمكننا إذاً أن نقبل بالغش والتزوير؟! أليست الوسيلة الفضلى

للاكتفاء المادي والعيش لكريم، تحصيل الرزق بعرق الجبين؟ فكيف نقبل بالسرقة والصوصية؟! وعند التاجر أليس الصحيح هو الربح الحلال، وعند العامل والفني والإداري، الجهد والاستقامة والكفاءة؟ فكيف نقبل باستغلال الظروف!

رحم الله أفلاطون، الذي غيَّبه الموت منذ خمسة وعشرين قرناً، لكنه لا زال حياً بيننا. فالمجتمع كما يقول أوغست كونت، لا يتألف من الأحياء فقط، إنما من الأموات الذين لا زالوا في أذهانهم أيضاً.

أفلاطون الذي قال: لكلِّ منا حسب مؤهلاته، لم يسمح بأن تكون ثروة الغني أكثر من أربعة أضعاف ثروة الفقير (اليوم هي أربعون أو أربعمئة أو ربما أربعة آلاف ضعف...). وقد أدان أصحاب النفوذ، الذين يستعملون السلطة والقانون الواقعين في أيديهم، وسيلة للغنى الفاحش، ولا تمتلك الأراضي والمزارع وجمع الثروات. قال أفلاطون أيضاً: لو وُجِدَتْ دولة كل رجالها أفاضل، لرأيتمهم يهربون من الحكم بدل الإقبال عليه، لأن الحاكم المثالي لا يخدم نفسه بل يخدم الشعب؛ لذلك يفضل أن يكون محكوماً (مخدوماً) لا حاكماً. ولربما ترك أفلاطون أثينا التي عَشَّش فيها الفساد، قاصداً إسبارطة علَّه يجد ضالته في مدينة فاضلة؛ لكنه فوجئ هناك بالعهارة والدعارة، فترك عالم الأرض، وانتقل إلى عالم المثل، ومن ثمَّ انتقل إلى رحمة ربه تعالى...

لقد تميَّز أفلاطون بنبل الغاية والوسيلة معاً، كانت غايته، وعلى لسان سقراط الحكيم، التحلِّي بالعفة، وبلوغ الفضيلة، وتحقيق العدالة والمساواة. وكانت وسيلته الكفاءة والجدارة، واحترام المؤهلات التي

اعتمدها أساساً لعدالة التوزيع، والحفاظ على الحقوق. يقوم ذلك كله على تربية وجدانية شريفة، تنشئ للمجتمع صناعات مهرة، وللوطن جنوداً حُماة، وللسلطة حكماً حكماً.

لقد جاهد صاحب «الجمهورية» لينير الدرب، ويبدد الظلمة، ويطهر الأرض من الفساد...

ولم نرد نحن أن نسب الظلام، إنما نريد تبديده، بأن نُشعل شمعة في دروب الحق، والعدالة، والنظام، والقانون، غايةً ووسيلة، لذلك نقول:

نبيلة أساساً، هكذا هي.

ونبيلة فعلاً، هكذا يجب أن تكون.

إنها الرقابة، وسيلة نبيلة من أجل غاية أنبل.

\* \* \*

## عام المنجزات<sup>(١)</sup>

مع نهاية العام الثاني على انطلاقة التجديد في أعمال المفتشية العامة التربوية وتطلّعاتها، نقرب من استكمال الأسس الموسوعة من أجل برمجة العمل، وتفعيله، واستثماره على الوجه الأكمل، في خدمة مسيرة التربية والتعليم في لبنان.

إن إنجازات العام ٢٠٠٣ تنسجم مع آمالنا وطموحاتنا. فبعد أن أخذت لجان المفتشين المناطقية والمصغّرة دورها في العمل، تمكّن التفتيش التربوي من متابعة الأعمال والنشاطات التربوية المختلفة، والمساعدة على تطويرها. فمن دراسة أوضاع الأبنية المدرسية وتجهيزاتها، إلى مناقلات المعلمين واستكمال أنصبتهم والتعاقد معهم، فمواكبة الامتحانات الرسمية والعمل على ضبطها، ثم المشاركة في اللجان المختلفة التي شكّلتها وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء، من أجل إعادة النظر في الهيكلية والمناهج، وتطويرها، وتدريب مديري المدارس، والتدريب المستمر للمعلمين، ووضع خطة مشروع التعليم للجميع في إطار التعليم العام، وما إلى ذلك من قضايا تربوية... بعد ذلك كله، أنجزت المفتشية العامة التربوية عملية التزوّد بأجهزة المعلوماتية، وأعدت النظر في مطبوعاتها اللازمة لمتابعة جميع الأعمال التربوية في المدارس، من فنيّة ومالية وإدارية؛ فكانت تلك المطبوعات وسيلة جاهزة للاستثمار

(١) راجع: التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٣.

التربوي، الإحصائي والتقويمي، وأساساً للتوصيات المرفوعة، الآيلة إلى ضبط الأوضاع في جميع شؤون التربية وشجونها.

إن المفتشية العامة التربوية، إذ تفتخر بإنجازاتها لهذا العام، على صعيد الرقابة ومتابعة الهموم والمشاكل، حيث حدّدت حاجات المدارس ومعوّقات العمل فيها، ورصدت مستوى تطبيق القوانين والأنظمة، ومدى ملاءمتها، ورفعت الاقتراحات والتوصيات بشأن تطويرها وإعادة النظر في بعضها، وامتلكت زمام أمرها فيما يتوجب عليها القيام به من أعمال؛ فإنها، ومع الأسف، قد عانت عدم تنفيذ الكثير من التوصيات<sup>(١)</sup> التي رفعتها إلى الجهات المعنية في وزارة التربية، والتي من شأنها، لو نُفذت جميعها، أن تنهض بالمدرسة الرسمية، وترفع من مستوى التربية والتعليم في لبنان.

هذه المعاناة، مهما كبرت، لن توقعنا في الإحباط، ولن تثنيننا عن القيام بواجبنا كاملاً، ولا عن متابعة المسيرة لما فيه مصلحة التربية والتعليم، وخير هذا الوطن ورفعته وازدهاره.

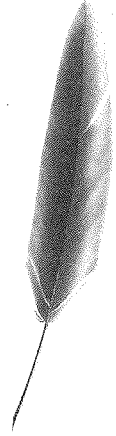
---

(١) جُلّ هذه التوصيات تعلقّت بعدم نقل معلمين خارج ملاكهم الأساسي، أو من حاجة إلى فائض (٩٧ معلماً العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤)، وعدم إسناد مهام غير تدريسيّة إليهم، كالإحاق بالارشاد والتوجيه، أو كشف التربية، أو الإدارات الرسمية، أو الأعمال الإدارية المدرسية (تمّ العام ٢٠٠٤ تعيين ٣٢٩ أستاذاً مهنيّاً، أسندت مهام التدريس إلى ١٧٤ منهم فقط، وأسندت مهام إدارية إلى الـ ١٥٥ الآخرين بسبب إلحاقهم بمعاهد غير محتاجة لاختصاصاتهم). وقد بلغ عدد التلاميذ في إحدى المدارس الفنية ١٧ تلميذاً، يدرّسهم ١٠ أساتذة، هذا فضلاً عن النزف من الأرياف باتجاه المدن والضواحي.

## المبحث الثالث

### منشورات العام ٢٠٠٤

- هل ضاعت معالم التربية في لبنان؟
- وضع الإصبع على الجرح





مدرسة المدينة العتيقة - بيروت ١٩٢٧

## هل ضاعت

### معالم التربية في لبنان؟<sup>(١)</sup>

كم يعزّ عليك وأنت تتبّع شؤون التربية وشجونها، أن ترى المسائل واضحة أمامك وضوح الشمس، فتمدّ يدك وعقلك وضميرك لتحلّها، فإذا بها تقاومك وتتعدّد بين يديك؛ كأن هناك جهة خفيّة تنتمي إلى عالم الجنّ والأشباح، تبعثر جهودك وتجبّط عملك، وتمعن في إيذاء طموحك، فتمنع عليك المشاركة في قيادة حكيمة لسفينة التربية والتعليم. تلك السفينة المتروكة في لجة من الأمواج العاتية، تتقاذفها وتلاعب بها، فلا هي أغرقت، ولا سُمح لها أن تبلغ برّ الأمان...

نقول ذلك من دون أن نبخس أحداً أو جهة من العاملين في حقل التربية والتعليم، شخصاً كان أم مؤسسة، حقّه أو حقّها، فيما قدّم أو قدّمت من جهود وتضحيات. ونقول ذلك أيضاً، دون أن نستثني أحداً أو جهة، من عجز مبرّر، أو تقصير مفروض فرضاً، أو تغريد خارج السرب له ظروفه ودواعيه، أو عدوٍ وراء منافع خاصة من كل أشكال المنافع وألوانها.

نقول ذلك لأننا منذ مدة مديدة، ونحن نجترّ في التربية مشاكلنا؛

(١) مقالة نُشرت في جريدة السفير بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٤.

فلا مشكلة الفائض في أفراد الهيئة التعليمية أو الحاجة إليهم حُلّت، ولا مناقلات المعلمين ضُبطت، ولا صلاحيات مديري المدارس المبنية على حسن اختيارهم ثبتت، بل انتزعت منهم (كتكليف النظار مثلاً)، ولا الأبنية المدرسية اللاتئة والضرورية في كثير من المناطق شُيّدت<sup>(١)</sup>، ولا كتب التاريخ صدرت، ولا المواد الإجرائية اعتمدت، ولا تعليم مادة التربية الدينية رسا على برّ...

أما ما أنجز، وقد هللنا له وفرحنا به، وكان للمركز التربوي فيه فضل، فكان إنجاز بعضه إما آلياً، وإما مجتزئاً أو متعثراً، وإما تمّ بشقّ النفس مع الحاجة إلى التعديل أو إعادة النظر. فالإعفاءات من الرسوم المدرسية تتم سنة بسنة ملتزمة موجودات صناديق المدارس. وإلزامية التعليم لم توضع الآلية لتنفيذها بعد، ومجانتيته لم تقرّ إلا في المرحلة الابتدائية. ومشروع التعليم للجميع ترنّح - طويلاً - مختلاً بين اللجان والاجتماعات المكثفة

---

(١) ثمة ١٤٣٥ مؤسسة تعليمية رسمية في لبنان، ٣٦،٤٪ من أبنيتها ملك الدولة، و٤١،٦٪ من هذه الأبنية مستأجر بكلفة تزيد على ٢٠ مليار ليرة سنوياً. يبقى ٢٢٪ من الأبنية على عاتق السلطات المحلية (بلديات، أوقاف، تقدمات...).

من بين هذه الأبنية ٢٧٦ بناءً معدداً أساساً للسكن، و٤٧٧ بناءً بحاجة إلى الصيانة والترميم، و٣٣٧ بناءً يلزمها إضافات، و١٧٦ بناءً غير صالح يجب استبداله؛ فضلاً عن ٢٨٣ بناءً مشتركاً بين مدرستين (نظام الدوامين)، أو بين المدرسة والسكن، أو المدرسة ومؤسسات أخرى... وفي الكثير من هذه المدارس لا تتوافر المستلزمات المادية والفنية المناسبة لتطبيق المناهج التعليمية الجديدة وتحقيق أهدافها. ولولا المدارس الجديدة التي شيّدها مجلس الجنوب في محافظتي الجنوب والنبطية ومنطقة البقاع الغربي، ومجلس الإنماء والإعمار في بيروت ومناطق أخرى، لكان الوضع مأساوياً.

أو المتباعدة، ولما تصدر خطته حتى تاريخه. والمناهج الجديدة التي نقرّ بأهميتها، وبالجهود الصادقة التي بذلها كثيرون لإنجازها (رغم أكلافها الباهظة)، يعاد النظر فيها بالجملة والتفصيل دون بت نهائي.

ولقد كان من رابع المستحيلات تحديد بداية موحّدة للعام الدراسي، أو الاتفاق على توحيد العطل المدرسية، رغم الكثير من النوايا الحسنة. أما الامتحانات الرسمية، التي يُضبط إيقاعها تدريجياً، وهي القاسم المشترك لكل أنواع التعليم في لبنان، فحدّث فيها ولا حرج، عن قرارات تخلط بين المدرّس والمرتبّل، وبين التعب والعرق من ناحية، والاستنفاع والارتزاق من ناحية أخرى.

نقول ذلك لما ندركه من دور عظيم لعملية التربية والتعليم، بدءاً بالتربية على النظافة، وأحوال البيئة، مروراً بالانضباط العام، وصولاً إلى حسن السيرة والسلوك، والتزاماً قويماً بأخلاق التعامل.

ونقول ذلك لأن كثيراً من الوساطات التي تمارس عادة، توصي خيراً بالمتطاولين على المال العام، أو المزورين، أو المذنبين. بمختلف أنواع الذنوب. أما «الأوادم» فحسبهم الله ونعم الوكيل!

ذلك كله لا يعني، لا سمح الله، أننا جميعاً فاسدون، أو مقصّرون، أو على الأقل مستخفّون. لا! فمّا الإداري الناجح المستقيم، ومّا المربي الصالح، ومّا من يعطي بلا حساب، ومّا الحريص على وطنه حرصه على دمه، ومّا الأكفء الذين نفتخر بكفاءاتهم ونضاهي بهم كل الخبراء المتقدمين من خارج البلاد بنفقات عالية على حساب الفقراء والمعوزين. مّا هؤلاء جميعاً... لكن مّا أيضاً من لا يرى إلا نفسه،

ومصلحته، وأنايَّته وفردانيَّته، ومن بعد هؤلاء الطوفان...  
إن من يرى ذلك كله أو يعايشه، أو يراه ويعايشه معاً (وكلنا  
مشاركون في هذا الهمّ فلا أحد منّا إلا ويرى أو يعايش)، لا يعود يتحدث  
عن معالم ضائعة، أو معايير مفقودة. فالمعالم موجودة ومعروفة، لكنها  
مبعثرة وقد عُثِّب بها. والمعايير موجودة أيضاً، ولكنها ليست تصب كلها  
في مصب القيم، لا الأخلاقية ولا الاجتماعية...

هذي هي همومنا، وهذي مشاكلنا،

ترتاح ضمائرنا لأي إنجاز مهما كان حجمه، لكنه يؤلمنا في اجترار  
المشاكل أن نرى الشواهد ولا نبلغ المعالم، فيضيع الهدف.

فهلّا اتعظنا وأعدنا ترتيب بيتنا التربوي، خدمة واجبة لهذا

الوطن؟



## وضع الإصبع على الجرح<sup>(١)</sup>

لم نشأ في التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٤، أن نجتر أنفسنا بتكرار ما تضمّنه تقرير العام ٢٠٠٣، لجهة الحديث عن الهيكلية، والمبنى، والتجهيزات، ومتابعة أعمال الإدارة التربوية. إنما أردنا أن نسلط الضوء، وبالأرقام، على المشكلات والقضايا التربوية، العالقة والمستجدّة، والتي تشكل محوراً أساسياً لهمومنا ومعاناتنا. القضايا التربوية بعناوينها وتسمياتها باقية تقريباً هي نفسها، لكن التجديد كان في التبويب، والشرح، والتحليل، والنقد، وتحديد الأولويات.

هكذا كان كل شيء جديداً، اللهم إلا ما لا بدّ من الاستمرار في الوقوف عنده وعليه، من الإحصاءات التي قد لا تتبدل كثيراً موضوعاتها، إنما تتغيّر أرقامها ونتائجها من عام إلى عام، فتحلّو مقارنة هذه النتائج، ورصد حركة تطوّر الأوضاع التربوية عبرها.

سنحاول في هذا التقرير وضع الإصبع على الجرح، في قضايا

---

(١) راجع: التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٤.

تربوية أساسية، أهمها: موضوع التعاقد<sup>(١)</sup>، ومناقشات المعلمين، والأبنية المدرسية، ومالية المدارس، والامتحانات الرسمية؛ إضافة إلى قضايا تربوية مستجدة، كالتدريب المستمر، وما لذلك من علاقة بالإرشاد التربوي وأوضاع دور المعلمين. هذا فيما خصّ الإدارة التربوية وأوضاع المدارس. ويهمننا مع بدايات العام ٢٠٠٥، أن نذكر أنفسنا قبل أن نذكر الآخرين، بأن التفتيش التربوي سيبقى العين الساهرة على حسن الأداء التربوي، لما فيه مصلحة التربية والتعليم، ولما فيه مصلحة الوطن. وأنه كضمير للتربية، يجب أن يتحرك من تلقاء نفسه ليكون قدوة في أداء الواجب.

إننا مع الجهود المضنية التي نبذلها في الحقل التربوي، يحزّ في نفوسنا أن تذهب صيحات التفتيش التربوي أحياناً سدىً، كمن يصرخ في واد، فلا تنفّذ بعض توصياته كاملة، ولا يعمل ببعض تقاريره التوجيهية كما يجب.

لكن ذلك لن يزيدنا إلاّ إصراراً على الإصلاح والتنمية، مهما أحرّت الركب العراقي.



---

(١) بلغ عدد المعلمين المتعاقدين في التعليم الأساسي العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ٦٩٠٠ معلم. وفي التعليم الثانوي ٤٨٧٣ أستاذاً عيّن منهم ٢١٦٥ في الملاك. أما الحصص التعاقدية المهدورة في التعليم الأساسي، بسبب سوء توزيع المعلمين، فبلغت ٣٧٣٤٠٨ حصص، تقدر كلفتها المالية بأكثر من مليارين وستمئة مليون ليرة (٢٠٠٠، ٨٥٦، ٦١٣، ٢ ل.ل.)، وبلغ عدد المعلمين المنقولين ٧٨٨ معلماً، وعدد الملحقين بدور المعلمين ٢٩٤ معلماً وأستاذاً. والدور مقفلة متوقفة عن الاعداد.

## المبحث الرابع

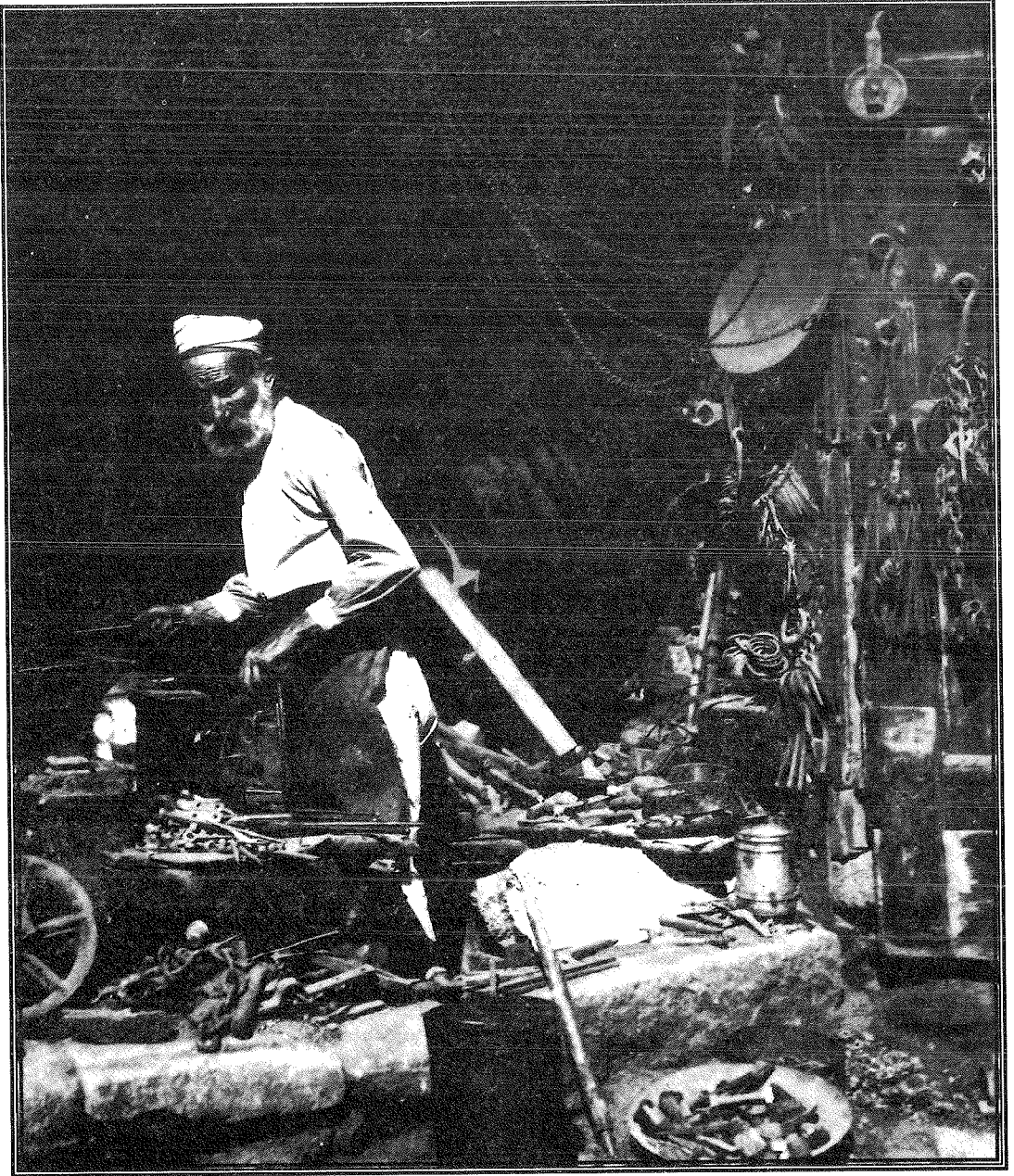
### منشورات العام ٢٠٠٥

• المدرسة الرسمية في لبنان، موضوع

تحدّ وطنيِّ دائم

• مزيد من الإضاءة





معلم الحدادة - القوة والتحدي

## المدرسة الرسمية في لبنان موضوع تحدّ وطنيٍّ دائم<sup>(١)</sup>

عندما كُلفتُ مهام دائرة التربية الوطنية في الجنوب اللبناني العام ١٩٨٤ (لم تكن المناطق التربوية قد أنشئت بعد)، لم أكن أدرك حجم التحدي الذي تواجهه المدرسة الرسمية على مستوى الوطن. كنت أنا وأمثالي من متخرجي هذه المدرسة، الذين بنينا أنفسنا بعصاميّة بالغة، نعتقد أن المدرسة الرسمية التي خرّجت الناجحين والمتفوقين في جميع الحقول، العامة والخاصة، هي بلا شك، محطّ آمال الناس، وسهر المسؤولين، وهم كبير من هموم السياسيين. لكنني صُدمتُ حين علمت أن حجم التعليم الرسمي لا يُشكّل سوى ثلث التعليم في لبنان، وأن الثلثين الباقيين هما للتعليم الخاص. كذلك هالني أن أتعرف على مدارس رسمية تكتظّ بالتلامذة ولا يتوافر فيها من يعلمهم؛ في حين أن مدارس أخرى تكتظ بالمعلمين ولا تلاميذ؛ إضافة إلى ما رصدناه من سوء أحوال الأبنية المدرسية، والنقص في تجهيزاتها، وعدم استقرار وانضباط الكثيرين من أفراد الهيئة التعليمية فيها.

(١) مقالة نُشرت في جريدة السفير بتاريخ ٩/٨/٢٠٠٥.

أما الإدارة التربوية فكانت تعاني مخلفات الحرب الأهلية، وتحصد الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي، وتعجز نسبياً عن حلّ مشكلات التربية والتعليم.

في ذلك الجوّ المفعم بالإحباط، كان يمكن فقط لإنسانٍ مؤمن بوطنه، أن يقبل التحدي، وأن يهرع، بما أمكنه من الجهد والمقدرة، إلى نجدة المدرسة الرسمية.

وبعد مرور إحدى عشرة سنة على ذلك الواقع، أقرت الدولة خطة النهوض التربوي العام ١٩٩٥، ثم صدرت المناهج الجديدة، حيث بدأ تطبيقها العام ١٩٩٨، وشيّدت أبنية مدرسية جديدة وحديثة في كثير من المناطق اللبنانية، لا سيما الجنوب، وسُدّت حاجة المدارس الرسمية إلى معلمين عن طريق التعاقد، وارتفعت أعداد التلاميذ فيها إلى ٤٠٪ من تلاميذ لبنان، وأجريت دورات تدريبية للمعلمين، وقدم إينا خبراء أجنبية في التربية (مع عدم حاجتنا إليهم)، وتحققت نجاحات ملفتة في الامتحانات الرسمية... لكنّما، وعلى الرغم من ذلك كله، ظلّ التحدي قائماً، وبقيت المدرسة الرسمية دون مستوى آمالنا وأقل بكثير من طموحنا الوطني. فإذا علمنا:

- بأنّ الدولة لا تملك سوى ٣٦٪ من الأبنية المدرسية الرسمية، والباقي جلّه مستأجر، وبعضه مقدّم مجاناً، ومعظمه غير صالح للاستعمال المدرسي.
- وأنّ حاجة مدارس الأطراف إلى معلمين تزيد على ٥٠٠٠ معلم، في حين أنّ الفائض في المدن وفي بعض المناطق، الذي

- عجزت وزارة التربية عن توزيعه، يزيد على ٣٠٠٠ معلم؛ إضافة إلى وجود مئات المعلمين العاجزين عن القيام بمهام التدريس لأسباب مختلفة، مرضية ومسلكية.
- وأن الهدر في التعاقد في التعليم الأساسي يزيد على ١٣٠٠٠ حصة أسبوعياً، ما كلفته حوالي مليارين ونصف مليار ليرة لبنانية، رغم تدني متوسط أجر الحصة إلى ٧٠٠٠ ليرة.
  - وأن ٤٨٪ من أساتذة التعليم المهني والتقني، المعيّنين العام ٢٠٠٤، قد ألحقوا بمدارس غير محتاجة إلى خدماتهم واختصاصاتهم فكُفّوا القيام بأعمال إدارية، في الوقت الذي تُسدّ حاجة التعليم المهني إلى معلمين عن طريق حوالي ٩٠٠٠ متعاقد (مقابل ١٠٠٠ فقط من معلمي الملاك).
  - وأن المناهج الجديدة لم تطبق كاملة على الرغم من مضي سبع سنوات على بدء العمل بها، فبقيت المواد الأدائية غالباً غائبة عن التعليم الرسمي، من الفنون والرياضة إلى التكنولوجيا والمعلوماتية، ناهيك باللغة الأجنبية الثانية التي أصبحت من ضرورات الحياة.
  - وأتينا حتى تاريخه لم نفعّل شيئاً لذوي الاحتياجات الخاصة من المتعلمين، ولا لأي نوع من أنواع التعليم المختص.
  - وأن دور المعلمين قد توقفت عن الإعداد منذ العام ١٩٩٩، رغم الحاجة الماسة إلى متخرجيها، دون أن يُعمل حتى الآن بأحكام المادة الخامسة من القانون ٢٠٠١/٣٤٤ التي لا

تجيز الدخول إلى ملاك التعليم الرسمي إلا لحملة الإجازات الذين يجب أن يتم إعدادهم في كلية التربية. إذا علمنا ذلك كله، وغيره مما لا يتسع المجال هنا لذكره والتوقف عنده، أدركنا مجدداً حجم التحدي الذي تواجهه المدرسة الرسمية.

والسؤال الآن: لماذا المدرسة الرسمية؟

الجواب: ليس لأننا نبخس المدرسة الخاصة فضلها، وحقها في التقدّم والازدهار، وفي إعطاء أحسن النتائج، واستيعاب ما يمكنها استيعابه من الأعداد الغفيرة للتلاميذ.

ولكن؛

لأن للمدرسة الرسمية أهدافاً أخرى وغايات إضافية.

لقد نصّت وثيقة الطائف للوفاق الوطني على «إصلاح التعليم الرسمي... وتطويره بما يليبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية». كما حدّدت خطة النهوض التربوي أهداف المناهج التربوية الجديدة بما يلي:

١. «تنمية شخصية اللبناني كفرد، وكعضو صالح ومنتج في مجتمع ديمقراطي حرّ. وتنمية شخصيته كمواطن مدني ملتزم بالقوانين... وتنشئته، إلى جانب الإيمان بلبنان، على الالتزام بالقيم والمبادئ الانسانية، والتراث الروحي الثمين، لجهة الانفتاح الروحي والفكري، ضد التمييز العنصري والتعصب الديني. وإلى جانب الثقافة الوطنية، الانفتاح على الثقافات العالمية ومستجدات العصر».

٢. تأسيساً على أن لبنان وطنٌ سيّد حرّ مستقل، ونهائي لجميع أبنائه،

وعربي الهوية والانتماء، وجمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات، وعلى العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل؛ فإن الهدف في تكوين المواطن هو بناء مجتمع لبناني موحد و متماسك، وبناء مواطن معتزّ بوطنه وهويته وانتمائه، بعيدٍ عن الفتوية الضيقة، ومنفتح إنسانياً، يعمل على إعلاء المصلحة العامة، إلى جانب التزامه بالقوانين، واهتمامه بالقواعد الصحية والبيئية، وإدراكه لأهمية العلم والتكنولوجيا.

نتساءل:

أين نحن اليوم من هذه الأهداف النبيلة؟ من سيحققها؟ ومن الذي سينشئ المواطن الصالح المؤمن بلبنان، الملتزم بالقيم والمبادئ الإنسانية، ضد التمييز العنصري والتعصب الديني...؟

من سيسهّل بناء المجتمع اللبناني الموحد و المتماسك؟

إنها، بقناعة تامة، المدرسة الرسمية العتيدة! (مع حبنا واحترامنا

وتقديرنا للمدارس الخاصة الناجحة التي تخرّج متفوقين).

هذا هو بيت القصيد، وهنا يكمن التحدي!

فإذا أقررنا بأن المدرسة الرسمية، كمؤسسة اجتماعية، هي المركز

للعلاقات الاجتماعية المتداخلة والمتفاعلة، وهي أداة المجتمع لتحقيق

أهدافه، وهي عامل الوحدة الوطنية في بلدٍ متنوّع ومتعدّد الثقافات

مثل لبنان، وهي الابنة الشرعية للدولة، العاكسة لصورتها والمفصحة عن

نواياها؛ إذا أقررنا بذلك، استطعنا أن نحدّد وظائف المدرسة الرسمية،

مؤسسة الدولة، بما يلي:

١. تبسيط التراث الثقافي للمجتمع، وتنقيته، وإزالة شوائبه، ونقله من جيل إلى جيل، والاستفادة منه في سبيل التطور والتقدم.
  ٢. تحقيق الغايات الاجتماعية الهادفة إلى تنمية شخصية المتعلم، النفسية والاجتماعية، وإلى تنشئة المواطن الصالح، عقلاً ومعرفةً وعاطفةً وأخلاقاً، وتهيئته للدخول في سوق العمل.
  ٣. تذويب الفروقات بين الطبقات، وتأمين تداخلها واندماجها، وتنافسها الإيجابي على أساس متكافئ، بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي للتلامذة، أي تأمين الانصهار الوطني والاجتماعي، وتكافؤ الفرص بين المتعلمين، بما يضمن الوحدة والاندفاع الوطني.
  ٤. تكييف النظام التعليمي تكييفاً إيجابياً، يؤدي إلى حفظ المجتمع سليماً صحيحاً معافى، وتالياً حفظ الوطن والمواطن.
- إذا كانت هذه هي وظائف المدرسة بشكل عام، فمن أجدر بتحقيقها من المدرسة الرسمية؟ مدرسة الدولة والمجتمع، ليس كما هي الآن، بل كما يجب أن تكون عليه.
- هذا ما تنبّهت إليه وعملت به دول متقدمة في العالم (مثل فرنسا)، أو دول نامية (مثل سوريا)، حيث التعليم الرسمي هو الأول، وهو الأساس. نعود ونكرّر: لا نريد أن نبخس المدرسة الخاصة في لبنان حقها؛ لكننا لا نرى الانصهار الاجتماعي الحقيقي، والوحدة الوطنية الحقيقية، إلا في مدرسة رسمية متقدمة، تليق بأبناء هذا الشعب، ويُختصر دورها

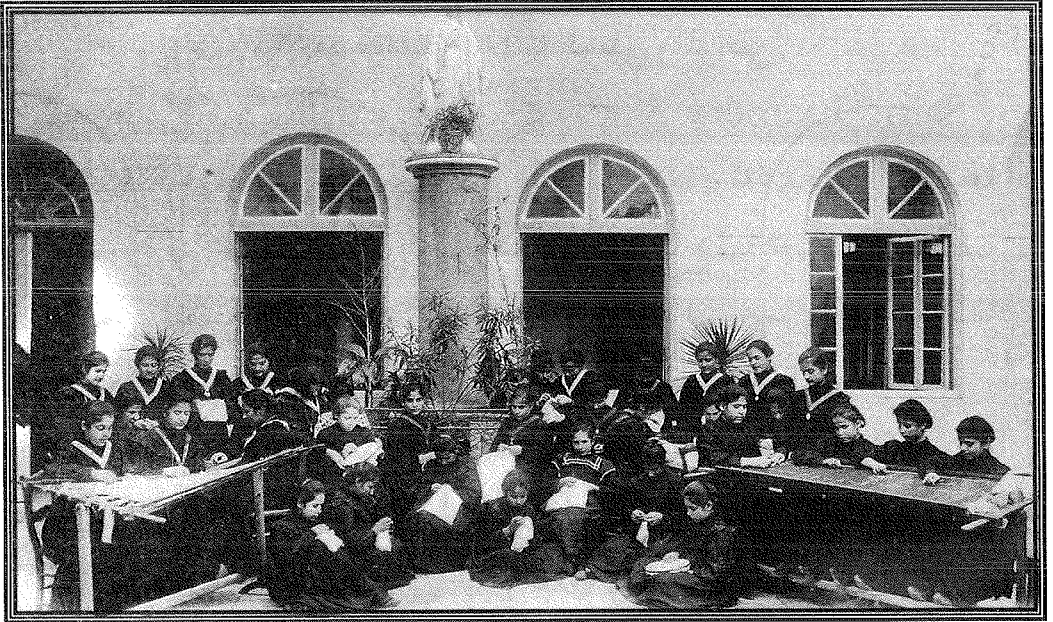
في مهمّتين اثنتين:

١. أن تكون، كعامل انصهار وطني واجتماعي، المدخل والطريق للانتماء إلى الوطن.

٢. أن تعطي فرصاً متكافئة لجميع أبناء الوطن، للكشف عن قدراتهم ومواهبهم، وتنمية هذه القدرات والمواهب، وتغذيتها، لثمر وتوضع من بعد ذلك في خدمة الوطن والمواطن.

قال الكاتب الفرنسي « سان اكزوبري - Saint-Exupéry »  
ما فحواه: كم من موزارٍ قتيل (أي موهبة مقتولة) يمكنك أن تجدها  
مغمورة في مخيّمات البؤس والشقاء، دون أن تتاح لها الفرصة لتتكشف  
وتنمو، فتضيع فائدتها كما يضيع شعاع لؤلؤة في أعماق اليم، أو كما  
يضيع أريج زهرة فوّاحة في أطراف الصحراء تسفيهه الرياح.  
يجذبني ذلك القول، ويزيدني إصراراً على مواجهة التحدي،  
وبذل المزيد من الجهد لتعزيز أوضاع المدرسة الرسمية، رهاناً عليها وإيماناً  
منا بدورها، وأملاً في أن يأتي اليوم الذي لا يخبو فيه شعاع لؤلؤة، ولا  
يضيع فيه أريج زهرة، في التعليم الرسمي، في لبنان.





دار قديمة للمعلمين

## مزيد من الإضاءة<sup>(١)</sup>

المشكلة التي لا نعيها، لا نطرحها، وهي لا تقلقنا ما دامت خبيثة.  
والمشكلة التي نعيها ونحلّها، لا تعود مشكلة.  
فالمشكلة الحقيقية هي التي نعيها، ونعجز عن حلّها.  
أما المشكلة التي نعيها، ويكون بمقدورنا حلّها، ثم لا نحلّها، بل  
نمعن في إغفالها، لسبب أو لآخر، فهذه مأساة!  
فكم يزعجك أن ترصد كل المشكلات التربوية، وأن ترى  
بوضوح طرائق حلولها، وأن تكون قادراً فعلاً، إن شئت، على بلوغ  
هذه الحلول، ومع ذلك تبقي عليها، فتتراكم، وتتحوّل إلى مشاكل مزمنة  
تعجز عن مداواتها، ولا تعود تحلّ إلا بقيصريّة.  
لكن ما يريح ضميرنا في التفتيش التربوي، أننا نقوم بواجبنا، ونبدل  
كلّ جهدنا، ونعمل ما بوسعنا لتصويب الأمور وتقويم الاعوجاج. إنّ الأمور  
التي يقع بيدنا قرار حلّها نحلّها حتماً. أما الأمور التي تقع قرارات حلولها  
بيد الجهات التربوية الأخرى، فإننا لا نتوانى عن تسليط الضوء عليها، مراراً  
وتكراراً، من خلال التقارير التوجيهية التي يعدّها المفتشون التربويون على  
مدار العام، ومن خلال التقارير السنوية للمفتشية العامة التربوية.

(١) راجع: التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٥.

في تقريرنا السنوي للعام ٢٠٠٥، أعدنا طرح المشاكل المزمّنة المتعلقة بموضوعات التعاقد، ومناقشات المعلمين، والأبنية المدرسية وتجهيزاتها، والامتحانات الرسمية وصناديق المدارس... وذلك في كل من التعليم العام والتعليم المهني والتقني؛ وأمور أخرى تتعلق بهذا التعليم وبالمركز التربوي للبحوث والإيماء<sup>(١)</sup>.

كما سلّطنا الضوء بشكل مميّز، على أوضاع رياض الأطفال، ومعلمي التربية الرياضيّة والفنيّة، والمدارس التي تعمل بنظام الدوامين<sup>(٢)</sup>، والمدارس المتعثّرة وسوء توزيع المعلمين عليها، التي تقلّ حصّة المعلم من التلاميذ في بعضها عن تلميذ واحد، والتي تزيد كلفة التلميذ في بعضها الآخر على ١٢ مليون ليرة سنوياً لجهة أجور المعلمين فقط<sup>(٣)</sup>.

(١) اقتصرّت مهمات دور المعلمين، التابعة للمركز التربوي للبحوث والإيماء، على تدريب المعلمين والأساتذة (أعمال التدريب المستمر، التي تجري في ٦ دور فقط من أصل ٣٤)، بعد أن توقفت الدور عن الإعداد استناداً إلى القانون ٢٠٠١/٣٤٤. وثمة ٢٩٥ موظفاً في الدور المتوقفة، يتقاضون رواتبهم (البالغة حوالي المليارين ونصف مليار ليرة سنوياً) ولا يقومون إلا بالنذر اليسير من الأعمال، فالتدريب المستمر هو على عاتق أساتذة متعاقدين. وثمة ١٣ بناءً مستأجراً لهذه الدور، يبلغ مجموع إيجاراتها السنوية حوالي الخمسمئة مليون ليرة، نصفها يدفع لدور متوقفة نهائياً عن العمل.

(٢) بلغ عدد المدارس العاملة بنظام الدوامين ٣٨ مدرسة وثانوية، منها ١٧ مدرسة في ضاحية بيروت الجنوبية وحدها.

(٣) بلغ عدد المعلمين المتعاقدين في التعليم الأساسي للعام ٢٠٠٥، ٧٥٠٠ معلم. وعدد معلمي الملاك الذين نقلوا من مدارسهم ٥٥٠ معلماً. وقد أجرى التفتيش التربوي كما ورد في تقريره لهذا العام، مسحاً شاملاً للمدارس الرسمية، طال المدارس المتعثّرة، وأوضاع رياض الأطفال، ومعلمي التربية الرياضيّة والفنية، فتبيّن:

راجين أن يُقرأ هذا التقرير ويُسمع، وأن يكون هو وغيره من الجهود  
المبدولة في قطاعات تربوية أخرى مدخلاً للإصلاح التربوي في لبنان.

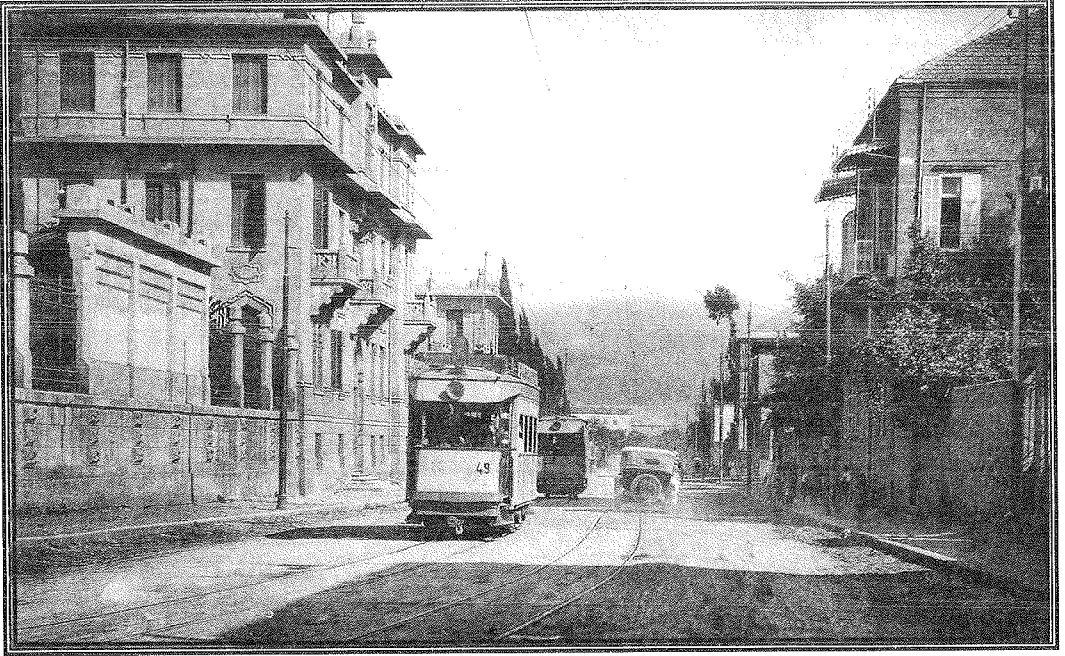


أ. أنه من أصل ١٣٨٦ مدرسة رسمية عاملة، يوجد ٤١ مدرسة يقل فيها عدد التلاميذ للمعلم الواحد عن تلميذين (يتراوح العدد بين ٨، ١٠، ٩، ١)، وأن ٧٦ مدرسة يقل فيها عدد التلاميذ للمعلم الواحد عن ثلاثة، و ١٠٩ مدارس عن أربعة، و ٢٤٦ مدرسة عن ستة، و ٣٠٣ مدارس عن ثمانية.

ب. وأن ٧٩٪ فقط من المدارس تضم صفوفاً لرياض الأطفال، وأن ٥٥٪ من معلمات الروضة هنّ في الملاك والباقيات بالتعاقد، وأن ٤٣٪ من المتعاقدات فقط اختصاصهنّ روضة، وتصل نسبة غير المتخصّصات في بعض المناطق (كالبقاع) إلى ٧٠٪ وأن حادقات متخصصات يدرّسن مواد أخرى في مراحل أخرى.

ج. وأن الحاجة إلى معلمي الرياضة تناهز ال ٦٠٠ معلم، مع إمكانية تخفيض العدد إلى النصف إذا ما تمّ توزيع الفائض البالغ حوالي ٣٠٠ معلم.

د. وأن الحاجة إلى معلمي الفنون (رسم، موسيقى...) هي ٦٨٦ معلماً، مع إمكانية تخفيض العدد إلى ٥٨٥ معلماً إذا ما تمّ توزيع مئة وواحد من المعلمين الفائضين.



المدرسة العلمانية الفرنسية - بيروت ١٩٢٢

## المبحث الخامس

### منشورات العام ٢٠٠٦

- المدرسة الثانوية في لبنان
- رحل معلم الضيعة
- ركنُ تربويٍّ يغيب
- قطبةٌ مخفية





ثانوية رسمية حديثة

## المدرسة الثانوية في لبنان ملتقى، أو مفترق الطرق إلى الوطن<sup>(١)</sup>

عندما نعلم أن التعليم الثانوي في لبنان، يرتبط لدى التلامذة بمرحلة عمرية متوقّدة، تصل المراهقة بالشباب، وتمتلى بالاندفاع والتطلّع إلى المستقبل، وإثبات الذات والالتزام بالقيم. وعندما نعلم أن حيوية هذه المرحلة وتوقّدها، يتمظهران في أشكال مختلفة من التعبير السلوكي، الفردي والاجتماعي. وأنّه في هذه المرحلة تتحدّد العلاقة مع الدين، وتُتخذ المواقف منه سلباً أو إيجاباً، كما تظهر التوجّهات نحو سوق العمل، وتبلور الإمكانيات للمساهمة في التنمية على أشكالها. وأن هذه المرحلة من التعليم هي المعبر إلى التعليم العالي، الذي ترسم معه الخطوط العريضة والنهائية لنمط العيش والحياة.

---

(١) محاضرة أُلقيت بمناسبة انعقاد المؤتمر التربوي الخامس لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان، بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٦. نُشرت في مجلة المركز التربوي للبحوث والإنماء العدد ٢٨، أيلول ٢٠٠٦.

وعندما نعلم أن هذه المرحلة بوجهيها، العلمي التعلّمي والنفسي الاجتماعي، هي المرحلة الأهم لوعي موضوع الاندماج الاجتماعي والتوجهات الوحدوية الوطنية.

عندما نعلم ذلك كله، ندرك كم أن التعليم الثانوي هو مفصل من أهم مفاصل التعليم، خاصاً كان أم رسمياً، وأنه مفترق الطرق المؤدية إلى الضياع إذا لم نحسن ضبطه وتوجيهه، أو ملتقى الطرق المؤدية إلى الوطن، إذا حسّن الضبط والتوجيه، وصدقت النوايا وسلمت التصرفات.

فالتعليم الثانوي حاضر بقوة في الهيكلية والمناهج الجديدة، سواء أكان ذلك في التوجهات والغايات والأهداف العامة للمناهج، أم في غايات وأهداف التعليم الثانوي على وجه الخصوص.

فإذا هدفت التوجهات العامة إلى تعزيز الربط بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي، وإلى تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني؛ فمن غير التعليم الثانوي معني بذلك؟ وإذا كانت «التربية من أولويات الأعمال الوطنية»، لأنها تدخل في إطار التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ فإن شهادة «الثانوية العامة» تكتسب أهميتها في الدخول إلى سوق العمل، أو في متابعة التخصص الجامعي والدراسات العليا، أو في الصورة الجيدة التي تعطيها عن الوطن، عندما تشهد بمستواها المعاهد والجامعات الأجنبية لدى طلابنا الذين يتابعون دراساتهم في الخارج.

وإذا كان من أهم الغايات والأهداف العامة للمناهج، إلى جانب بناء الفرد، بناء المواطن والعضو الصالح المنتج في المجتمع، من خلال

الأبعاد الفكرية والإنسانية، كالإيمان بالحرية والديموقراطية، وبالقيم والمبادئ، والالتزام بالثقافة الوطنية والتراث الروحي، والانفتاح على الثقافات العالمية والإنسانية والتفاعل معها؛ فإن هذه المفاهيم جميعها لا تُدرك إلا على مستوى التعليم الثانوي وما فوق.

أما البعد الوطني، المتمثل بالإيمان والالتزام بالحرية والسيادة والاستقلال، والهوية العربية؛ والبعد الاجتماعي، المتمثل بالإيمان والالتزام بسيادة القانون واحترام الحريات الفردية والجماعية، ومنها حرية التعليم؛ فهما بعدان لصيقان بالتعليم الثانوي إلى أبعد الحدود.

ولو اخترنا من أهداف المناهج وغاياتها، بناء المواطن فقط، ليكون مواطناً معتزاً بوطنه والانتماء إليه، ملتزماً بقضاياه، ومعتزاً بهويته وانتمائه العربيين، ومتمثلاً بالتراث الروحي، وتمسكاً بالأخلاق والقيم الإنسانية، مبتعداً عن الفتوية الضيقة، ناشداً الوصول إلى مجتمع منفتح موحد؛ لكانت هذه الولاءات والاعتزازات كلها غير مفهومة، ولا تُتخذ بشأنها المواقف، ما لم يكن ذلك على مستوى التعليم الثانوي وما فوق، ففي الثانوي يكون المدماك الأساس.

إذن، التعليم الثانوي أهمّ مرحلة يُتابع فيه إنماء المواطن، وتمكينه من تقرير خياره للمستقبل.

إنّها المرحلة الأكثر التصاقاً بالحياة، يُتوخى فيها توثيق الروابط بين المدرسة والمجتمع، وجعل المتعلم يفهم جوهر الأديان، ويدرك أهمية القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، والأنظمة والقوانين، وحرية التعبير، واحترام الغير، وترسيخ أسس العيش المشترك.

وإذا كنا نريد لبنان وطناً للحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، فهذا التعليم يبدأ بالكشف عن دور المواطن المسؤول اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وعن إدراك أهمية الإنتاج، والخدمات، وترشيد الاستهلاك والإنفاق؛ ناهيك بدور الأسرة وأهميتها، وبالتفاعل الثقافي والحضاري من خلال إتقان اللغات الأجنبية.

والسؤال الآن: هل يؤدي التعليم الثانوي دوره في لبنان؟  
إذا اخترنا من بين الأهداف العامة لهذا التعليم، أربعة أهداف

استراتيجية فقط، هي:

١. منع التسرّب.
٢. تأمين جودة التعليم.
٣. حسن التوجيه ما بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني.
٤. تحقيق الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وتتبعنا هذه القضايا على أرض الواقع، نلاحظ:

١. أن التسرّب قائم، وأنه (كما ورد في الصفحة ١١ من كتاب الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، الصادر عن المركز التربوي للبحوث والانماء العام ١٩٩٥) من كلّ عشرة تلاميذ يدخلون الصف الأول الابتدائي، يصل إلى الصف الثالث الثانوي اثنان فقط (يعني أنّ التسرّب بين الصفّين كان حوالي ٨٠٪).

ومن خلال دراسة إحصائية دقيقة، تبين لنا أن عدد التلاميذ المسجلين في الصف الأول الأساسي للعام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦، كان حوالي ٧٩٧٠٠ تلميذ، وقد بلغ عدد من وصل منهم إلى الصف

التاسع الأساسي للعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ٥٧٧٠٠ تلميذ، وإلى الصف الأول الثانوي للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ٤٤٢٩٦ تلميذاً، فيكون التسرّب لهؤلاء قد بلغ ٣٥٤٠٠ تلميذ، أي ما نسبته حوالي ٤٥٪.

٢. أما في موضوع جودة التعليم، فلا يزال هناك جزر حرمان وجزر إتقان في لبنان، وعلى الصعيدين الخاص والرسمي. وإذا كان التعليم الثانوي الرسمي قد تميّز بجودته عن بقية مراحل التعليم، وحقّق نسب نجاح عالية في شهادة «الثانوية العامة» بفروعها كافة، فإن نسبة المتفوقين في التعليم الرسمي لا زالت متدنية، وهي لم تزد للعام ٢٠٠٥ على نسبة ٢٠٪ فقط.

٣. وفي موضوع التوجيه، وتعدّد الخيارات التعلّمية، تكفي الإشارة إلى الضياع في صفوف المتخرجين، مهنيّين وأكاديميّين، ويكفي الوقوف عند هذا الرقم الصعب للحائزين على الشهادة الثانوية في لبنان للعام ٢٠٠٥، إذ بلغ عددهم أكثر من ثلاثين ألفاً! فماذا سيفعل كل هؤلاء بشهاداتهم وأين سيذهبون؟

٤. أمّا في موضوع الاندماج الاجتماعي، والوحدة الوطنية، فتكفي الإشارة إلى وجود آذارين (٨ و ١٤ آذار)، وساحتين، وشارعين مع متفرّعاتهما التي لا تعدّ ولا تحصى، للدلالة على العقبات والعوائق التي لا تزال تحول دون تحقيق أحلامنا بوطن كامل السيادة بوحدته وتآلف مواطنيه.

من هنا كانت قناعتنا الأبدية بالمدرسة الرسمية في لبنان، التي سيكون على عاتقها وحدها، إذا ما تمّ النهوض بها، تأمين اللحمة

الوطنية، والاندماج الاجتماعي، والإستثمار الإيجابي لتعدّد الثقافات.  
فما أحوجنا إلى أن نكون أمة من الطلبة، وإلى أن نضع استراتيجية  
تربوية ملائمة ونبدأ فوراً بتنفيذها، انطلاقاً من سدّ النواقص على جميع  
الأصعدة، من اللغة الأجنبية، إلى التكنولوجيا والمواد الأدائية، فإلى مادتي  
التاريخ والتربية الوطنية، ثم حسم أمر التعليم الديني؛ مروراً بالإنصاف  
المادي والمعنوي للأساتذة والمعلمين؛ وصولاً إلى التطوير المستمر تدريجياً  
وإعادة نظر، وإلى تكافؤ الفرص بين التعليمين الخاص والرسمي، وإلى  
التوفيق بين حرية التعليم والمصلحة الوطنية العليا!

إن أية استراتيجية تربوية لا توضع إلا بالاستناد إلى الفلسفة التربوية  
للوطن، المنبثقة من الفلسفة الاجتماعية، يعني السياسية.

فهلّا اتفقنا على سياسة تربوية وطنية، واتخذنا قرارنا السياسي  
المناسب؟ أم أننا سنبقى نتساءل: أتصطلح التربية لتصطلح السياسة، أم  
تصطلح السياسة لتصطلح التربية؟ ونبقى مختلفين حول مَنْ قبل مَنْ، هل  
هي بيضة التربية أم دجاجة السياسة؟ فنبقى نجتزّ أنفسنا ومشكلاتنا على  
مدار الزمن!



## رحل معلم الضيعة<sup>(١)</sup>

لا توجد قرية واحدة في لبنان كلّها، إلا وتحفل ذاكرة أهلها بصور زاهية، عن معلمين رُسل، عبروا مسالك الأرياف اللبنانية، فمرّ طيفهم كالابتسامة على ثغر الصبح، أو كالعطر على تيجان الورود.

فمعلم الضيعة كان شاعرها، وأديبها، ولسان حالها. كان مربّي أطفالها. لم يكن ليدرّسهم الحرف فقط، بل كان يلاحقهم بظله أينما حلّوا وكيفما اتجهوا. على مقاعد الدرس كانوا يتشرّبون منه العلم والمعرفة، وخارج جدران المدرسة، في البيت والشارع والحقل، كانوا يصقلون سلوكهم بتوجيهاته، ويهدّبون نفوسهم بسهر عينيه. لم يكن مسؤولاً عن تلقينهم علماً فقط، بل كان يرعى مشاعرهم، ويراعي أحاسيسهم، ويشدّب تصرفاتهم، ويكشف عن ميولهم، ويبيّن عقولهم، ويستخرج ويوجّه وينمّي المواهب.

---

(١) إحياءً لذكرى معلم الضيعة المنفرد، في مدرسة عربصاليم الرسمية، المرحوم الأستاذ مصطفى محمد مغنية، المتوفى في شهر تموز من العام ٢٠٠٦، وعبره وفاءً لجميع المعلمين الأصليين، أحياءً كانوا أم غابرين. (تأبينٌ نشرته جريدة السفير في ٢٠٠٦/٧/٥).

معلم الضيعة كان كاتب رسائل الأحبة، وقارئ الأجوبة  
للأمهات، يعتصر الدمعة من عيونهنّ، ويقطف البسمة عن شفاه  
المتشوقين.

معلم الضيعة كان قاضي قضائها، يحكم في الخلافات، يصدر  
الأحكام والحلول، يُجري المصالحات، يؤلف بين القلوب ويقرب  
وجاهات النظر.

معلم الضيعة كان المرشد والموجه، والمستشار الذي توزن  
الأمر بميزان رأيه، وتستخرج الأحكام من ثقافته وعلومه والمعارف.  
معلم الضيعة كان الضيف الدائم الذي تُكرم وفادته، ويخفّ  
ظله، ويعزّز مقامه؛ فكانت ضياعنا وقرانا ولا تزال، تختزن ذكريات  
الطيب عن معلمين منفردين مرّوا بها، فمهدوا طرقاتها، وزرعوا بساتين  
أزهارها، وبنوا مستقبل الرجال والأجيال؛ وقد ظلوا بعد تقاعدهم  
مراجع تقصد. وبعد العمر الطويل، كتبت أسماؤهم بماء الذهب على  
جدران كعبة التربية والتعليم، وفاءً لهم، وتصديقاً لكل أفعالهم.

معلم الضيعة، مصطفى محمد مغنية، أستاذي وأستاذ الكثيرين  
أمثالي، من المعلمين والمحامين والمهندسين والأطباء ورجال الأعمال  
وكبار الموظفين، نفتقدك جميعاً، في عربصاليم وحومين وجرجوع  
والجوار. نحنّ إليك، إلى علمك وأدبك وفكاهتك وحسن عشرتك.  
نفتقدك ونحنّ إلى كل شيء فيك. ففي ذمّة الله وجنّة خلوده أيها  
الراحل العزيز.

\* \* \*

## رکن تربوي يغيب<sup>(١)</sup>

عندما تفتّحت عيوننا على هموم التربية والتعليم الرسمي في الجنوب، في فترة السبعينيات من القرن الماضي، كان اسم المفتش التربوي آنذاك، الدكتور محمد كاظم مكي، لامعاً في سماء التربية وآفاقها. كان حاضراً في ذهن كل معلم وأستاذ، وكان المرجع الذي يقصد لحلحلة المشاكل وتسيير الأمور، لا سيّما في زمن الحرب الأهلية اللبنانية، التي غاب خلالها المسؤولون عن شاشات الأحداث، وبقيت الأجواء مفتوحة للمتطوّعين منهم فقط، في خدمة التربية والتعليم، أمثال محمد كاظم مكي، الذي كانت دارته في حبوش، إضافة إلى مكتبه، مقصد المحتاج إلى خدمة، أو الراغب في حلّ مشكلة.

لقد عرفناه مرجعاً تربوياً جنوبياً عندما كنّا أساتذة في التعليم الثانوي، ثم شريكاً في الهمّ التربوي عندما تسلّمنا رئاسة المنطقة التربوية في الجنوب؛ والشريك أدرى بشريكه في النوايا، كما في الجهد والتطلّعات.

---

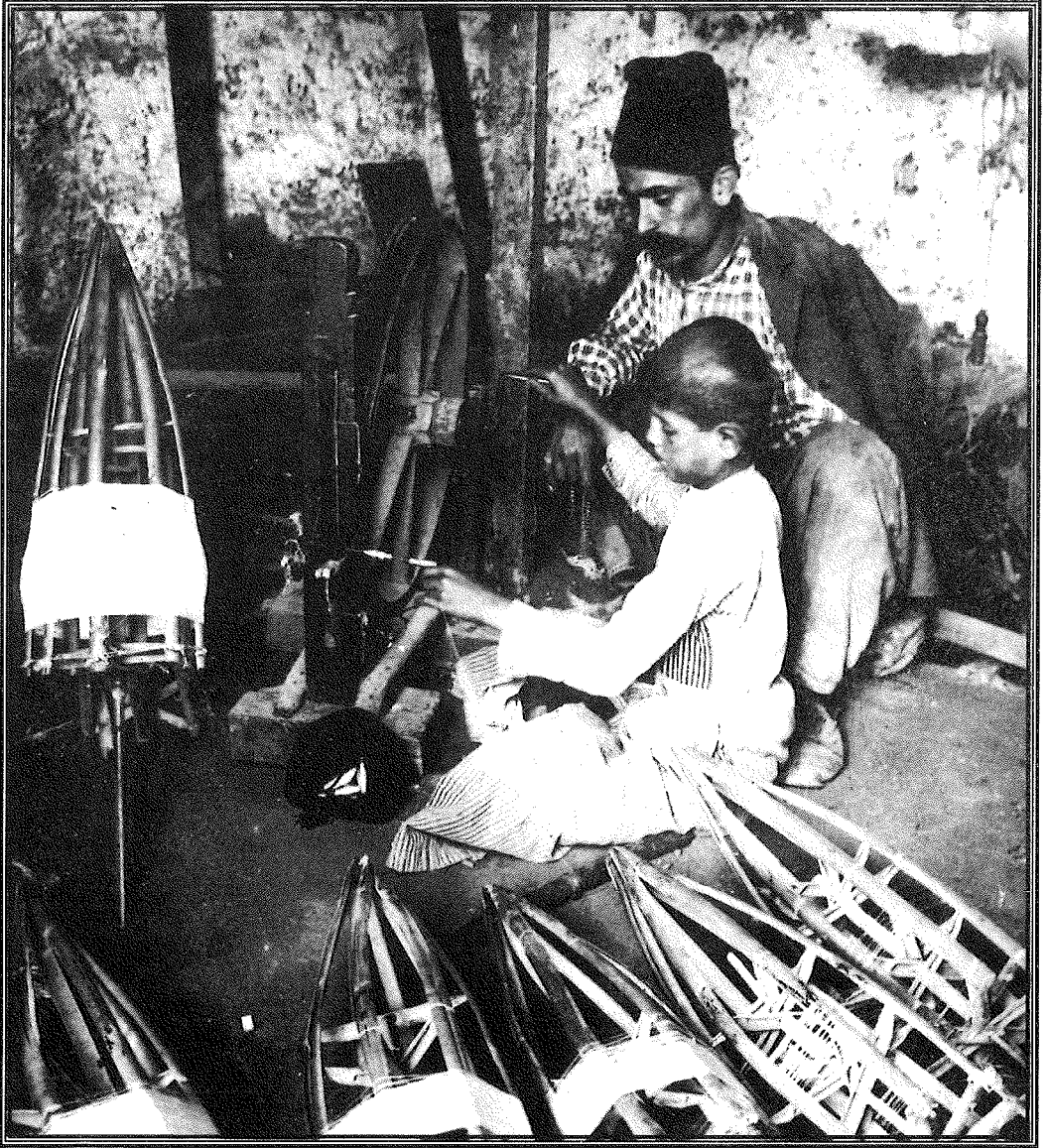
(١) إحياءً لذكرى المفتش العام التربوي السابق، المرحوم الدكتور محمد كاظم مكي، المتوفى في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٦، وفاءً له، وعبره لكل من عمل في الحقل التربوي بجهد وإخلاص. (تأبين نشرته جريدة السفير في ١٥/١١/٢٠٠٦).

تسلّم الدكتور مكّي زمام القيادة التربوية كرئيس لدائرة التربية في الشمانينيات، فكان ركناً من أركان الإدارة التربوية في لبنان. وكان قبلها، وظل بعدها، المفتش التربوي الجامع والمميّز، الحريص على كل مدرسة وتلميذ، إلى أن بوّأته مناقبيّته مركز المفتش العام التربوي، وعضوية هيئة التفتيش المركزي العام ١٩٩٢، فتابع جهده وجهاده، مناضلاً عنيداً في حقل التربية والتعليم، جندياً محارباً من أجل المدرسة الرسمية، قانعاً بموقعه وغير قانع بموقعها، عاملاً طموحاً لرفع مستواها وفتح أبوابها زاهرة كعامل أساسي من عوامل الوحدة الوطنية.

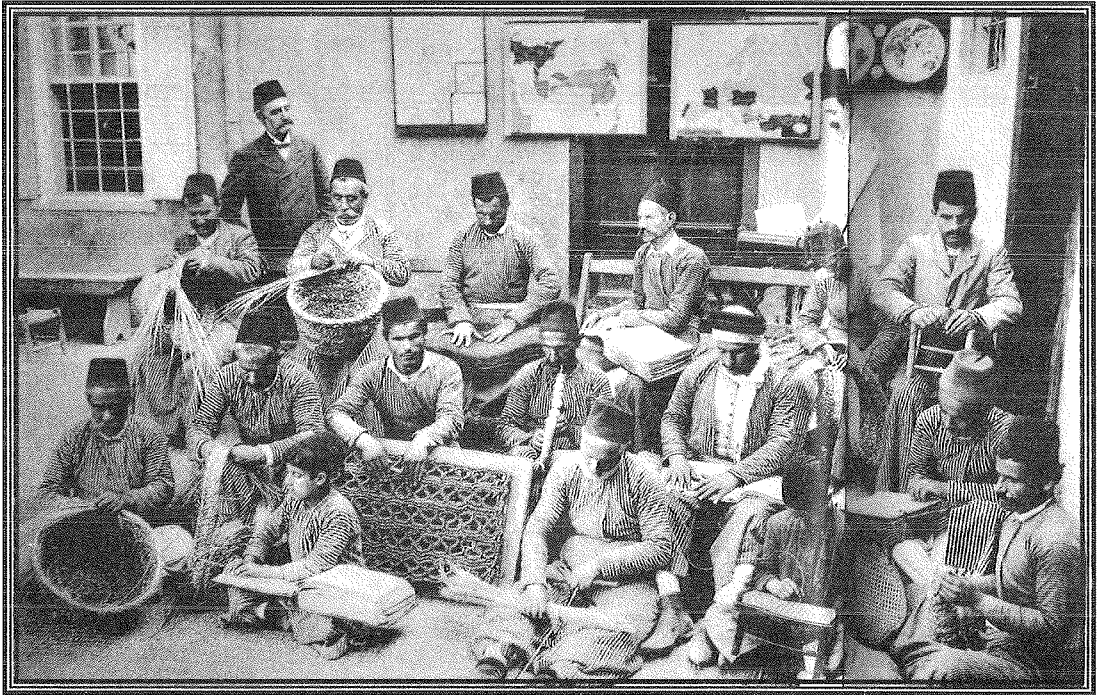
محمد كاظم مكّي، الإداري التربوي الجلود، والرقابي التربوي المتيقّظ، نشهد لك بالشهادتين: نظافة الكفّ، والحرص على التعليم الرسمي!

غيابك كان سريعاً، ونحن المحتاجون إلى أمثالك. لكن الله قضى، فسلمنا، وعاهدناك على متابعة المسير.  
تعمدك الله بوسع رحمته.





معلم النسيج والحياكة



تعليم المهن للمكفوفين

## قطبةٌ مخفيةٌ (١)

بعضُ الأشياءِ كموج البحر، متى توقفت انتهت. هكذا هي أعمال الرقابة، يتوجب أن تستمر حتى توتّي أُكلها. من هنا كان استمرارنا في رصد المشكلات التربوية التي يعانيتها التعليم الرسمي، وعرضها في تقاريرنا السنوية. لكن مجرد العرض لا يكفي للحل، فالعرض مدخل إليه، وعندما لا يكون الحل بيد عارضه أو مقترحه، لعدم الصلاحية، تصبح المشكلة أكبر، فتتكسد المقترحات، وتغدو المشكلة مشكلتين: مشكلة عدم الحل، ومشكلة الاجترار الممل. لم يعد هناك من أمرٍ خافٍ في شؤون التربية والتعليم في لبنان، فتقاريرنا السنوية تطرح كل الموضوعات على بساط البحث. كما أن الإدارة التربوية، التي تقيم ورش العمل المختلفة والمتعددة، وتخرج بأفضل التوصيات، تتذمّر هي الأخرى، ولا يتطوّر القطاع التربوي الرسمي. مما يرضي الطموحات، ويبقى المخفيُّ قطبةً مانعة... إن التوصيات والتمنّيات ذات البعد التربوي التي تصدر عن هيئة التفتيش المركزي في قراراتها، سنوياً، تناهز الستين بالمئة (٦٠٪)

(١) راجع: التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٦.

من مجموع هذه القرارات. ولو نُفذت هذه التوصيات والتمنيات،  
بعضا منها التوجيهية، لكانت الإدارة بألف خير. لكن، لا التوصيات  
كلها تُنفَّذ، ولا المشكلات التي نضعها في دائرة الضوء، وسنستمر في  
وضعها، تُحلّ (١)...

صدق من قال: «إن العلماء يبدأون من النقطة التي انتهى إليها  
أسلافهم، ويكملون الطريق، فيتقدّم العلم ويتطوّر. أما الفلاسفة،  
فيقدمون على هدم ما بناه أسلافهم، ويبدأون من جديد!»  
فهل تسيّر وزارة التربية والتعليم العالي، وقياساً على هذه المقولة،  
على نهج الفلاسفة؟

أم على نهج العلماء؟

أم أن الموضوع يتجاوز إمكانات الوزارة نفسها؟



---

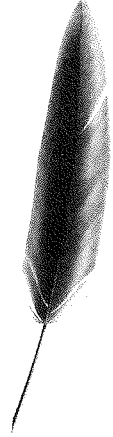
(١) ليست جميع القرارات التي تصدر عن التفتيش المركزي قرارات عقوبة، فهذه لا تتعدى ٤٠٪  
من مجموع القرارات، بينما التوصيات للإدارات والتمنيات على المراجع العليا تتجاوز ٦٠٪.  
أما التقارير التوجيهية التي تصدر عن التفتيش التربوي سنوياً، والتي من شأنها لو أخذ بها كلها أن  
ترفع من مستوى التربية والتعليم، فنياً وإدارياً، فتعدّ بالعشرات.

## المبحث السادس

### منشورات العام ٢٠٠٧

• رسالة إلى المعلمين في عيدهم

• الاجترار





معلم الضيعة - كاتب الرسائل

## رسالة إلى المعلمين في عيدهم<sup>(١)</sup>

ها نحن اليوم في مواكب آذار، شهر الطبيعة والطيور والأزهار، وربيع  
أعياد الطفولة والأمومة والمعلم. نغني للأم في عيدها، وللطفل في ربيع، ونشد  
للمعلم نشيد التضحيات.

فاطمئني أيتها الأم بالأ، وافرحوا أيها الأطفال، معلّمونا لا زالوا أوفياء،  
جوهرهم حبّ وجهادٌ وعطاء.

ألا بوركت أيها المعلم حيّ الضمير، نقف لك، نوفيّك التبجيل، نوشك  
أن نرى فيك الرسول.

فلطالما كنت محطّ أحلامنا، فارتبط بك ضحكنا وبكاؤنا، وارتسمت في  
عيوننا صورة عينيك، وفي مخيّلاتنا صورة نبوغك، وفي آمالنا وطموحاتنا صورة  
القدوة التي هي أنت، والمثال الذي في شخصك وسلوكك. ولطالما كنت القدوة  
والأ نموذج، كما كنت لتلاميذك المثل الأعلى؛ وفي ضياعنا وقرانا، كنت المرجع  
الأول والأخير.

---

(١) نُشرت في جريدة السفير بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٧.

أيها المعلم،

يا من تمثل بك أطفالنا، وتشبه بأفعالك أولادنا، فعشقوا فيك القدوة،  
وأحبوا المثال، واشتاقوا إلى مستقبل الوطن والأجيال؛ لقد كنت لهم هوى،  
تبلورت فيك آمالهم، فما شكوا حزناً إلا إليك، ولا ودوا أن يشاركهم فرحتهم  
سواك.

أيها المعلم،

كن دائماً بحجم هذا العشق، وعلى قدر هذا الهوى، لتلتقي فيك  
أحاسيس الأطفال بعقول الرجال، وبحرارة الانتماء إلى الوطن، الذي نريده  
واحداً موحّداً، ننتمي إليه جميعاً فيحتضننا بخيره ودفئه.

أيها المعلم،

كن دائماً كذلك، ليكتب اسمك بماء الذهب على جدران كعبة التربية  
والتعليم،

وَلْتَبَقَ رَسُولاً،

وَلْيُعِدِ اللهُ عَلَيْكَ أعيادك، صحةً وسلامةً وإنصافاً جميلاً...



## الاجترار<sup>(١)</sup>

ما بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لم تتغير أمور التربية في لبنان إلاّ طفيفاً، فالمشكلات التربوية الأساسية بقيت تقريباً هي عينها، ويمكننا اختصارها بالعناوين التالية:

مشكلة المعلمين الفاضلين، مشكلة المدارس المتعثّرة بقلة عدد تلامذتها وبشعبها غير القانونية، مشكلة المعلمين المرضى والعاجزين عن القيام بمهام التدريس، مشكلة التعاقد في التعليم الأساسي وإعداد المعلمين، مشكلات تدريس الرياضة البدنية والفنون والمواد الإجرائية واللغات الأجنبية، مشكلة التدريب المستمر، المشكلات الإدارية المتعلقة بنظام الدوامين في بعض المدارس وازدواجية الصلاحيات لدى القيادات الإدارية التربوية، الوضع القانوني للإرشاد والتوجيه<sup>(٢)</sup>، الغيابات بموجب

---

(١) راجع: التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٧.

(٢) صدر في قانون موازنة العام ١٩٩٥ نصّ يشير إلى وجود «مدير للإرشاد والتوجيه»، من دون أن تكون هناك مديرية لهذه الغاية في هيكلية وزارة التربية، التي عجز المعنيون عن تجديدها وتحديثها. أعقب ذلك صدور قرارات عن وزراء التربية تتعلق بتكليف المئات من الأساتذة والمعلمين بمهام تربوية في الإرشاد والتوجيه (ألحقوا بالمدير ولا مديرية) وتمّ توزيعهم على المراكز والمدارس، خلافاً لأحكام القانون ٧٢/٣٢٥٢، وتجاوزاً للتوصيات المتكررة الصادرة عن هيئة التفتيش المركزي، والقاضية بضرورة تشريع عمل هؤلاء المكلفين، باستصدار نصوص قانونية جديدة ملائمة للمستجدات الطارئة على الأوضاع التربوية منذ العام ١٩٧٢ وحتى تاريخه. ولم يُنفذ شيء من ذلك.

## إجازات أو تقارير طبية...

كان من واجبنا، رغم تكرار استعراض هذه المشكلات التي أصبح بعضها مزمناً، أن نسلط الضوء، بهمة ما جمعه مفتشونا التربويون من معلومات وإحصاءات، وما وضعوه من تقارير، على أهم القضايا التربوية، وأن نطرحها بين أيدي المسؤولين في الإدارة التربوية، للعمل قدر المستطاع على حلها وتحسين الأوضاع<sup>(١)</sup>.

لقد سجّل العام ٢٠٠٧ بعض الانخفاض في أعداد التقارير الطبية والإجازات المرضية لأفراد الهيئة التعليمية، وفي أعداد المعلمين المنقولين من حاجة إلى فائض، كما سجل تراجعاً طفيفاً في وتيرة الارتفاع الدائم لأعداد المتعاقدين في التعليم الأساسي، دون الثانوي، إلا أن هذه الإيجابيات هي دون المرتجى.

---

(١) ارتفع عدد المعلمين المتعاقدين العام ٢٠٠٧ إلى ٩٤٨٣ متعاقداً، وبلغ عدد التقارير الطبية التي تقدّم بها المعلمون ١٦٢٧٤ تقريراً، غطت غيابات عن ٦٥٠٠٠ يوم عمل، واستفاد منها ٨٦١٠ معلمين من أصل ٢٨١٥٠ معلماً. وبلغ مجموع المعلمين والأساتذة الملحّقين بدور المعلمين ٢٦٧، والمكلّفين مهام الإرشاد والتوجيه ٢٧٧ أستاذاً ومعلماً. وأحصي من المعلمين المرضى والعاجزين عن القيام بمهام التعليم ٥١٦ معلماً.

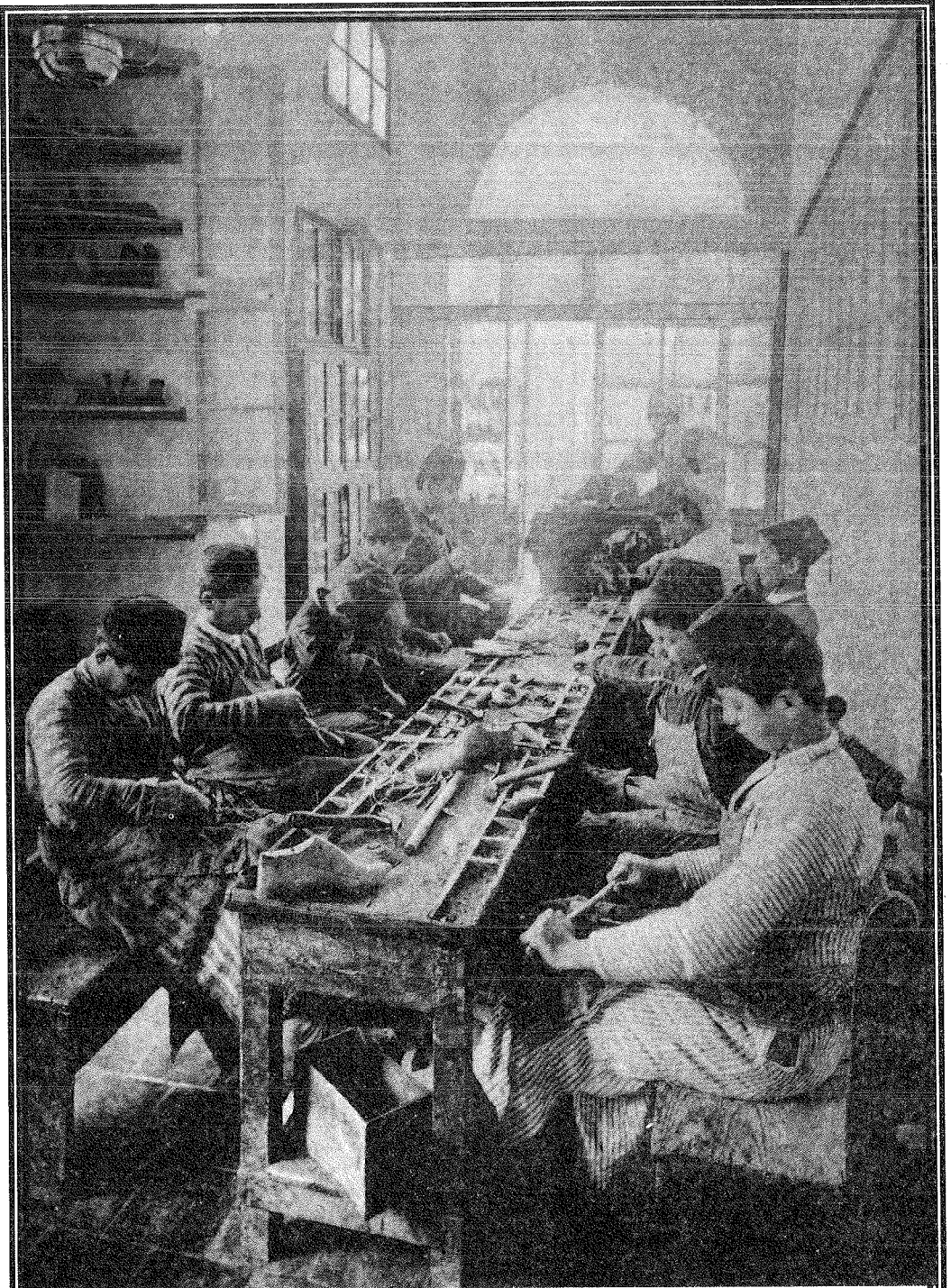
أما المعلمون الذين تزيد أعمارهم على ٥٥ سنة، فبلغ عددهم ٥٥٣٣ معلماً في التعليم الأساسي، و٢١١١ أستاذاً تعليم ثانوي.

وبالنسبة إلى مدرّسي التربية الرياضية، تبين أن ٥٣٥ مدرسة ابتدائية ومتوسطة، و١٠١ ثانوية، لا وجود فيها لأي مدرس. كما أن ٤٠ مدرسة وثانوية تضم فائضاً بعدد معلمي الرياضة يتراوح بين ٢ و٧ معلمين في كل منها.

صحيح أنّ الأوضاع العامة في لبنان تُعطل الإصلاح التربوي، لكنّ باستطاعة الإدارة التربوية، وباستطاعتنا جميعاً التصدّي للكثير من المسائل التربوية<sup>(١)</sup>، ومعالجتها، ولو جزئياً، بما يساعد على إنماء تربوي متواضع.



- 
- (١) صدر عن التفتيش التربوي، في خلال العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عشرات التقارير التوجيهية في مسائل تربوية متنوعة، كان أهمها:
- تحسين الظروف المتعلقة بالامتحانات الرسمية.
  - تعميم الخطة السنوية للتدريب المستمر على الثانويات الرسمية، وتعميم ثقافة التدريب على جميع المدرسين.
  - إعادة العمل بسجل الهاتف المدرسي، وضوابط مدرسية أخرى.
  - معالجة الفائض في عدد النظائر، والمعلمين المكلفين مهمّات إدارية ومخبريّة ومتكبيّة. ومعالجة الفائض في أفراد الهيئة التعليمية.
  - التركيز على النواحي العملية في تقييم التلامذة.
  - وانطلاقاً من الإحصاءات الدقيقة المتوافرة، معالجة أوضاع المدارس المتعثّرة، والثانويات المستحدثة غير المستوفية الشروط، والشعب غير القانونية، وإعفاء مديري المدارس، ووضع أسس واضحة لمناقلات المعلمين، وتحديد الحاجة إلى متعاقدين، وضبط مالية مجالس الأهل، وتعديل النصوص القانونية التي ترعى شؤون معلمي الملاك، لجهة نصاب التعاقد المسموح به خارج أوقات الدوام الرسمي...



مدرسة - مشغل لتصنيع الأحذية

## المبحث السابع

### منشورات العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

- الامتحانات الرسمية
- دُقّ ناقوس الخطر
- كنتَ عميداً للتعليم الرسمي
- التربية على الشأن العام





معلم صنع الأحذية - بين المطرقة والسندان.

## الإمتحانات الرسمية

### بين مطرقة الأهالي وسندان الانضباط<sup>(١)</sup>

كانت إحدى الأمهات تنتظر ابنتها أمام مركز الامتحان، قلقة مضطربة، وسط جمع من المنتظرين من أولياء أمور المرشحين. كانت تتحدث بخوف ممزوج بالغضب؛ خوف على مصير ابنتها، فلا تريدها أن ترسب، وغضب تصبّ جامه على مراقب في غرفة الامتحان لم يدعها «تتنفّس»، أي تنقل وتغشّ.

وتحدثت أمّ ثانية بارتياح، فقالت إن الله قد منّ على ولدها بمراقب «ابن حلال» تركه يفعل ما يريد، يسأل جيرانه المرشحين، ينظر إلى الحلول في مسابقة جارته التي أمامه، ينتقل من مكانه إذا لزم الأمر، وبعيداً عن عينيّ المفتش الذي كان أحد مراقبي الغرفة يرصد تجواله، لينذر بقدمه، فيأخذ كل من في الغرفة جانب الحيطّة والحذر. كان ذلك الطالب يُخرج ورقة مطويّة «روشتّه» من مخبئها في طرف من أطراف ثيابه، ليجد ضالّته في محتواها، وقد كتبها بخط رفيع ودقيق لا يُقرأ بالعين المجردة.

(١) مقالة نُشرت في جريدة السفير بتاريخ ١٨/٨/٢٠٠٨.

وراح كل منتظر من الأقرباء وأولياء الأمور، يدلي بدلوه فيما رآه أو سمعه أو عاشه من أحداث. فروت إحداهن ما عاناه ولدها المسكين من ظلم المراقبين وتعسفهم: لماذا كل هذا التشدد وكلها «شقفة بريفة». وروت أخرى ما عاناه ولدها أيضاً، إنما من تراخي المراقبين واستهتارهم، حين تركوا الوضع في الغرفة «يفلت»، فاختلط الحابل بالنابل، وأصبح جميع المرشحين كأنهم مرشح واحد، يتبادلون كل شيء، ويتداولون في كل شيء، ما جعل من ابنها الشاطر الذكي، والمستعد جيداً لامتحاناته، ضحية الفوضى والغوغاء، فلا استطاع التركيز في عمله، ولا أن يكتب ما يعرفه أو يحلّ ما يستطيع حلّه. والمصيبة أن ينجح غداً الكسالى والغشاشون، وأن يحتلّوا مراتب أعلى من مرتبته، هذا إذا لم يتسبّبوا في رسوبه.

وروى آخر، عن إحدى المرشحات المتفوّقات، أنها ضاقت ذرعاً بالفوضى العارمة في غرفتها، فنقلت شكواها إلى أحد المسؤولين التربويين، الذي تدخل لضبط الوضع، فنقم عليها زملاؤها، واشتكوها إلى ذويهم، الذين احتشدوا في وجه المرشحة المميّزة علماً وأدباً، لدى خروجها من المركز، وكالوا لها ما استطاعوا من اللوم والشتم، لأنها جنت على أبنائهم، لدرجة أن إحدى الأمهات الغاضبات تمّت لو تبصق في وجه الفتاة، لفعلتها «الشنيعه» بقطعها الطريق على مساعدة الآخرين في محاولات الغش والفوضى والتسيّب.

\* \* \*

وضجّ الجمع كله بالأحاديث الجانية و«الخبريات»، وأدلى كل واحد منهم بدلوه، فقالوا:

- «شو فيها» إذا الولد سأل سؤالاً عن موضوع خائنه ذاكرته فيه؟  
- «طيب» لماذا يتشدّدون في هذا المركز، والمراكز الأخرى في المناطق الأخرى «فلتانة»؟

- «والله عيشوهم بجو إرهابي»!  
- المعلمون في الامتحانات المهنية الرسمية يراقبون تلامذتهم، فلماذا التحيز؟

- في المركز «الفلاني» كانت المسابقات تُحلّ في الخارج وترسل الحلول إلى الداخل مع بائع المناقش والمرطبات.

- يقولون: حصل مرة أن مرشحاً ضمّد رأسه غير المجروح، وأخفى تحت الضمادة جهازاً لاقطاً يلقنه الأجوبة والحلول التي تبثّ إليه من غرفة عمليّات خارجيّة.

- اليوم لم يعودوا بحاجة إلى مثل هذه الأساليب، إنهم يستعملون حواسيب صغيرة، على شكل آلات حاسبة مسموح باستعمالها، تحتوي على كل ما يحتاجون إليه من المعلومات!

- كانت هناك معلمة، مراقبة متشدّدة، ضايقت إحدى المرشحات بمنعها من الغش، فنقلت هذه إلى ذويها ظلم مراقبتها باكية نائحة، فانتظر الجميع خروج المراقبة من المركز، وطاردها بسيارتهم، يشتمونها، ويضربون هيكل سيارتها بأيديهم وأرجلهم، مهدّدين متوعّدين، باصقين على الزجاج المقفل تحصّناً من قبل معلمة خائفة مرتجفة!

ساد بعض الصمت، ثم استؤنفت التثرثرة:

- في الماضي كان الجيش يتولى أمن المراكز، اليوم أصبحت قوى الأمن الداخلي تتولاها، لا بأس، الناس يرتاحون لتساهلهم.
- «ليش الأولاد قدروا يكتبوا» والكهرباء مقطوعة في المركز، والمولدات في المتاجر المحيطة تبث هديرها؟
- «بسيطة»، أمام أحد المراكز كانت هناك ورشة عمل مع «كمبريصة» (كمبرسور) تصرع آذان المرشحين وتصدع رؤوسهم.
- يقولون إن المراقبين «فزعوا يجوا» من المنطقة الثانية، بسبب الأحداث، لأنهم من طائفة أخرى، فارتبك المركز وكاد يتعطل، عندما تغيب عنه نصف العدد المطلوب من المراقبين.
- ترى مندوباً لوزارة التربية يدخل، ومندوباً آخر يخرج، وزيارات استعراضية للمراكز<sup>(١)</sup>، لماذا يأتي كل هؤلاء وماذا يفعلون؟
- «والله أنا إبني» رفضت مدرسته تقديم طلب ترشيح له بحجة أنه ضعيف، مخافة أن يرسب وتتدنى نسبة النجاح فيها، فتقدّم على اسم مدرسة أخرى لقاء مبلغ من المال.

---

(١) شهدت مرّة قيام أحد المحافظين بزيارة أحد مراكز الامتحانات في محافظته، يرافقه أكثر من عشرة أشخاص من الحرس والموظفين. وكانوا يدخلون معه جميعاً إلى قاعات الامتحان، يتفقدون المرشحين. هكذا كان يفعل بعض المسؤولين الحزبيين في الثمانينيات (١٩٨٤). ولا زال وزراء التربية والمديرون العامون وكبار موظفي الوزارة ومندوبوها يقومون بزيارات استعراضية لمراكز الامتحانات، لا تقدّم في حلّ مشاكلها ولا تؤخّر. لا بل قد تعطل على المرشحين عملهم، إضافة إلى التعويضات العالية التي يتقاضاها المكلفون، والتواطؤ الذي يمكن أن يمارسه بعض المندوبين.

- إنكم تتحدثون في مسائل غير مشهودة، ربما غير صحيحة أو مبالغ فيها، لكن، هل تعلمون أن بعض مراكز الامتحانات وصلتها أوراق الأسئلة ناقصة عن العدد المطلوب، ولا يوجد في المركز آلة تصوير لاستدراك النقص، فخرجوا بحثاً عن آلة تصوير في مكتبة أو في مركز آخر لاستكمال العدد، فهدر الوقت، وأثيرت الشبهات!

- هناك مسابقات وصلت إلى بعض المراكز ممحوّة الجوانب غير مقروءة، وأخرى يختلف بعض مضمونها بين اللغتين الفرنسية والانكليزية للمادة نفسها.

- يقولون إن الأسئلة التي طُرحت في مادة الفلسفة لم يدرسها بعض المرشحين، فقد تجاوزها أساتذتهم ولم يُدخلوها في منهاج هذا العام، بحجة أنها طُرحت العام الفائت، ولن تطرح ثانية على التوالي، ولكنها طُرحت، وهذه هي النتيجة...

- تبقى هذه الأمور أقل أهمية، فما بالكم في أوضاع المراكز التي داهمتها معارك الأحياء والزواريب، فكان يتمّ نقلها وتبديلها يوماً بيوم؟

- من وحي المناسبة، لقد أقدم أحد المرشحين الفاشلين بعد خروجه من المركز، على إطلاق كمية من المفرقات المدوّية في محيطه، ما أحدث هلعاً لم ينته إلا بمعرفة السبب.

- لماذا نكذب على بعضنا، ألا يتصل الأهالي برؤساء المراكز والمراقبين المعروفين سلفاً، أو حتى بكبار الموظفين المسؤولين عن الامتحانات، ويطلبون منهم أن «يديروا بالهم» على الأولاد، بالأسماء والأرقام؟ وقد

يعرضون عليهم الرشوات!

- نعرف أن أحد الأغنياء قد اشترى لولده أسئلة الامتحانات بالمال،  
والتحقيقات جارية. وآخرون عقدوا صفقات.

- بلى، وإن مدير إحدى المدارس، استطاع بشطارته أن يلحق  
تلاميذه المرشحين بمركز يضم تلاميذ أفضل المدارس، ليوثّن لهم  
مساعدات مضمونة!

- «تيال» المرشح المكسورة يده، يخصّصون له مراقباً يكتب عنه،  
فيكتب له ما يشاء<sup>(١)</sup>!

- يقولون إن الامتحانات «شوربا» في الشهادة المتوسطة، و«فلتانة»  
في الآداب والإنسانيات، كما في الاجتماع والاقتصاد. وإذا كان هناك  
شيء من الجدية ففي العلوم العامة وعلوم الحياة فقط!

- هذا إذا لم يتقدّم للامتحان شخص بدل شخص آخر، بإخراج  
قيد مزور، وبعد إلحاقه بمركز في منطقة لا يعرفه فيها أحد. أو أن يُقدم  
قراصنة الامتحانات على سحب مسابقات مرشح فاشل، وإخفائها،  
ووضع مسابقات مكتوبة باتقان بدلاً عنها! ألا يمكن أن يحصل ذلك؟  
- ربما، وما أدرانا ماذا يفعلون؟

- في الأردن، حُكم على أشخاص سهّلوا الغش في الامتحانات  
الرسمية بالسجن مدة سبع سنوات ونصف السنة.

---

(١) تُستحدث لأسباب إنسانية مراكز للامتحانات في المستشفيات. وغالباً ما يكون  
في المركز مرشح مريض واحد، يُخصّص له: رئيس مركز، ومراقب عام، ومراقب ناقل  
للأسئلة والمسابقات، ودركيان للحراسة، ومفتش تربوي يتفقده. فكم يكلف الدولة هذا  
المرشح؟

- أنا معلم دُعيت للمراقبة ولم أذهب، «لشو وجع القلب»، لقد تقدمت بتقرير طبي وانتهى الأمر.
- يقولون إن التفتيش يلاحق المراقبين المستهترين، والمخالفين، فيعاقبهم تأديبياً، أو يستبعدهم عن أعمال المراقبة.
- الاستبعاد! هذا أحسن عمل يقوم به التفتيش لمصلحة هؤلاء، فهم يتمنون إعفاءهم فيأتي استبعادهم بقرار...



- لقد قالوا ذلك وأكثر! وفي المقابل، قال آخرون ما يناقض المذكور آنفاً، أو لا يجاربه:
- ألم تسمع معالي وزير التربية يشيد في تصريحاته بنزاهة الامتحانات الرسمية، وبحسن سيرها بصورة طبيعية؟ فلماذا الثرثرة والتشكيك؟
  - صحيح! أين نحن من الماضي؟ لقد أعيد الاعتبار إلى الشهادة اللبنانية.
  - يبقى هناك موظفون «أوادم»، واعون، حريصون على النزاهة حرصهم على سمعة هذا الوطن، وفي كل مركز من مراكز الامتحانات مفتش تربوي يسهر على حسن سير العمل فيه.
  - يُحكى عن فوضى تدبّ في بعض المراكز، لكننا نسمع عن مراكز مثالية في الجديّة والانضباط!
  - ألم يراعوا أوضاع المرشحين السكّينة، فاستحدثوا مراكز تخفّف

عنهم أعباء المسافات الطويلة؟ وأسئلة الامتحانات لم تعد تعجيزية يُنصب للمرشحين من خلالها الكمائن...

- إذن، لماذا ينظر إلى الامتحانات بعين الماضي؟ ولا تعلق في الذهن إلاّ السلبيات؟ أم أننا تعودنا أن نرى الخطأ ولا نرى الصواب.

- الصواب هو الأمر الطبيعي، والخطأ هو الذي يتم التوقف عنده، بغية التصحيح والتحسين.

- صحيح! والموضوعية تقتضي أن يقال عن الامتحانات ما لها وما عليها...

\* \* \*

لماذا كل هذا الضجيج؟

ولماذا كل هذه «الخبريات» والثرثرات؟

إن منها الصحيح، ومنها الكاذب، ومنها المبالغ فيه. فهل صحيح أن الغش هو على قدم وساق؟ وتحديداً في الشهادة المتوسطة؟ من «الروشتات» المخيّبة، إلى المسابقات المحلولة، إلى فوضى تبادل المعلومات واستنساخها بين المرشحين، إلى استهتار المراقبين<sup>(١)</sup> وتسيبهم الأمور،

---

(١) الاستهتار قد لا يقتصر على المراقبين فقط، وإنما على المصححين أيضاً. فالمصحح الذي يصحح أكثر من مئة مسابقة في اليوم لا يمكن أن تكون العلامات التي يضعها دقيقة. والمدقق الذي يهمل التدقيق، يؤدي إهماله إلى الخطأ في تنزيل العلامات، ما ينتج عنه نجاح راسبين أو رسوب ناجحين. وقارئو العلامات عن المسابقات عند إصدار النتائج، أو مسجلوها، إن قرأوها أو دونوها على غير ما هي عليه، قصداً أو إهمالاً، يؤدي عملهم إلى تزوير في النتائج.

امثالاً لطلبات الأهالي، ليتصفوا لديهم بالقلوب الطيبة «وأبناء الحلال»؟ وهل صحيح أن المراقبين يتوزعون بين مراقب طيب وسهل، «آدمي وابن حلال» ومراقب متشدد، قاسٍ وصعب و«ابن حرام».

أم أنهم يفرّقون في الامتحانات الرسمية بين المسموح به والمحرم، كأن نسمح لمن خاتته الذاكرة بالحصول على كلمة، أو رقم، أو معادلة بسيطة، بينما المحرم هو الغش والتزوير والحصول على معلومات لا نمتلكها، أو الإقدام على استئجار مرشح بديل.

يضجّ رأسك وأنت تسمع ذلك كله، لكنك تتعقّل، فترى أن الأمور ليست سيّئة بالقدر الذي ورد في سلبيات الرواة، ولا هي جيدة بالقدر الذي يريده المنزهون. فلا الذين احتلوا المراتب العشر الأولى في لبنان، في جميع الشهادات، احتلوا زوراً وبهتاناً، إنما فازوا بها بكفاءة وجدارة مشهودتين؛ ولا كل الذين نجحوا هم من الأكفياة الخالصين، ولا كل الذين رسبوا فاشلون، فبعضهم لم يوفّق ربّما، لظروف ضاغطة شخصية أو صحّية أو اجتماعية.

نقول ذلك ونؤكّد، أن الحديث عن كثير من السلبيات المتداولة نقلاً عن العامة من أولياء الأمور، هو أمر مبالغ في تعميمه، أو هو أصبح في جزء منه من الماضي. وإنّ تطوّرات إيجابية قد لحقت بالشهادة الرسمية اللبنانية، التي عادت محل اعتبار وتقدير، قياساً على ما كان عليه الوضع إبان الحرب الأهلية في الثمانينيات من قرن مضى، يوم كانت إفادات الترشيح تُوزّع بالجملة والمفرّق، وكانت تُعتبر كافية لمتابعة الدراسة الجامعية، بحجة تعدّر إجراء الامتحانات الرسمية لأسباب أمنية.

نقول لأصحاب القرار: أنصفوا المعلم المراقب، وأحسنوا اختياره، ثم حاسبوه على أخطائه وتقصيره. اعملوا على تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة التفيش المركزي، فهي لا تهدف إلا إلى تصويب الأداء، وتحقيق أفضل النتائج، علماً بأن التفيش التربوي حازم في مواقفه، إذ لا يجوز التساهل مع المخلّين بواجبهم الوظيفي.

ولكي لا نظلم أحداً، وإن كان الشائع أن المشكلة هي مشكلة مراقب داخل الغرفة، إلا أننا نرى، أن خلف كل مراقب مجتمعاً، وخلف كل مجتمع ثقافة، والمطلوب التخلّي عن ثقافة الفساد والانحراف، واعتماد ثقافة النزاهة والعدالة لامتحانات جدّية ومضبوطة، تقوم على اعتبار أنك كلما دعمت مقصراً، أو قليل كفاءة، أو عديمها، دعماً غير مشروع، فأنت تجني بالمقابل على متقدّم ومتفوّق وكفوء، وتحرّمه من الفوز بالمرتبة التي يستحقها. وإنك بمحاولتك تقديم الدعم لمرشح لا يستحقه، تظلم ظلماً شديداً مستحقين لا يطلبون ولا يريدون الدعم أصلاً.

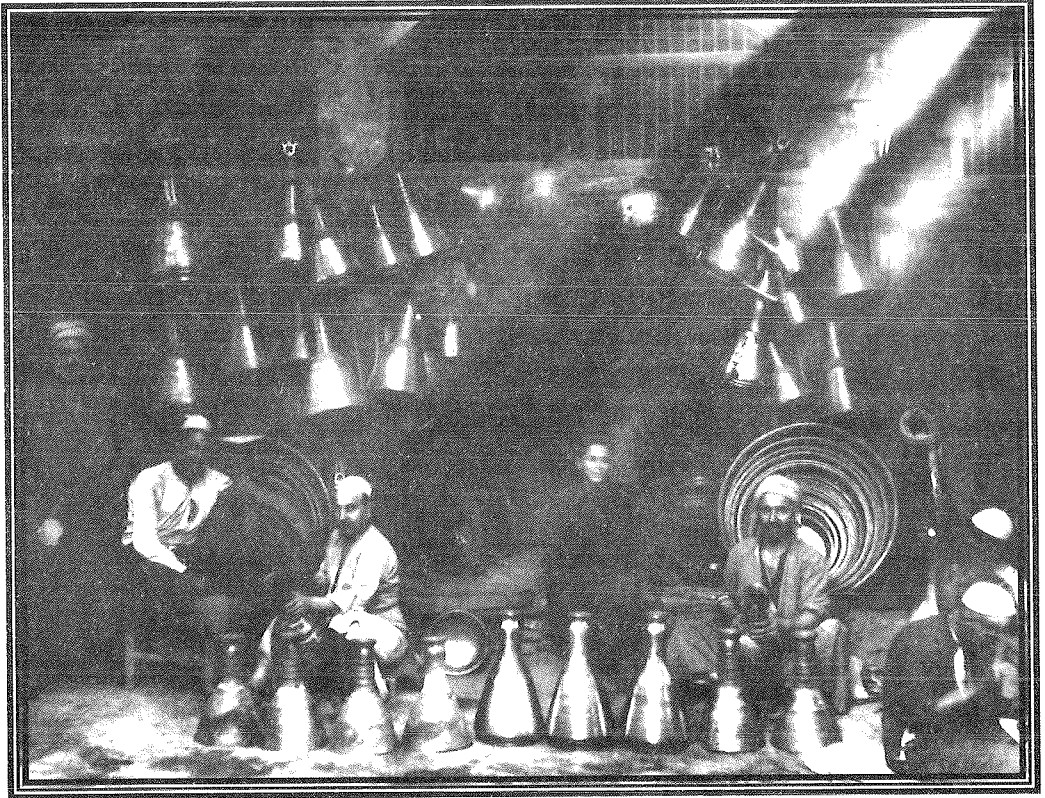
إن «الواسطة»، لو كانت حلالاً في كل شيء، فهي في العلم والمعرفة حرام، وإلا فإننا نسّهل الطريق لوصول الأقل كفاءة، ونقطعها على الأكفأ والأجدر، وفي ذلك ظلم للفرد وللمجتمع.

بذلك، لا يعود هناك من وجود لمراقب «ابن حلال»، «يفلّت» المركز، وآخر «ابن حرام»، يضبطه، كما يرى أصحاب المصلحة الخاصة والضيقة، طيبة وسذاجة، أو خبثاً ورياءً، ولا نطلّ محاصرين أبداً بين مطرقة الأهالي وسندان الانضباط.

إن الامتحانات عاملٌ من عوامل رفع مستوى التربية والتعليم في

لبنان، فليكن شعارنا دائماً: دعوا أبناءنا يجرون امتحانات هادئة، نزيهة  
ومريحة، يعطون فيها كل ما عندهم. وامنعوهم، لمصلحتهم، ومصصلحة  
مجتمعهم ووطنهم، من إعطاء ما ليس عندهم، فهو ليس لهم، ولا حق  
لهم فيه، فالعدالة تقضي بإعطاء العلامة الأعلى للطالب الأكفأ، والعلامة الأدنى  
للأقل كفاءة، والله يأمرنا أن نزن بالقسطاس المستقيم.

\* \* \*



معلم تصنيع النحاس، والأجراس.

## دُقّ ناقوس الخطر<sup>(١)</sup>

كما يضيغُ أريج زهرة فواحة في أطراف الصحراء، أو يضيع شعاع لؤلؤة صافية مدفونة في أعماق اليمِّ؛ هكذا تضيع جهود موظفين إداريين، صالحين ومنتجين، في المتاهات السياسية. وإلاّ، فكيف نفسّر وجود خبراء أكفيا، وذوي تجارب عتيقة، تعاقبوا على رؤوس الإدارات التربوية في لبنان، دون أن ترتقي مضامين التربية أو ترتفع مستوياتها؟ فمع بداية كل عام دراسي، تطالعك أزمة الكتاب المدرسي، والأزمة المالية لصناديق المدارس، وصناديق مجالس الأهل فيها، وعدم تأمين المعلمين في الوقت المناسب، وفوضى المناقلات المزمّنة المتراكمة بما يتعارض مع حاجات المدارس.

إن أي مشروع تربوي نهضوي طُرح في لبنان منذ عقد من الزمن وأكثر، لم يبلغ نهاياته بعد. فخطّة النهوض التربوي التي بُنيت عليها المناهج الجديدة لم تكتمل، ولم يُعد النظر في المناهج، والاستراتيجية التربوية لم تُقرّ، وخطّة العمل الوطنية للتعليم للجميع لم تُستكمل، ومشروع التدريب المستمر للمعلمين يعاني ثغرات كبيرة، وكذلك التقييم التربوي والتربية الشموليّة؛ واليوم، التربية من أجل التنمية المستدامة، والتربية

---

(١) راجع: التقرير السنوي للمفتشية العامة التربوية للعام ٢٠٠٨.

السكانية أو الإنجابية أو الجنسية... تعددت الأسماء والمسمى واحد! (١)  
ناهيك بالمشكلات التربوية المزمنة، المستعصية أو شبه المستعصية،  
كمشكلة الفائض في أفراد الهيئة التعليمية، والمعلمين المرضى، والمدارس  
المتعثرة (٢)، والورم في رواتب (٣) المعلمين الذين لا يعملون بنصابهم  
نتيجة سوء التوزيع، والأبنية المدرسية غير الصالحة، وثغرات الامتحانات

(١) وكلها مشاريع تربوية مفتوحة إلى أجل غير مسمى!

(٢) في إحدى مدارس قضاء زغرتا، كان عدد المعلمين ضعفي عدد التلامذة. ما يجعل  
كلفة التلميذ الواحد سنوياً لجهة أجور المعلمين فقط ٢٤ مليون ليرة. وفي مدارس أخرى،  
في أقضية جبيل وعاليه والشوف وجزين، حيث عدد التلامذة يساوي عدد المعلمين أو  
يزيد قليلاً، تراوحت كلفة التلميذ الواحد بين ١٢ و ١٩ مليون ليرة سنوياً. وعلى الرغم  
من ذلك، فإن الدولة ممعنة في استحداث غير مدرّسين، ومدارس ومهنيات وثانويات على  
شكل فروع، بشعب غير قانونية، ما يزيد في تخريب الخريطة المدرسية.

ولقد تحدثنا مرة (قبل العام ٢٠٠٠) إلى معالي وزير التربية آنذاك، بشأن مدرسة في  
قضاء جزين، فيها أربعة معلمين يدرّسون تلميذاً واحداً، بلغت كلفته السنوية أكثر من ٤٠  
مليون ليرة، فأجاب مماًزحاً أنه سيرسل ذلك التلميذ إلى لندن ليعلمه على نفقته الخاصة...  
وعندما احتجنا إلى بعض تجهيزات هذه المدرسة لسد حاجات مدرسة أخرى، رفض  
الأهالي تسليمها وكتبوا العرائض وأطلقوا التصريحات على صفحات الجرائد ضد من  
يريد إقفال مدرسة بلدتهم!

(٣) تخرّج طالبان من دار المعلمين والمعلمات الابتدائية في الشمال، وعُيّنَا معلمين في  
الفئة الرابعة، وباشرا عملهما في اليوم نفسه بتاريخ ١٠/٦/١٩٧١.

بقي أحدهما معلماً في الفئة الرابعة، وقد أصبح راتبه ٢،٤٢٧،٠٠٠ ليرة العام ٢٠٠٩.  
بينما ترقّع الآخر إلى ان عُيّن مفتشاً تربوياً في الفئة الثانية، لكن راتبه للعام ٢٠٠٩ لم  
يتعدّ ١،٩٩٨،٠٠٠ ليرة، أي أقل بـ ٤٠٠،٠٠٠ ليرة من راتب معلم في الفئة الرابعة، مع  
تساويهما في سنوات الخدمة! فهل يُعقل؟

الرسمية، ومباريات تعيين الأساتذة الثانويين<sup>(١)</sup>، والتغيب بموجب تقارير طبية غير مطابقة للواقع<sup>(٢)</sup>، والتعاقد في التعليم الأساسي دون العودة إلى فتح دور المعلمين للإعداد. كذلك تشريع عمل جهاز الإرشاد التربوي وإقرار الهيكلية الجديدة لوزارة التربية...

سيبقى ذلك كله عقبة في طريق تأمين جودة التعليم؛ هذه الجودة التي، إن تأمنت في جزيرة، فإن مقابلها بؤراً من الحرمان لا تعد.

أما ما يصدك بعنف، فهو تراجع أعداد التلاميذ في التعليم الرسمي؛ حيث بلغ هذا التراجع وفقاً للإحصاءات الرسمية ما يقارب الخمسين ألف تلميذ (٥٠٠٠٠) خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقد تراجعت أعداد تلامذة رياض الأطفال وحدها أكثر من اثني عشر ألف تلميذ (١٢٠٠٠) خلال ثلاث سنوات.

بناءً على هذه الوقائع، تدق المفتشية العامة التربوية في تقريرها السنوي لهذا العام، ناقوس الخطر على التربية، وتتمنى على القيمين على السياسة التربوية أن يهبوا للنجدة والمعالجة.



---

(١) تم رصد ١٢ حالة لأساتذة ثانويين جدد، عُيّنوا وهم مرضى عاجزون مسلكياً عن القيام بمهام التعليم. كما رصد التفتيش التربوي، في خلال العام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، أكثر من ٤٠٠ أستاذ تعليم ثانوي يفيضون عن حاجة الثانويات الرسمية التي ألحقوا بها. في حين يستمر تعيين أساتذة جدد، من الناجحين في المباريات الأخيرة، لسدّ النقص في الثانويات المحتاجة.

(٢) بلغت نسبة المستفيدين من الغياب بموجب تقارير طبية ٣١٪ من مجموع عدد المعلمين.



المدرسة الاعدادية - الباشورة، بيروت ١٩٣٠

## كنت عميداً للتعليم الرسمي، وستبقى (١)

ما قبلتُ يد امرئ في حياتي غير يد أبي، إلا أن عاطفة أبوية حارة اجتاحتني يوم زرته في مشفاه، إثر عملية جراحية أجريت له، فأخذت يده وقبلتها أباً لعائلتنا في التعليم الرسمي.

الياس مرعي، رفيق درب طويل في التربية والتعليم، علمنا أَلْفَبَاءَهَا، وترك التعليم الرسمي في أيدينا وديعة.

أوّل وصيّة لَقْنِي إياها في العام ١٩٨٤، فجر عهدي بالإدارة التربوية، كانت نجدة المدرسة الرسمية، ورفع لوائها، وزيادة عدد تلامذتها، والعمل الدؤوب على تقدمها وازدهارها. وآخر وصاياها كانت حفظ إنجازاتنا فيها، من دون الوقوع في ملل أو يأس وإحباط.

حمل الياس مرعي راية التعليم الرسمي، وانطلق بها رائداً لأكثر من اثنين وثلاثين عاماً، منذ تعيينه رئيساً لدائرة التعليم الرسمي في مديرية التعليم الابتدائي العام ١٩٦١، يوم كانت هذه المديرية تمثل التعليم كله، ولحين تقاعده العام ١٩٩٣، فكان عبر هذه الأعوام الطويلة، المليئة بالجهد والعرق، الثابت الأوحده بين المتحرّكين جمعاء.

---

(١) إحياءً لذكرى المرحوم الياس مرعي، رئيس دائرة التعليم الرسمي سابقاً (الذي صادفت وفاته فترة العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة في أوائل كانون الثاني ٢٠٠٩)، ووفاءً لتضحياته من أجل التعليم الرسمي.  
تأبين نُشر في جريدة السفير بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٠.

كان الثابت في مكانه بين المتحركين من أمكنتهم، من وزراء  
تربية ومديرين عامين ومديرين.

وظلّ الثابت في فئته ورتبته، فلا هو مالاً ليرتقي ويرتفع، ولا  
تخلّى عنه موقعه لغيره.

وظلّ الثابت في الأوضاع الأمنية الصعبة التي عصفت بلبنان في  
سبعينيات قرن مضى، ما هزّت قناعاته عاصفة، ولا حدّت من نضالاته كارثة.  
وظل الثابت بين المتغيّرين والمتقلّبين جميعاً، على مبادئه ومواقفه  
وحياديته وموضوعيته وتجرده.

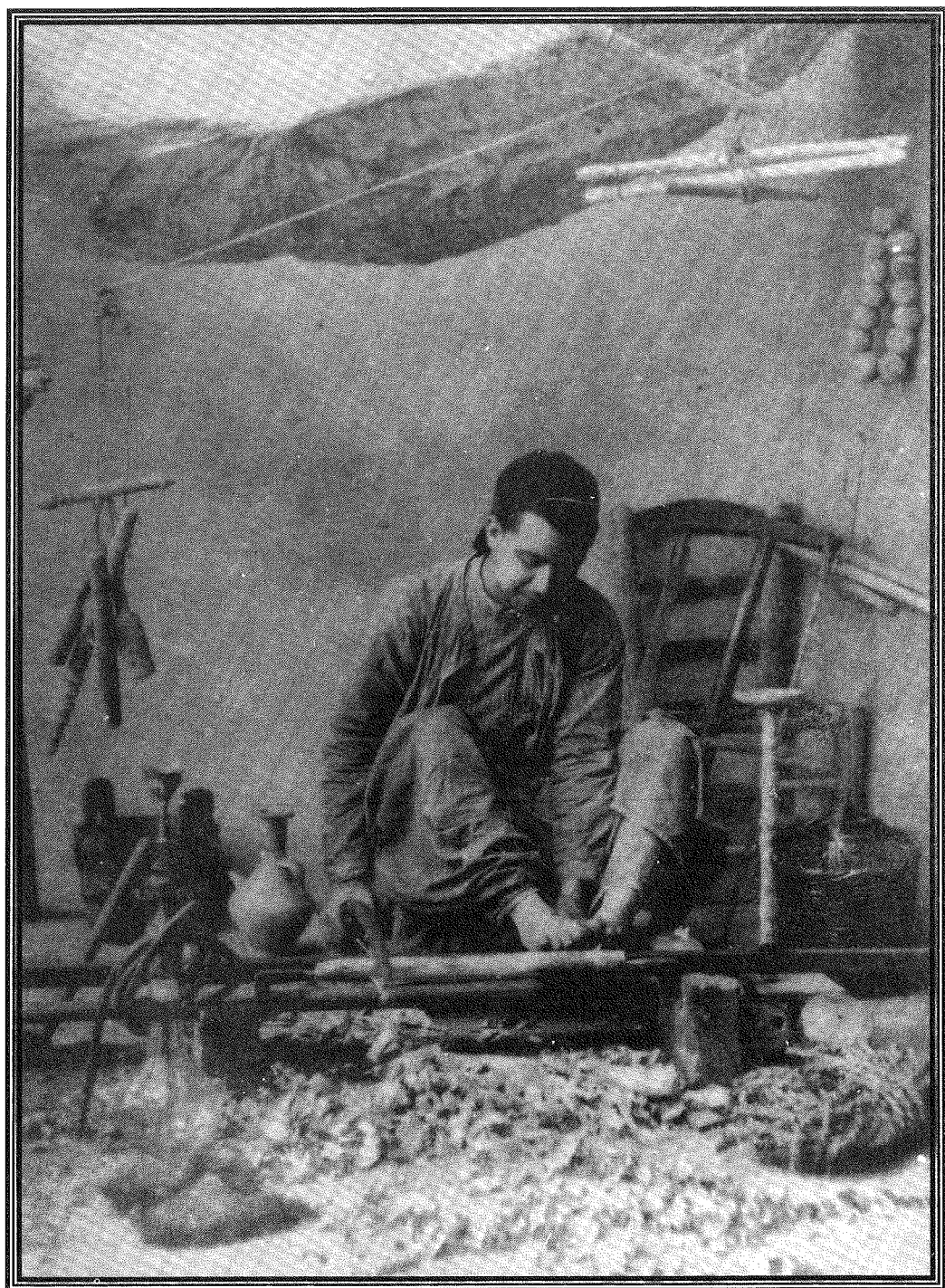
وظلّ أباً للتعليم الرسمي وعميداً له، حتى بعد تقاعده، فكان  
جندياً مجهولاً في ورش العمل والمؤتمرات، واللجان التربوية العاملة  
بحرص شديد من أجل مدرسة رسمية متقدّمة.

الياس مرعي، نفتقدك اليوم، فنبكيك مع الشهداء من أطفال غزة  
ونسائها وشيوخها ومقاوميهها.

فهل كنت على موعد معهم كمقاوم في حقل التربية والتعليم؟  
سنظلّ أوفياء لك، وستبقى حياً في وجداننا، نذكرك كلما  
فاحت رائحة وطن ووطنية، في ميدان مواجهة نضالية ودفاع عن كرامة  
إنسانية.

الياس مرعي، تغمذك الله بوسع رحمته، ستبقى في مماتك كما  
كنت في حياتك، عميداً للتعليم الرسمي في لبنان.

\* \* \*



معلم تصنيع الكراسي - علم وعمل



معلم الحلاقة - مزين الرؤوس

## التربية على الشأن العام؛

### من النصوص إلى النفوس<sup>(١)</sup>

ربما كان السؤال الأهم، الذي نطرحه على أنفسنا في الموضوع

التربوي هو:

● هل نربّي أولادنا على الشأن العام في لبنان، أم أننا نكتفي بتلقينهم العلوم فقط؟

في محاضراته الافتتاحية في جامعة السوربون العام ١٩٠٢، أعلن كبير علماء الاجتماع الفرنسيين، أميل دوركهايم - Emile Durkheim، أن وظيفة التربية هي: «أن تخلق في الإنسان كائناً جديداً، هو الكائن الاجتماعي، لأن الإنسان الذي توّد التربية أن تحققه فينا، ليس هو الإنسان كما خلقته الطبيعة (نحن نقول كما خلقه الله)، إنما هو الإنسان كما يريد المجتمع أن يكون».

يُفهم من هذا الإعلان، أنه يتوجب علينا أن نربّي أولادنا، ليس من أجل أنفسهم فقط كأفراد، بل من أجل مجتمعهم أيضاً، ومن أجل الوطن. من هنا كان السؤال: هل نربي أولادنا، نحن في لبنان، ليكونوا

أعضاء صالحين في وطنهم ومجتمعهم؟ أي هل نربّيهم على الشأن العام؟

هذه هي الإشكالية الأولى في التربية.

---

(١) نُشرت في جريدة السفير بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٩.

وبالعودة إلى مناهجنا التربوية الجديدة، وخطة النهوض التربوي التي أطلقها المركز التربوي للبحوث والإنماء اعتباراً من العام ١٩٩٥، نرى أن هذه المناهج تهدف إلى:

أولاً: تنمية شخصية اللبناني كفرد، وهذا حقه الطبيعي، لجهة الكشف عن إمكانياته ومواهبه، وتنميتها عقلاً وجسداً وعاطفة.

ثانياً: تنمية شخصية اللبناني كعضو صالح ومنتج في المجتمع، ملتزم بقوانينه، متلاحم مع غيره من أبناء وطنه، في ظل مناخ من الحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية؛ وهذا بيت القصيد.

لكن المسألة ليست مسألة نصوص، مهما كانت هذه النصوص رائعة. فالمهم أن تتحقق هذه الأهداف الاجتماعية عملياً، بحيث لا يرى التلميذ أو الطالب اللبناني نفسه متطلعاً إلى ذاته فقط، غير آبه بمن حوله، بل عاملاً جاداً في سبيل المصلحة العامة، وناشطاً في مجال الشأن العام؛ وذلك لا يتحقق إلا من خلال جملة من الاهتمامات والالتزامات، التي نرى على رأسها:

١. الالتزام بسيادة القانون.
٢. التعامل الأخلاقي مع الآخر، ونبذ كل أشكال الغش والسرقة والكذب والرياء والخداع والاحتيال.
٣. الاهتمام بقضايا المجتمع الأساسية، الاقتصادية والمعيشية والسكانية والصحية والبيئية.
٤. ممارسة النشاطات على أنواعها، من رياضية وفنية وثقافية واجتماعية.
٥. المشاركة الاجتماعية الوجدانية، كمدخل إلى الألفة والمحبة،

وقبول الآخر واحترامه. فالمشاركة الاجتماعية تزيد الأفرح  
والسعادة فرحاً وسعادة، وهي تخفف من وقع الأحزان والمآسي،  
وتبث روح التعاون والتعاقد بين أبناء الوطن.

لا يمكن لهذه الأهداف التربوية أن تتحقق، إلا من خلال استراتيجية  
تربوية وطنية محكمة، قوامها تأمين التوازن والتفاعل بين المحتوى النظري  
للمواد التعليمية، وبين التطبيقات العملية لمضامينها، وتضمن مناهجنا  
التعليمية ما يساعد على ربط المعارف والمهارات المهنية بحاجات التنمية  
الاقتصادية.

يمكن لهذه الاستراتيجية أن تُترجم خططاً ومشاريع، وأن يتم  
تحقيقها فيما يلي من التوجهات:

١. التركيز الدائم على الوحدة الوطنية، وعلى إنتماء الفئات المختلفة إلى  
الوطن وانصهارها فيه، وهذا مدخله العدالة الاجتماعية.
٢. التحلي بالروح الاجتماعية، والوفاء للقيم الوطنية والإنسانية.
٣. مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.
٤. الاهتمام البالغ بالنظافة ومستتبعاتها الصحية والبيئية.
٥. الاحترام الشديد للأنظمة والقوانين، بدءاً بالنظام الأسري وانتهاء  
بالقوانين الاجتماعية.
٦. الحرص على السلامة العامة، سلامة الذات وسلامة الآخر.
٧. التعاون بين الرفاق، وصولاً إلى التعاون بين جميع المواطنين.
٨. الالتزام بواجبات المواطن تجاه الدولة وإداراتها، والالتزام بالدولة  
وإداراتها بالحرص على حقوق المواطنين.

٩. الاندفاع والمشاركة في حل النزاعات.
١٠. الحفاظ على الملكية العامة، واحترام الحقوق، والتقيّد بالواجبات وأخلاق العمل.



وإذا كانت الإشكالية التربوية الأولى قد حُلّت على المستوى النظري، أي على مستوى النصوص، فكيف الحلّ على مستوى العمل والتطبيق؟

هنا تبرز الإشكالية التربوية الثانية، وهي الأهم، فتساءل:  
هل تحلّ التربية المعتمدة القائمة، بأنظمتها ومناهجها وبرامجها وطرائقها ووسائلها، كلّ أو بعض مشاكلنا الاجتماعية؟  
الجواب البديهي، لا! بدليل ما نلمسه جميعاً ونعانيه، من مشكلات البيئة والصحة، ومشكلات الغلاء والفساد والتمييز والتناحر الاجتماعي...

ذلك أننا لا نطبّق ما في مناهجنا التربوية من نظريات، على ما في حياتنا العملية من وقائع. التوجّه النظري سليم، لكن الاتجاه العملي خاطئ، وكأننا نسير في الاتجاه المعاكس. لماذا إذاً لا نغيّر الاتجاه، فننتقل من وقائعنا الاجتماعية، من واقع المعاناة، لنبتدع للمشكلات الواقعية التي نعانيها حلولاً تربوية بالأدوات والوسائل التعليمية المناسبة؟

قال ماركس (الفيلسوف): «العاقل منا من يطرح مشكلة يستطيع حلّها». فلماذا لا نطرح المشكلات التي نستطيع حلّها، فنجعلها في صلب برامجنا التربوية التطبيقية، بدل الاستمرار باجتراح النظريات؟ فلو اخترنا بعض المشكلات الاجتماعية الأساسية التي يعانيها الوطن والمواطن، لما وجدنا أهمّ من:

١. مشكلة النفايات، وما ينتج منها من مخاطر بيئية وصحية.
٢. مشكلة قوانين السير وأنظمتها، وما ينتج من مخالفتها من حوادث، وخسائر بشرية ومادية، إضافة إلى مظاهر التخلف وسوء السلوك والأدب.
٣. مشكلة الطاقة والمحروقات، والماء، والكهرباء المفقودة.
٤. مشكلة الفساد في الإدارة، على مستوى التلّكؤ، والرشاوى والاختلاسات، وكل أنواع الغش والرياء في العلاقات والتعامل الاجتماعي.

فكيف تحلّ هذه المشاكل تربوياً؟

يخطئ كثيراً من يعتقد أن وزارة التربية بمفردها قادرة على اجتراف الحلول، كما يخطئ أيضاً من يرفع المسؤولية عن هذه الوزارة بحجة تعميمها على السلطات كلها.

إن على وزارة التربية أن تبادر في هذه الموضوعات، لكن على الوزارات الأخرى ومؤسسات المجتمع الأهلي أن تتعاون وتساعد. على الدولة أن تقرّر، وعلى السلطات المختلفة أن تنفّذ. فإذا لم تضع وزارة التربية البرامج التنفيذية للتربية على الشأن العام، وإذا لم تؤازرها

الوزارات الأخرى المعنية، كوزارة الإعلام تحديداً، ووزارات الصحة والبيئة والداخلية وغيرها... وإذا لم تتعاون الأسرة مع المدرسة، فتكون الواحدة منهما مكتملة للأخرى، وتستكملان تعاونهما مع مؤسسات المجتمع الأهلي، من البلديات والنوادي والجمعيات، وكل التجمعات ذات التطلعات الاجتماعية والوطنية؛ إذا لم يحصل ذلك كله، فعبثاً نتحدث عن إصلاح تربوي عملي، وعن تربية تتخطى تعليم الفرد لتبلغ الشأن العام.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ومن ضمن هذا العدد الهائل لمحطات التلفزة، وهذا الكمّ الهائل من البرامج التجارية والترفيهية، ألا تكفي بعض البرامج التلفزيونية، حول قواعد النظافة والحفاظ على البيئة، وقوانين السير، وتقنين استعمال الماء والكهرباء، وحسن السلوك الإداري وغيره... لتوعية التلميذ والمواطن، وتحسين سلوكه الاجتماعي لتصبّ منفعته في الصالح العام؟

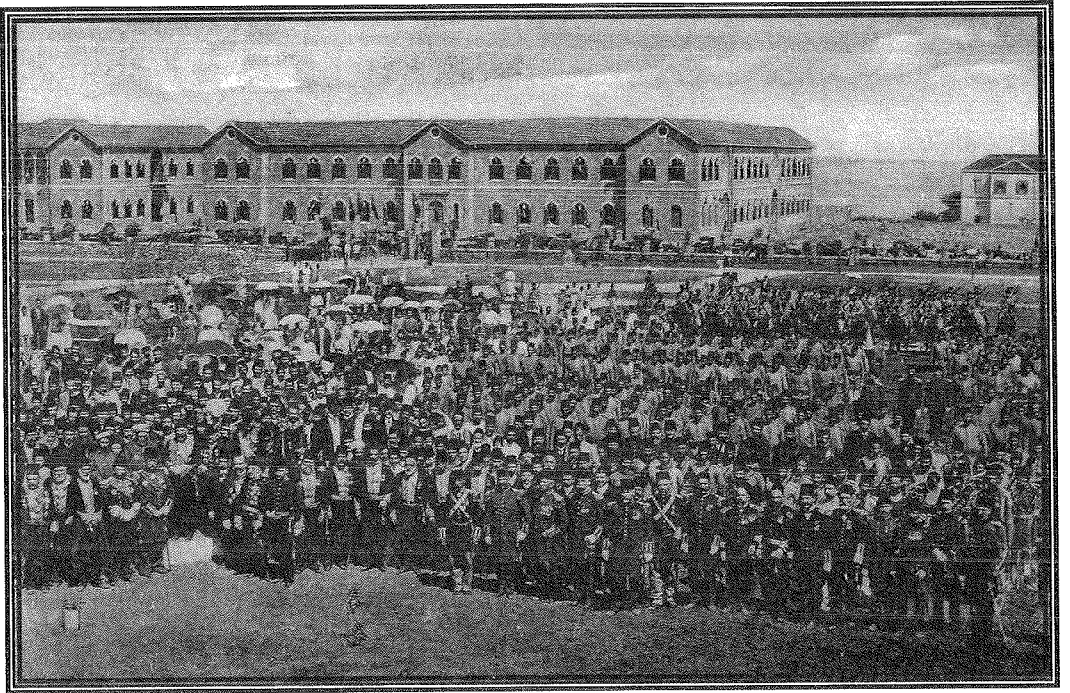
ناهيك بما يمكن القيام به من نشاطات شبابية، ومؤسساتية، تنزل إلى الميدان، في الشارع والحي والمصنع والمتجر والتجمعات السكنية، ومصادر الطاقة والماء والكأ... .

قد تبدو هذه الطروحات عبثية في الظروف الراهنة، فمشكلتنا أننا لا نجد من يبادر، وإذا وُجد المبادر فلا نجد من يقرّر، وإذا وُجد المقرّر فلا نجد من ينفّذ، وإذا وجد المنفّذ فلا نجد من يستجيب ويتعاون. وإذا وجدنا كل هؤلاء، وأبقينا على الإدارة مربوطة بالسياسة، وعلى السياسة محكومة بالطائفية، فلا أمل لنا في أي إصلاح، وسنستمر في تبرير تخلفنا وتغطية مساوئنا وانحرافاتنا بذريعة الظروف الراهنة.

إنّ إصرارنا على طرح هذه القناعات، هو من باب الواجب الأخلاقي، أملاً بمستقبل أفضل. وذلك رغم علمنا أن العالم كله، والإنسان عموماً، يعاني مشكلة أخلاقية، تكمن في كون القوانين والممارسات الأخلاقية لا تواكب القوانين العلمية ولا توازيها. فالقانون العلمي، بمخرجاته، تطوّر وتقدّم ليلبغ مرتبة التأليه، بينما القانون الأخلاقي، بقواعده وممارساته، لم يتعدّ المرتبة البشرية الدنيا، بنزواتها وانفعالاتها ورغباتها وغرائزها.

فإذا لم نعد نحن إلى رشدنا، ونتنبّه لممارساتنا العمليّة الأخلاقية، لتكون بمستوى مكتسباتنا العلمية والمعرفية، فعلى لبنان، في مستقبله، السلام.



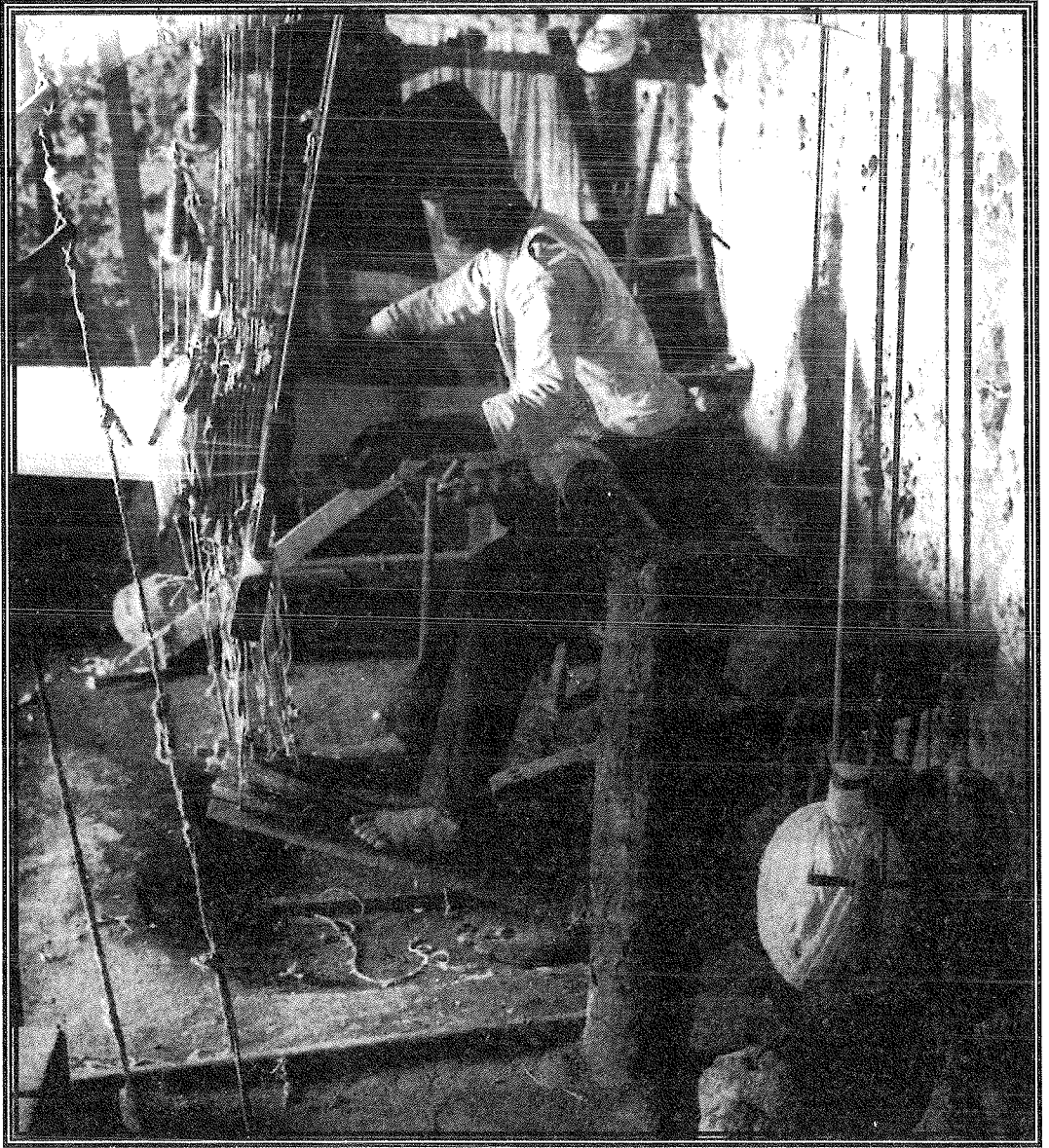


الاحتفال بافتتاح مدرسة الصنائع - بيروت ١٩٠٧

## الخلاصة

- لا حلول من دون استراتيجية تربويّة  
ولا قيمة لاستراتيجية لا تنفّذ





معلم الغزل والنسيج - يلبس مما ينسج

## لا حلول من دون استراتيجية تربوية ولا قيمة لاستراتيجية لا تُنفذ

إذا كان العامل الاقتصادي يُشكّل الركيزة الأساسية لاستقرار المجتمعات، فإن التربية تشكل بعداً استراتيجياً، ليس لاستقرار المجتمعات فقط، إنما أيضاً لتقدّمها وتطوّرها وازدهارها. فالاستراتيجيات التربوية الوطنية، إذا ما حُسُن وضعها وتنفيذها، تكون كفيلة بحلّ المشكلات الاجتماعية، والمساعدة على تقدّم الأوطان وازدهارها<sup>(١)</sup>.

ونعني بالاستراتيجية التربوية، كما هو معلوم ومتعارف عليه، التخطيط البعيد المدى، الذي يتعلّق بأهداف عامة، من أجل نهضة تربوية تخصّ المجتمع والوطن، الذي هو بحاجة دائمة إلى التحديث والتجديد، تطويراً أو تغييراً. ويمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يتضمن خططاً آتية، ترتبط بمهل زمنية محدّدة، من أجل أهداف تفصيلية قريبة، وحلول سريعة لمشاكل قائمة.

---

(١) ورد في تقرير سابق عن التربية والتعليم في أميركا بأن أميركا «أمة في خطر» وأن خلاصها يتوقف على التعليم. ونادى تقرير «أميركا ٢٠٠٠» عن استراتيجية التعليم بجعل أميركا «أمة من الطلبة».

ولا يجوز في عصر العولمة اليوم، أن نتحدّث عن التربية والتعليم، بمعزل عن الإنماء، وعن القِيم والعلاقات الإنسانية؛ ما يستدعي وضع الخطط الاستراتيجية لمواكبة التطوّر العالمي، ومواجهة التحديات.

توضع الاستراتيجية التربوية بالاستناد إلى فلسفة تربوية، مصدرها الفلسفة الاجتماعية للبلد، المنبثقة من واقعه الاقتصادي والسياسي والثقافي، ثم تُترجم إلى أهداف تفصيلية تتجسّد في مشاريع وبرامج تنفيذية، انطلاقاً من هدفين عامين كبيرين:

- كمي، بمعنى أن يطال التعليم جميع أبناء الوطن (التعليم للجميع).
  - ونوعي، بمعنى أن يكون جيداً، تتحقّق فيه كل معايير الجودة.
- ولكل استراتيجية منطلقات ومستويات.

أمّا المنطلقات، فتعود إلى المشكلات القائمة والتحديات المطروحة؛ كمحو الأمية، وتعليم المرأة، وتعزيز مرحلة رياض الأطفال، والنهوض بالتعليم المهني، وتأمين الاحتياجات الخاصة للمتعلّمين، وإعداد المعلمين وتدريبهم، وتقويم التحصيل التعلّمي، وتطوير المناهج والوسائل التربوية، والإنفاق على التعليم، وحاجات سوق العمل، وأوضاع الإدارة التربوية...

وأما مستويات الاستراتيجية التربوية، فمتداخلة:

- من البعد أو المستوى العالمي، المبني على مفاهيم العولمة وتطلعاتها، القائمة على الانفتاح أو اختراق الحدود، والمتمثلة في ثورة المعلومات (التقانة)، وفي الانتقال من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، ومن العام إلى الخاص (الخصخصة)، ومن اكتساب المعرفة إلى إنتاجها وبيعها

أو حجبها والتحكّم بتسويقها؛ كما بالمتغيّرات التي طالت الأسرة، والمرأة، والشباب، والعلاقات الاجتماعية، وفرض التشريعات والقرارات الدولية (العولمة السياسية).

- إلى البعد أو المستوى القومي (العربي مثلاً)، المتمثّل بكل أنواع التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية والتقنية والثقافية والاجتماعية.

- إلى البعد أو المستوى الوطني، تبعاً لظروف الوطن، وواقع حاله، وإمكاناته المادية والاقتصادية والبشرية والثقافية والتراثية، والاجتماعية بطبيعة الحال.

وتبقى الغاية من وضع الاستراتيجية التربوية، إضافة إلى حلّ المشكلات ومواجهة التحديات، تحقيق التغيير والتطوير الدائمين، بالاستفادة من الماضي والحاضر من أجل المستقبل، وبشكل يتماشى مع التطور العالمي تبعاً للظروف والإمكانات الخاصة.

وبالعودة إلى أوضاع التربية والتعليم في لبنان، فإننا نرى وجهين متغيّرين، إن لم نقل متناقضين للمخرجات التعليمية والتعلّمية:

١. الوجه الأول، إيجابي، يتمثّل في انتشار التعليم، وكثرة المتعلمين، وتدني نسبة الأميّة، وتعدّد اللغات، ووجود مؤسسات تعليمية مرموقة لجميع المراحل، والمستوى المرموق للشهادة اللبنانية المقبولة في الجامعات الأجنبية، وفي سوق العمل العربي والأجنبي. كذلك نسبة «التمدرس» العالية (الانتساب إلى المدارس)، التي تتراوح بين ٩٥ و ١٠٠٪، ونسبة الإناث المرتفعة بين المتعلمين (٥٣٪) والمعلمين (٧٠٪)،

إضافة إلى مؤثّرات أخرى تشكّل جميعها دلالات واضحة على جودة التعليم في لبنان، وإن كان ذلك غير قابل للتعميم، لكنه موجود فيما سُمّي بـ «جزر الإيقان».

٢. الوجه الآخر، سلبي، يتمثّل في عدم توافر فرص التعليم الجيد للجميع، بسبب تفاوت الفرص بين المناطق المختلفة، أو الفئات الاجتماعية المختلفة، أو بين الجنسين (لأسباب اقتصادية أو اجتماعية)، وأحياناً لا تتوافر الفرص للبعض مطلقاً، بسبب إقفال بعض المدارس لأسباب أمنية أو اجتماعية، أو بسبب التسرّب المدرسي، أو التخلف عن الالتحاق بمرحلة الروضة، أو عدم تأمين إلزامية التعليم ومجانيتها لأكثر من المرحلة الابتدائية، أو عدم الاهتمام بالتعليم المختص للذين يعانون من تأخّر في التحصيل التعلّمي؛ كذلك الضعف في اكتساب اللغات الأجنبية، إضافة إلى القصور في تنظيم حملات محو الأميّة، والتخلف عن نجدة المناطق المحرومة، لجهة تشييد الأبنية المدرسية اللائقة، أو إعداد المعلمين الأكفيا، وتدريبهم، بعد إقفال دور المعلمين منذ العام ١٩٩٩. كل ذلك تعود أسبابه إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة من حين لآخر، والأوضاع السياسية غير المستقرة أبداً، والاقتصادية الصعبة، وغياب الاستراتيجية التربوية تخطيطاً وتنفيذاً. وهذا ما يقلّل من جودة التعليم، كما ونوعاً، ويندرج تحت عنوان ما تمت تسميته بـ «جيوب الحرمان».

هذان الوجهان، السلبي والإيجابي، تظهر معالمهما بصورة أوضح، وبالأرقام، لدى تناولنا بشكل حصري الوقائع التربوية التالية:

أ. الإنفاق على التعليم:

التعليم الجيد كلفته عالية، والإنفاق في غير محلّه يشكل هدراً، دون أن يحقق جودةً في التعليم. فلقد ارتفع حجم الدين العام في لبنان إلى حوالي ٥٠ مليار دولار أميركي، وهذا ما زاد في عجز الموازنة، الذي انعكس أزمات متعددة في جميع القطاعات، ومنها القطاع التربوي.

لقد بلغ الإنفاق الإجمالي على التعليم في لبنان، كما ورد في بعض الإحصاءات<sup>(١)</sup>، أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي، وهذه من أعلى النسب في العالم، لأن بلداناً كثيرة أكثر تقدماً، تقلّ فيها نسبة الإنفاق على التعليم عن ذلك بكثير. فالنسبة في الدانمارك مثلاً لا تزيد على ٨٪، وفي كندا ٧٪، وفي فرنسا ٦٪، وفي الولايات المتحدة الأميركية ٥،٥٪، وفي ألمانيا ٥٪ من الناتج المحلي.

فهل توازي جودة التعليم في لبنان ما ينفق عليه من أموال؟ بالطبع لا، فلبنان ينفق أكثر على تعليم ذي عائد أقلّ، مقارنة بهذه الدول، ومقارنة بنفسه تاريخياً، فهو ينفق اليوم حوالي ١١٪ على تعليم أقلّ جودة مما كان عليه العام ١٩٧٣، حيث كان الإنفاق لا يزيد على ٨٪. هذا بشكل عام بالنسبة إلى الإنفاق الأهلي والحكومي مجتمعين على التعليم، أما الإنفاق الحكومي الرسمي، فقد ارتفعت نسبته دون أن يترافق ذلك مع زيادة نوعية أو كمية في الخدمات التربوية. ففي العام ١٩٧٣ مثلاً، كانت حصة الدولة من الإنفاق ٢،٥٪، وكان المستفيدون من خدمات التعليم الرسمي ٤٠٪ من المتعلمين. أما اليوم، فقد ارتفعت

(١) منها إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء.

نسبة الإنفاق إلى ٤٪، بينما تضاءلت نسبة المستفيدين إلى ٣٦٪ أو أقل. إنَّ منح التعليم التي تدفعها الدولة لموظفيها بنسب مختلفة، والمساعدات المالية التي تقدمها للمدارس الخاصة المجانية، تزيد على مئتي (٢٠٠) مليار ليرة سنوياً؛ وكان يمكن توحيد المنح بصورة مقطوعة، وترك الخيار للأهلين في اختيار مدارس أولادهم، وتوفير مبالغ طائلة من ذلك، تقدّم كمساعدات مدرسية للتلاميذ الفقراء والمعوزين لتمكينهم من متابعة دراستهم واختصاصاتهم، وللتلاميذ المتفوقين منهم لتحقيق مواهبهم وإمكاناتهم.

إن الفائض في أعداد المعلمين الرسميين في بعض المناطق والمدارس، يؤدي إلى هدر هائل في المال العام. ذلك أنّ بعض المدارس التي يزيد عدد معلميها على عدد تلاميذها، تتراوح كلفة التلميذ الواحد فيها بين ١٢ و ١٨ مليون ليرة سنوياً، وهو مبلغ خيالي. وباختصار، فإن الدولة تنفق اليوم أكثر على تعليم ذي جودة أقلّ.

من هنا وجوب العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم، بإعادة النظر بالمنح المدرسية، وحلّ مشكلة الفائض في أفراد الهيئة التعليمية، واستكمال تشييد الأبنية المدرسية الجديدة والاستغناء عن المستأجر منها، والاستفادة من خبرة الموظفين الكفوئين في الإدارة التربوية، لإعداد البرامج والمشاريع، والاستغناء عن الخبراء الأجانب حيث يتوافر الخبراء المحليون، ثم تخصيص هذا الوفّر لتطوير القطاع التربوي، ومساعدة التلاميذ المحتاجين في جيوب الحرمان، والمتفوقين من أبناء ذوي الدخل المحدود، وتعزيز التعليم الرسمي والمدرسة الرسمية.

ب. تلبية التعليم لحاجات سوق العمل:

إذا علمنا أن لبنان قد خرّج العام ٢٠٠٧ أكثر من ثلاثين ألف تلميذ ثانوي، نجحوا في امتحانات الشهادة الثانوية العامة، وحوالي عشرة آلاف متخرّج في الجامعة اللبنانية وحدها (إضافة إلى ١٦٠٠٠ متخرّج في الجامعات الخاصة الأخرى)، فإننا نتساءل: أين سيذهب هؤلاء المتخرجون، وأي سوق عمل سيستوعبهم؟<sup>(١)</sup>

الجواب: إن التخطيط مفقود في توجيه المتعلمين إلى التخصصات التي يستحسن اختيارها، وبما يتناسب مع حاجة المجتمع المحلي، ثم العربي والأجنبي.

وعلى مستوى التعليم المهني والتقني المشكلة أكبر، لأن عدد طلاب وتلامذة معاهد ومدارس التعليم المهني والتقني في لبنان يقل عن مئة ألف طالب وتلميذ، أي ما نسبته ١١٪ من تلامذة التعليم العام (الذي يناهز عدد تلامذته المليون تلميذ)، وهذه نسبة متدنية جداً، مقارنةً بالدول المتقدمة، التي تولي التعليم المهني الأهمية اللازمة، كون التكنولوجيا عموماً، لا سيما تكنولوجيا الاتصالات، قد أصبحت من أهم سمات النظام العالمي الجديد.

تستوقفنا هنا مشكلتان اثنتان:

– عدم الاختيار الجيد للاختصاص المناسب الذي يحتاجه سوق العمل.

---

(١) بلغ عدد الناجحين في الشهادة الثانوية العامة للعام ٢٠٠٨، ٣٤٣١١ مرشحاً ناجحاً.

وفي الشهادة المتوسطة ٤٢٣٣٨ مرشحاً ناجحاً.

- عدم الملاءمة بين حاجات سوق العمل وأعداد المتخرجين، ما ينتج منه نقص أو فائض وبطالة.

مع الإشارة إلى عدم وجود دراسات دقيقة تحدد حاجات سوق العمل، كمّاً ونوعاً، بما يتلاءم مع حاجات التنمية الاجتماعية، وعدم وجود نظام جيد للإرشاد والتوجيه في هذا السبيل.

ج. أوجه الدعم الحكومي:

يتمثل الدعم الحكومي للتربية والتعليم في لبنان بما يلي:

١. رعاية التعليم الرسمي، الذي على الرغم من الهدر في الإنفاق عليه، لا يزال قاصراً عن تلبية حاجات المجتمع، الذي يصبو إلى تعليم رسمي جيد يحل مشكلة الفقراء وذوي الدخل المحدود. فالتعليم الرسمي، ما دون الجامعي، لا يغطي سوى ٣٥٪ من التعليم في لبنان (يصل في مناطق الحرمان إلى ٤٠٪، ويتدنّى في مناطق أخرى إلى أقل من ٣٠٪)، إضافة إلى مشكلات أخرى أصبحت مزمنة أو شبه مستعصية، كمشكلة المعلمين الفائضين، الذين يعدّون بالآلاف، والمعلمين المرضى وغير القادرين على القيام بمهام التعليم، ويعدّون بالمئات، ومشكلة المدارس المتعثّرة بقلّة عدد تلاميذها وشُعَبها غير القانونية (تعد بالمئات أيضاً)، ومشكلة التعاقد، والتقارير الطبية الكاذبة، ومشكلة المباني المدرسية السيئة والمستأجرة، ومشكلة المناهج الجديدة التي لم تطبّق كاملة بعد، ولم يُعد النظر فيها منذ العام ١٩٩٧، وعثرات التدريب المستمر للمعلمين.

٢. المنح المدرسية لموظفي القطاع العام، التي تُصرف بنسب مختلفة، فتخدم التعليم الخاص على حساب التعليم الرسمي.
٣. المساعدات المالية لمدارس التعليم الخاص المجاني.
٤. الإنفاق على البرامج والمشاريع التي لا ترى النور غالباً (كمشروع تجميع المدارس)، وعلى ورش العمل ذات الطابع السياحي (التي نُعتت بالسياحة الإدارية، والسياحة التربوية، لإقامتها في الخارج أو في الفنادق الفخمة داخل لبنان).
٥. الاندماج والتماسك الاجتماعي:

التربية والتعليم أساس التنشئة الوطنية والاجتماعية، والمؤسسات التعليمية (المدرسة والجامعة) هي أبرز وكالات هذه التنشئة. والمجتمع اللبناني هو من أكثر المجتمعات تعدديةً وتنوعاً، لذلك فهو الأحوج إلى خطة للاندماج والتماسك الاجتماعي<sup>(١)</sup>.

هذا التنوع يمكن أن يكون إيجابياً عندما تتفاعل فيه الثقافات المتعددة، فتكون مصدر غنى، كما يمكن للتنوع أن يلعب دوراً سلبياً عندما يستغل من أجل المصالح الآنية والذاتية والسياسية الضيقة. إنّ واقع الحياة السياسية اليومية في لبنان، تبعاً لهذه التعددية، هو واقع متفكك، وهو بحاجة إلى خطاب سياسي رسمي جامع، يوحد

---

(١) وضع لبنان شبيه بوضع ماليزيا، التي وضعها أشدّ تعقيداً، بسبب التمايزات الدينية والإثنية واللغوية والثقافية والاقتصادية فيها، والتي رغم استقلالها الحديث (١٩٥٧)، نجحت في وضع استراتيجية تربوية حققت المزيد من الوحدة الوطنية والاندماج بين الأعراف، عن طريق تكافؤ الفرص والمدارس المختلطة عرقياً ودينياً.

ويساعد على دمجهِ وتماسكه. فكيف يصبح هذا الواقع إذا كان الخطاب السياسي متفككاً أيضاً؟

فالخطاب السياسي الجامع والموحد، والتنشئة الوطنية الاندماجية، لا يتّمان في فراغ؛ إنما عبر وسيلتين كبيرتي الأهمية هما: المؤسسة التعليمية (المدرسة والجامعة)، والكتاب. المقصود بالمدرسة، المدرسة الرسمية بالدرجة الأولى. وبالجامعة، الجامعة الوطنية. وهما المدخل إلى الوحدة والاندماج الاجتماعي. فعندما تتفرّع الجامعة اللبنانية إلى فروع، ويصبح ٩٠٪ من طلابها، في بعض فروعها، من لون ثقافي واحد، يكون ذلك مدعاة إلى التفكك وليس إلى الاندماج.

مع الإشارة إلى أن الجامعة اللبنانية وحدها، من أصل حوالي أربعين (٤٠) جامعة عاملة في لبنان، تضم نصف طلاب لبنان الجامعيين، أي ما يقارب الـ ٧٥٠٠٠ طالب.

وعندما نتحدث عن الكتاب، لا نقصد كتاب الرياضيات أو الفيزياء، فهذه كتب موحدة بمضامينها عالمياً، إنما المقصود كتاب التاريخ، وكتاب التربية أو التنشئة الوطنية، اللذان نصّ اتفاق الطائف على توحيدهما، في المدرستين الخاصة والرسمية.

وقد تحقق إنجاز في كتاب التربية، أما كتاب التاريخ الموحد فلم ير النور حتى اليوم<sup>(١)</sup>؛ كذلك لم يتمّ التوافق على كيفية تعليم مادة التربية

---

(١) مع نهاية العام ٢٠٠٩، شكّل معالي وزير التربية والتعليم العالي لجنّتين: إحداهما لوضع منهاج نهائي لكتاب التاريخ الموحد، والثانية لإعداد المشاريع اللازمة لتطوير قطاع التعليم العام في لبنان. وقد بدأتنا عملهما مطلع العام ٢٠١٠.

الدينية، فترك الموضوع للجمعيات والمرجعيات الدينية المختلفة.  
والمدرسة والكتاب، ليسا وكالتين حصريتين في التنشئة الوطنية،  
بل هناك وكالات أخرى، كالأ أسرة، والمؤسسات الدينية والسياسية  
والإعلامية. فإذا لم تتضافر جهود جميع هذه المؤسسات، لدعم المدرسة  
والكتاب، يبقى مفعولهما، في بث روح الوحدة الوطنية، ضئيلاً.



كيف يمكننا أن نوفق إذن، في هذه المعادلة الدقيقة، بين الوحدة  
الوطنية والتنوع الثقافي؟

إن الفروقات الثقافية بين أطراف المجتمع اللبناني معروفة، من  
اللهجة إلى اللباس والطعام والشراب، ومن الطقوس والممارسات إلى  
المعتقدات، ومنها إلى الاصطفافات السياسية المربوطة بالطوائف  
والمذاهب، فهل يمكن لهذا التنوع أن ينصهر في كتاب؟  
إن ما يجب التركيز عليه تربوياً، كمنهاج وطني، وأسلوب تربوي،  
لتحسين الاندماج والتماسك الاجتماعي، إضافة إلى ما سبقت الإشارة  
إليه، من الوقائع التربوية والملاحظات حولها، تحت عناوين الإنفاق  
على التعليم، وتلبية حاجات سوق العمل، وأوجه الدعم الحكومي،  
والاندماج الاجتماعي، هو التالي:

(١) ترشيد الإنفاق على التعليم: بإعادة النظر في نظام المنح المدرسية،  
وحل مشكلة الفائض في أفراد الهيئة التعليمية الرسمية، وحلّ

مشكلة المدارس المتعثّرة، وضبط الإدارة التربوية بعد إعادة النظر في هيكليتها، وتشبيد الأبنية المدرسية تمهيداً للاستغناء عن المستأجر منها، والعمل على رفع مستوى المدرسة الرسمية، وتوسيع انتشارها، وإقرار إلزامية ومجانبة التعليم الأساسي كله، ما يؤدي إلى رفع الغبن عن الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المحدود، ثم تأمين المساعدات والمنح التعليمية للمحتاجين والمتفوقين، فيتحقق مشروع التعليم للجميع.

- (٢) إيلاء التعليم المهني والتقني الأهمية اللازمة، للنهوض به كمّاً ونوعاً.
- (٣) اعتماد الكتب المدرسية ذات التوجهات الوطنية الجامعة، وتحديد كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والاجتماع والاقتصاد؛ وذلك بانتظار التوحيد النهائي لهذه الكتب.
- (٤) الإفساح في المجال لتفاعل الطلاب والتلاميذ، عن طريق البيئة المدرسية الموحدة، والنوادي، والأنشطة اللاصفية، والحياة المدرسية الغنية بتطلعاتها المنسجمة والمشاركة.
- (٥) تفعيل دور المعلم، الذي يجب أن يُعدّ إعداداً جيداً قبل تسلّمه مهامه، دون أن يترك أمر التعليم لمعلمين متعاقدين لم يخضعوا لأيّ دورة في الإعداد التربوي، ما يقتضي إعادة فتح دور المعلمين للإعداد.
- (٦) التشجيع على الحراك الأكاديمي، بالانتقال من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، وتحديداً بين الجامعات المختلفة، أو الفروع المختلفة للجامعة الواحدة. أو المسالك والمسارات المتنوعة.
- (٧) التمييز بين الثقافي والسياسي، والانفتاح على الثقافات الأخرى،

واعتبار التنوع مصدراً للغنى الثقافي والاجتماعي، الحاصل بالتبادل الفكري والمعرفي. والعمل على رفع مستوى تعليم اللغات الأجنبية، والتوفيق بين حرية التعليم والمصلحة الوطنية العليا.

(٨) حل مشكلة التعليم الديني، بكتاب موحد، يتضمن المشترك بين الأديان، في العقيدة والأخلاق، وترك التفاصيل للمؤسسات الدينية والأسر.

(٩) التطبيق الفعلي لمشروع التعليم للجميع، والإيماء التربوي المتوازن، وتحسين نوعية التعليم وجودته، بما يخفف الشعور بالغبن، ويفسح في المجال أمام تكافؤ الفرص، وتحقيق التوازن بين التعليمين الخاص والرسمي.

(١٠) الانتباه الدائم إلى الدور الفعال لوسائل الإعلام، والتعاون الوثيق معها، وضبطها، ليكون دورها مساعداً على الاندماج والوحدة الوطنية، لا دوراً مفككاً للحياة الاجتماعية.

نختم بالقول:

إن الطاقات الفردية اللبنانية لا تضاهيها طاقات أخرى<sup>(١)</sup>.  
لكن المشكلة في تجميع هذه الطاقات، وتوحيدها، بما يخدم الوطن، كل الوطن.

هنا تكمن أهمية وضع استراتيجية متكاملة للتربية والتعليم في لبنان، وفق المبادئ العشرة الآتفة الذكر، وأن نشرع في تنفيذها بكل

---

(١) صرّح الرئيس سليم الحص مرة قائلاً: «أنا لا أخشى على اللبنانيين، إنما أخشى على لبنان». وقال: «في لبنان الكثير من الحرية، إنما القليل من الديمقراطية».

جدّية ومسؤولية، ويكون قوامها إضافة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي،  
الانفتاح على الآخر دون التخلّي عن الذات، والتمسك بالهوية الثقافية  
دون الوقوع في العصبية والانعزال، والالتزام بالأخلاق والقيّم إلى جانب  
النهوض بالعلم والمعرفة.

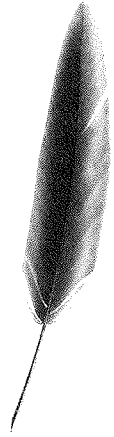
استراتيجية تركّز بالدرجة الأولى على موضوع الاندماج  
الاجتماعي، كأساس للحلول كلها، من خلال مدرسة ومعلم وكتاب؛  
تلك هي الأقاليم الثلاثة لتربية يجب أن تركز عليها الوحدة الوطنية في  
لبنان.

وتبقى العبرة في الالتزام! وفي التنفيذ؟!

\* \* \*

# خاتمة

• استعدت اليوم حريتي





معلم الموسيقى - نشيد الحرية؛ والحرية مجرد نشيد!

## أصبحت خارج الوظيفة استعدت اليوم حريتي

انتهت خدمتي في الوظيفة العامّة. ها أنا اليوم حرّاً!  
حرّاً أولاً في أن أكتب، فلم أعد بحاجة إلى طلب الإذن بالكتابة من أحد. تحرّرت من أول قيد على قلّمي. ولطالما كنت أقول: دعوا الموظفين يكتبون، ثم سائلوهم على كتاباتهم. لا تكّموا أفواههم، ولا تربطوا ألسنتهم، ولا تجفّفوا حبر أقلامهم، فسجن الوظيفة مقبرة للفكر والمواهب. وحرّاً ثانياً في الخروج من منزلي والدخول إليه ساعة أشاء، وفي التجوال في الشوارع والأسواق، لا تلزمني عقارب ساعتني بميقات محدّد. وحرّاً ثالثاً في التمرد على الضغوط التي كانت تواجهني، تتدافعني من كل حدب وصوب، وفي التحلّل من همّ «الغلابي» الذين يحتاجون إلينا ولا نستطيع حل مشاكلهم كلها، وفي الانفلات من مواجهة الأشباح و«الشبيّحة»، الذين تدعمهم مراكز قوى فنعجز عن ردعهم. وحرّاً رابعاً وخامساً وعاشراً... في تحرّري من الأعمال المهدورة، والكدح الضائع، واجترار المطالب والمقترحات. فقد قطعت طريق الوظيفة كلّها، كدحاً وتضحية، وأراني ما زلت في مكاني، كمن يمارس رياضة المشي على آلة متحرّكة، يسير ساعة من غير أن يبرح مكانه.

كأنه يلزم الواحد منا لتحقيق أهدافه وتطلّعاته، في الإدارة أو في خدمة الصالح العام، أن يعيش ألف سنة، وأن يقضي منها في الخدمة العامة ما لا يقلّ عن خمسمئة!

ها قد أصبحت خارج الوظيفة العامة، فهل استعدت فعلاً حرّيتي؟ هكذا يبدو للوهلة الأولى، ولكن...

ألم يسبق لنا أن لهثنا جميعاً خلف الوظيفة، يوم كان الإنتاج الزراعي لعائلة فلاحية كاملة لا يعادل راتب موظف يتقاضى الحد الأدنى للأجور؟ فلماذا الآن نرذلها؟ هل كنا في لهائنا خلفها كمن يضع لنفسه قيداً في معصميه؟ ليصبح الخروج منها فيما بعدُ خروجاً إلى الحرية والانعقاد!

وبدأت أراجع نفسي. مخطئ من يعتقد ذلك. فلا الوظيفة العامة كانت في يوم من الأيام قيداً، ولا الخروج منها خروج إلى الحرية. فالقيد الحقيقي يكون في الانكسار، سواء كنا داخل الوظيفة أم خارجها. لم تكن الحرية يوماً غير الشعور بالقوة، والشعور بالقدرة، والشعور بالنجاح والانتصار، كما الشعور بالتفوّق والسيطرة. ولم يكن القيد يوماً غير الشعور بالضعف، والشعور بالعجز، والشعور بالفشل والإحباط.

فماذا لو ضايقتك سائق دراجة نارّية مثلاً، يسير خلافاً لاتجاه السير، يعرّبد بشكل حلزوني بين السيارات، يفاجئك عن الميمنة أو الميسرة، يفرض عليك أن تفسح له الطريق في جميع الاتجاهات، ثم يرشّتك بوابل من الشتائم ويمضي. فهل تشعر بحرّيتك بعدها؟

بل ماذا لو تعارض تصرفك القانوني العادل في مهامك، القائم على العدل والمساواة بين العباد، مع مآرب شخص حاقد يرى الأمور بمنظار مصلحته، فينهال عليك بأقذع الشتائم والسباب، ثم يشهر سلاحه في وجهك محاولاً قتلك ولو كنت في طاعة الله تقيم الصلاة! فهل يعود لحریتك من وجود؟

وماذا لو أصابك رصاص طائش يطلقه مبتهج أحمر، وأرداك قتيلاً؛ فهل ترافقك حریتك عندها إلى قبرك؟

وماذا ولماذا... من «اللمادات» التي نعجز عن عدّها وإحصائها؟ ربما يكون لك أن تشعر بالحرية الحقيقية في مجتمع فاضل، في مدينة فاضلة؛ أما في بلد هتك الفساد حرمة فلا حرية ولا من يحزنون، موظفاً كنت أم طليقاً من قيد الوظيفة...

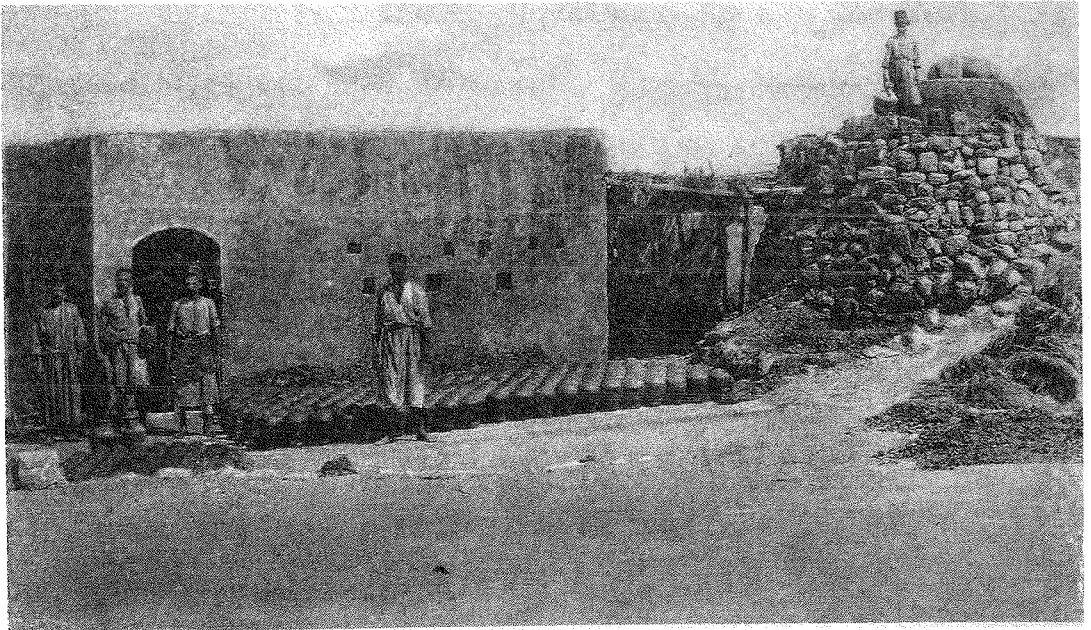
التقيت مرة صديقاً سبقني إلى التقاعد، سألته عن وضعه فأجاب: «أشعر بأني ولدت من جديد». جواب مريح على لسان مرتاح، لكنه ذكّرني في الوقت عينه بمتقاعدين مرضوا، وآخرين اكتأبوا، وبعضهم انتقل سريعاً من دار الفناء إلى دار البقاء.

فالقصة يا عزيزي القارئ، ليست قصة قيد وظيفي تحرّرت من ربقته، ولا قصة حرية لا تجدها إلا في الانعتاق من مسؤولية أو دوام عمل. القصة كلها قصة حرية مربوطة بثقافة، ومربوطة بحضارة، ومربوطة برزمة من الأخلاق والقيم، فإذا فقدت هذه كلها، فقدت تلك!





صناعة الفخار والخزف



والفاخوري

# ملحق

• مقتطفات تريويّة من عناوين الصحف



# المدرسة الرسمية في لبنان موضوع تحد وطني دائم

عندما كلفت مهام دائرة التربية الوطنية في الجنوب اللبناني العام ١٩٨٤ (لم تكن المناطق التربوية قد أنشئت بعد)، لم أكن أدرك حجم التحدي الذي تواجهه الدر...

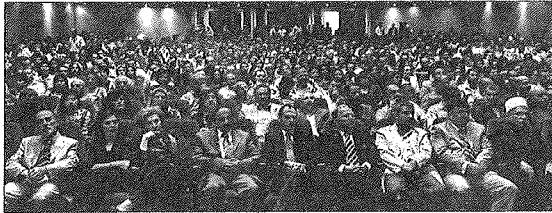
AS-SAFIR Saturday October 18, 2008

# إضراب ٣ أيام لتعاقدى التعليم الأساسي خطوات تصعيد إذا لم تتحقق المطالب

يتوجّع المعلمون المتعاقدون في مرحلة التعليم الأساسي إضرابهم العلني أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء المقبلين باعتصام أمام السراى الكتب - ساحة

## مخالفات

# زيادة الرواتب وفائض الناجحين يستأثران بيوم المعلمين العالمي غريب يطالب بتحويل الروابط إلى نقابات والنظر في التشريعات



(حسن عبد الله) جميع الشاخصين في مابرموز أربعين عاماً على تان على إعتاق التوصية

استأثرت قضية الناجحين الفائضين في المباراة المفتوحة لإساقطة التعليم الثانوي، في مجلس النواب رئيس الرابطة تريبه جياوي

السفير | السبت ١١ أيار ٢٠٠٤ - العدد ٩١٩٤

# الأستاذة والمعلمون الرسميون «يستنفرون» لإسقاط مشروع قانون التعاقد

استنفر الأستاذة والمعلمون في قطاع التعليم الرسمي صفوفهم استعداداً للإضراب والاعتصام بمسربين في ١٤ الحسائي، والذي يستعقون هدفه

# إضراب اليوم في المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية والإدارات العامة هيئة التنسيق النقابية تلوح بالتصعيد في حال المس بالمكتسبات المحققة

الخميس ٩ حزيران ٢٠٠٥ - العدد ١٠١٣٣

الاضراب في المدارس التي... كما تدعو الجهات النقابية صفاً واحداً وقاموا من حق والعضو التربوي، وأكدت رابطة المعلمين في اجتماع استثنائي من تعبيراً عن رفض المعلمين لخطاب الجوازاتهم وسحقها اجليها، ولوحوت بسب الخفا اعتصاماً قطعاً في ٤ حان.

# نقابة المعلمين وكلنا للوطن، تطلقان حملة ١٣ نيسان حملات ومؤتمر وعريضة وميثاق شرف يبنذ الحرب



الجمعة ٤ حزيران ٢٠٠٤ - العدد ٩١١١

# رابطة الثانويين تؤكد على تطبيق خطتها الثلاثية اعتصام للأساقطة الناجحين ووزق يعد بالحل قريباً



جانب من اعتصام الأساقطة أمام مجلس الوزراء (علي عوش)

تدعو الأساقطة الثانويين الناجحين للوقوف في المارة المحصورة التي أجراها مجلس الخدمة المدنية في ١٧/٧/٢٠٠٤، واعتصامهم أمام مجلس الوزراء، بعد وقوعهم من اللجنة العليا، احتجاجاً على ما أعلنه مدير مرسوم تعيينهم، وفقاً لما جاء في وثائق تفتقر للشفافية، منها ما جاء في وزارة التربية التي ١٢٠٠ أساقطة، فهل يعقل إهمال ٦٧٨ أساقطة ناجحة، والخدم استمثاراً، امتحان مجلس الخدمة المدنية لغير دليل على كفاءتهم.

ويشاه على طلب وزير التربية والتعليم العالي د. أسعد زققي، شغل

# المجلس المركزي يقر توحيد رابطات المعلمين

أقر المجلس المركزي لرابطات المعلمين الرسميين في لبنان ضرورة توحيد رابطات المعلمين في المحافظات والعمل على إنشاء رابطة ثقافية اجتماعية وتربوية للمعلمين في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة، وأكد متابعة تحقيق مطالب المعلمين. عقد المجلس اجتماعاً بحث في خلاله أموراً تربوية ومهنية، وتوقف على الموضوع عند المدارس الرسمية والمتوسطة، وصادفها الأمانة العامة للرابطة الروم نتيجة تخفيف مساحة التعليم وتأخير دفع ما يتوجب للمدارس إلى ما بعد إقرار موازنة العام ٢٠٠٤، الأمر الذي من شأنه ترفلة العملية التربوية. بحيث المتجمعون ضرورة إجراء الانتخابات وتحديد الهيئات المنتخبة في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة، خلاصاً

# المؤتمر التربوي الرابع لرابطة التعليم الثانوي الرسمي أزمات الإعداد والملك تضغط بثقلها على المستوى المهدد

تدعو الجمعية التربوية والوزراء التربويين للتعاون مع القطاع التعليمي الرسمي في لبنان، وإيجاد حلول سريعة لمشاكل الإعداد والملك، والتضيق على المستوى المهدد. وتضمنت أعمال المؤتمر مناقشة الوضع التربوي في لبنان، والإعداد والملك، والتضيق على المستوى المهدد. وتضمنت أعمال المؤتمر مناقشة الوضع التربوي في لبنان، والإعداد والملك، والتضيق على المستوى المهدد.



الجمعة ٤ حزيران ٢٠٠٤ - العدد ٩١١١

دعت رابطة أساقطة التعليم الثانوي الرسمي صباح وزير التربية والتعليم العالي سمير الجحش إلى لقاء التجمع التعاقبي للمتعاملين معي الجمعية لإيجاد الحلول، والتضيق على المستوى المهدد.

# رابطة الثانوي تبلغ الجسر رفضها إقحام الراجح الدينية في التعطيل يوم الجمعة

ولفت إلى أن التعطيل يوم الجمعة في الإقحام إن يكون عليه صعيد وطني عام، أما وأن الأمر غير ذلك، فليقتضى تفكيراً بأن تتركيز ذلك على الأساقطة والماليين، في

طلبا واستاذة يتبعون في مختلف الوظائف والمناصب، وأن ربط هذا الموضوع بالواجبات الأخلاقية هو مطالباتنا، وهذا ما سنطالبه في الجمعية، معاملة

دعت رابطة أساقطة التعليم الثانوي الرسمي صباح وزير التربية والتعليم العالي سمير الجحش إلى لقاء التجمع التعاقبي للمتعاملين معي الجمعية لإيجاد الحلول، والتضيق على المستوى المهدد.

١٤٥  
جمهورية السيد الجمعة  
العدد ٩٩١٥

جمهورية السيد الأربعاء  
العدد ١٦٤٩







# مسيرة الثانويين تلقي تأييداً أهلياً



السبع للاعتصام اسعدوا

اجار البلد

Friday September 26, 2003 AS.SAFIR

لماي تخلصوا من هذه المأساة التي يعيشونها في ظل السلطة العسكرية التي لا ترحم على طلابنا الذين هم في سن المراهقة والذين هم في سن المراهقة والذين هم في سن المراهقة...

## نقص في المازوت وصيانة المباني وفي الأعداد؛ مشكلات تعاني منها المدارس الرسمية والخاصة في كسروان

بعد توريدها بأجهزة كومبيوتر متطورة على طلب الإدارة.



Tuesday October 7, 2003 AS.SAFIR

## مدارس بنت جبيل: رحل الاحتلال لكن آثاره باقية

ويضع الطلاب من بلدة شرقاً وتتقاضى الرسوم الذي حددهه ٥٠٠ ليرة اللبنانية صفات المهمّة ٥٠ ألف ليرة

بنت جبيل - حسين سعد

العدد ٩٦٥٥

Wednesday November 19, 2003 AS.SAFIR

## ثانوية كفرحيم وطلابها: السباحة في الوحوّل من أجل الوصول

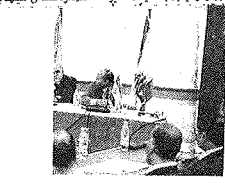


١٩٢٧ العدد ١٩٢٧

## قباني تشاور ومديري مدارس بيروت في قضاياهم مشاكل المباني والهيئة التعليمية ونقص مختبرات

التعاقد في الإسكان والإقامة أو يكون حامل إجازة ولا يقبل بتأمينه إلا في حالة كسرها فيها يرحلهم

معاينتها وإن هناك مواج أخرى لم يتجرب في تطويرها، خصوصاً إذا كان الاستعداد من العلاقات العامة لدى المديريين ليسارعوا في القرار



ممثلو دول ومنظمات ودول مانحة يتضامنون مع القطاع التربوي ٤ مدرسة مدمرة و ٣٠٠ متضررة والكلفة حوالي ٧٠ مليون دولار

وأمل قباني أن يلقى بتطوير العمل التربوي في لبنان اهتمام الدول والمنظمات الأجنبية، لأن لبنان الوافد الرسالة حاجة تشاورية لقاء مختصر مع ما من حاجة تشاورية، ولا

في ٦ تشرين الأول، ولقد قامت التي أنه سيتم استعانة الهيئة العمدة بتكامل كامل بأبنية جامعة أو بتفاسم الدراسة في المباني المخصصة أو التي وقوفال التحسين الإنشائية والتجديفة

١٤٩

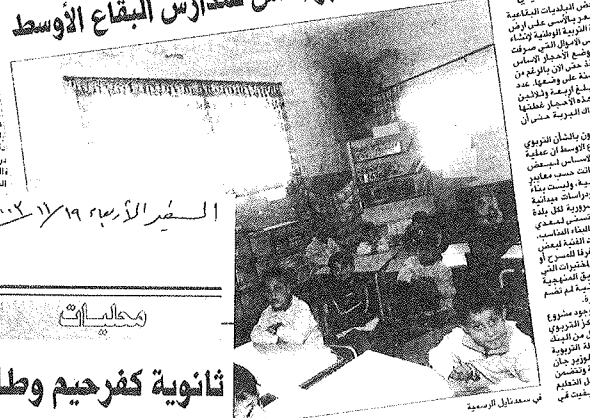
## طرابلس: الاستنفار التربوي يصطدم بعجز الأبنية عن الاستيعاب



لا يمكن تخيل حالة الاستنفار التربوي الذي يشهده طرابلس في ظل السلطة العسكرية التي لا ترحم على طلابنا الذين هم في سن المراهقة والذين هم في سن المراهقة...

العدد ٩٦٦٦

## المعايير السياسية تعطل إمكانية حل المشكلات التربوية للمنطقة الأشواك البرية تغطي ٣٤ حجر أساس لمدارس البقاع الأوسط



في منزل ثانوية كفرحيم الرسمية

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

AS.SAFIR Thursday August 24, 2006

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

ممنوعة الامتحان بالثانويين

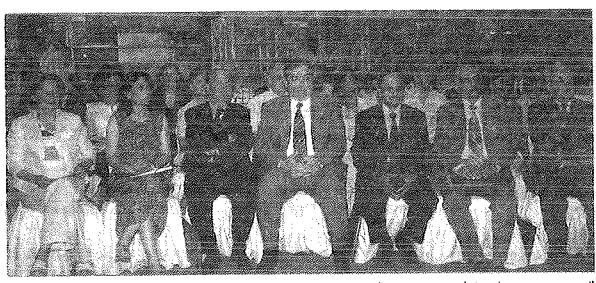
مكتبات

# الجسر افتتح اللقاء الموسع لمناقشة مشروع الإنماء التربوي عودة الى ما تضمنته خطة النهوض من جذر أكاديمي - تقني!

في مختلف الحالات التربوية والعمل على تحقيق السواة وتكافؤ الفرص وتحسين الجودة. ولا بد من الإشارة هنا الى انه تم الاتفاق على تمديد هذا القرار حتى نهاية العام ٢٠٠٧ لتأتي الاستفادة منه في شكل أفضل وهدأ أطول.

وبعد استراحة قصيرة بدأ عرض مكونات المشروع فحدثت الدكتور مصطفى الطحوة عن السياسات والتوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان، والخطة الوطنية للتعليم للجميع.

ثم تحدثت دينا الساس عن توسيع النظام المالي التربوي وعرضت إحصاءات وأرقاماً ولغنت الى غياب الدقة في ما يتعلق بالإنفاق على القطاع التربوي بين رسمي وخاص ولقنت الى تجزئة المعلومات المتعلقة به، وأشارت الى التعاقد مع شركة لتقدمه لتحدد تفاصيلاً عن الكلفة الحقيقية



وائل اللاتي

افتتح وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر اللقاء الموسع لعرض ومناقشة مكونات مشروع الإنماء التربوي الذي نظمته وحدة إدارة المشروع في مطبخه ومعدة إدارة للبحوث والإنماء في سن الفيل، في حضور رئيسة المركز الدكتور ليلي حياض المدير العام للتربية جورج شحمة، المفتي التربوي العام د. رضا سعادة وممثل المجلس الدولي في بيروت بسمار رمضان، رؤساء المناطق التربوية، ممثلة مجلس الإنماء والإعمار جهادي حيدر، ورئيس رابطة التعليم الثانوي د. أحمد سححان، ومشروع الإنماء التربوي الذي تم إطلاقه أمس يتخاطب على مناقشة على ضوء استراتيجياتها أحدها هو

«الخطة الوطنية للتعليم للجميع»  
أقيم في المجلس النيابي لقاء حول الخطة الوطنية للتعليم للجميع، مثلت خلاله النائبة غنوة جلول رئيس المجلس وحضره وزير التربية

## مراد يشكل الهيئة الوطنية للتعليم للجميع توفير الأساس للأطفال حتى العام ٢٠١٥

Beirut - Mercredi 14 Juillet 2004 - 44e Année - No. 15470



شكلا  
الخط  
١٠٤١

## افتتاح مؤتمر مشروع المدارس في عالم متغير الجسر: المطلوب مقارنة متطورة



الوزير الجسر يتوسط الحضور في المؤتمر

افتتح المؤتمر العربي الثالث لمديري المدارس بعنوان «مشروع المدرسة في عالم متغير، برعاية وحضور وزير التربية سمير الجسر ومدراء مدارس وحشد من الفعاليات التربوية والثقافية».

### الجسر يناقش خطة التعليم للجميع

ترأس وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر الاجتماع الدوري للهيئة الوطنية للتعليم للجميع، واستمع بحضور إلى تقرير الأونيسكو د. حبيب حجازي، نائب رئيس الهيئة على صياغة مشاء «الخطة الوطنية الثانية للمعلمين تشارك في إضراب ٢٣ تشرين الأول

بالمعلمين جورج سعادة مشاركة نشطة في الإضراب العام في الإضراب العالمي العام في ٢٢ تشرين الأول المقبل. نودت له أمس لا شك في وجود بعض الغائبين لاندازه التعليم فيها الى وزير التربية من خلال الحوار العام والتمسك معه. ليس لديها مطالب بطلية محددة أمام وزير التعليم العالي

في المشاركة في التعليم في لبنان. في المشاركة في التعليم في لبنان. في المشاركة في التعليم في لبنان.

### شربل الخوري أول في البكالوريا الفنية

حل الطالب شربل مصطفى الخوري في البكالوريا الأولى في دمشق في صنفاته الفنية الرسمية الثانوية الفنية في دمشق في صنفاته الفنية الرسمية الثانوية الفنية في دمشق في صنفاته الفنية الرسمية الثانوية الفنية في دمشق.

مكتبات

AS.SAFIR Tuesday February 8, 2005

## محاولة من المركز التربوي لتعديل المادة الخامسة من قانون ٣٤٤ البحث عن دور في إعداد المعلمين يصطدم بكلية التربية

من جهة لا يركز الجامعة، ان يركز ان يركز جامعة دون التعليم في لبنان، من جهة لا يركز جامعة دون التعليم في لبنان، من جهة لا يركز جامعة دون التعليم في لبنان.

الخاصة بالأكاديمية العامة والتربية في مختلفها، ان يركز ان يركز جامعة دون التعليم في لبنان، من جهة لا يركز جامعة دون التعليم في لبنان.

في التربية:

## الجسر في افتتاح ورشة لاستراتيجية التربية: الالتحاق المدرسي ٩٧٪ وتفاوت مناطق

وأكد وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر «ان لبنان يسجل نمواً عالياً في الالتحاق المدرسي في المرحلة الابتدائية تبلغ ٩٧ في المئة، لكنها تحتاجان تدريجياً كلما توجهنا الى مستويات أعلى، كما انها تنخفض في الريفات وتتفاوت بين منطقة وأخرى، مما يعني ان الزامية التعليم لجزء غير المسجلين ولذوي الحاجات الخاصة لم تتحقق بعد»، ولنت الى ان توفير جودة التعليم في المراحل الازامية ضامن لنقدرة الالتحاق على التسامح في الناحية اللاحقة والحد من

يحدث ابرزها في التربية والتعليم العالي في لبنان، من جهة لا يركز جامعة دون التعليم في لبنان، من جهة لا يركز جامعة دون التعليم في لبنان.

على طريقة المشاريع المشتركة، لم اجتمع الوزير مع اللجنة للمتعاملين في الثانويات التي دورة تدريبية لمعلمين الإنكليزي في المنطقة

يحدث ابرزها في التربية والتعليم العالي في لبنان، من جهة لا يركز جامعة دون التعليم في لبنان، من جهة لا يركز جامعة دون التعليم في لبنان.

معالجة ظاهرة الرسوب والتسرب وتشغيل دورة الإدارة التربوية».

وقال الجسر: «نجا استراتيجية للتربية التحولات والتحديات التي تواجه المدارس الرسمية التعليمي، خاصة في الريفات».

٩٧٧٢

١٥٠

### الحبس سبعة أعوام لثلاثة أردنيين

#### سربوا أسئلة البكالوريا

ما افاد مصدر قضائي، وقد حكم على ايهب الحطية الموظف في وزارة التربية ومحمد محمود البكر وهو حارس وشاهر احمد الزعبي وهو صاحب مكتب عقارات كان ابنه تقدم الى امتحانات شهادة التوجيهي

حكمت محكمة امن الدولة في الاردن احدى عشر عامًا خفف عنها الى سبعة أعوام ونصف العام لسرقة أوراقهم في تسريب أسئلة امتحانات شهادة البكالوريا، حسب

## سعادته يحمل على امتحانات المنهاج القديم؛ استهتار بالشهادة الرسمية وقيمتها

صيبدأ - «السفير»

القران وأشاد به من حيث المبدأ، لكنه لم يتدخل بمجريات الامور. وتوقف

حمل المقتش الترد سعادته على الامتحانا للمنهاج القديم وداز بشسروط المسنونة

## إحالة حادثة «التلميذة المدعومة» إلى النيابة العامة

كوتقيل للمناسبة.

ردود فعل

أرى فرع جبل لبنان في رابطة اساتذة التعليم الثانوي الرسمي ان ما حصل في مدرسة ضبية ما هو الا نتيجة سياسة التراخي وتبويس الحس والاختفاء بالاستنكار لحوادث مماثلة وملاحقة حصلت في كل لبنان، وطالب السلولي بملاحقة العتدين وكفاة العالمة والتدويه بمنافيتها العالية التي دفعها لتحمل ردة فعل محببة في سبيل الدفاع عن كرامة الشهادة الرسمية.

الإرشاد والتوجيه جان حايك ورئيس المنعقة التربوية محيي الدين كشلي وحشد من المعلمين. دامة كلمة ٦٠٠٠ كفاها على حسن وطلب منها ان تأسس الراتب الاخير كاملا وليس بجزء. ثم كلمة لاويسية رابطة ت. عابدة الخطيب استكرت فيها لمة في ضبية وطالبني باجراء التلميذة المدعومة.

ان التفتاد خان حلا مرفقا، مؤكدا القانونين ٤٤١ و ٤٤٤ والتعلقين من المتعلقين عن طريق الجبارة ف انه وقع على الج بدمع الجبل الما بفرقه المجلس في جلس اسئلة تعويض اأخر تطبيقه نتيجة

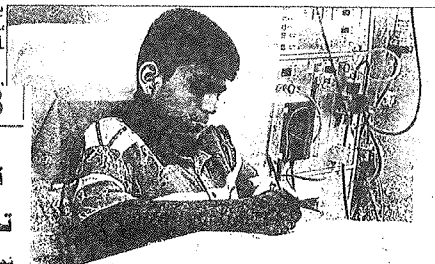
أحال وزير التربية والتعليم العائلي سمير الجس، الاشكال الذي حصل الاسبوع الماضي في احد مراكز الامتحانات. ف ضبية على الشهادة العامة

السفير | الأربعاء ٤ تموز ٢٠٠٥ | العدد ٩٢٢

## امتحانات «المتوسطة»: يوم أول لطيف بنكهة لبنانية

تصامت سيارتان، فل حوار بين السائقين أدهمنا فهد الطباع فليط

### مركز امتحانات لمريض واحد



في الخاتمة الخمسة لتناول الطعنا لوراء السرة المشطحات، بالاس كانت الوجبة مختلفة انه يوم للطلاب كل خبيرة محمد شايك بدت مقلبة على وجبة من العيابر الشول، العرفة التي تخدمته في مستشفى العاك في سن الفيل حيث عرقو مجلس العلى ورواها استت خلال ذلك العرفة مركز الامتحانات طالب واحد مراب واحد شمس واحدة من كل مسابقة. لم ترض ساعة واحدة على يد الامتحان

٦٠ ألف تلميذ في ١٢٢ مركزا بلغ عدد التلامذة الرسمي امتحانات الشهادة المتوسطة (المتوسطة) نحو ٦٠ ألف تلميذ توزعوا على ١٢٢ مركزا في ست محافظات

وتمسك التي تمت ذات مختلفة المصوب (المتوسطة) على ٦٠ ألف تلميذ توزعوا على ١٢٢ مركزا في ست محافظات

محمد بنة السليمة وجبال غزل التلال

الدم المكنون

8 | السفير | الجمعة ٧ ايلول ٢٠٠٥ | العدد ١٠٧٨

## تدشين بنك أسئلة الثانوية العامة والمتوسطة تجريب في الدورة الثانية وتطبيق العام المقبل



تجو سبتين في العتة من الأسئلة التي طرحت في الدورة الثانية الاختصاصية لتسهيالت الثانوية (من) 7 | السفير | الإثنين 1٨ أيار ٢٠٠٥ | العدد ١١٠٧٦

قياس، يوق، ملك، مؤمنة، مراد والتتير يستعملون إلى شرح عن بنك الأسئلة (عبد الله) مديون انا كانت ثامنيس

## الامتحانات الرسمية بين مطرقة الأملالي وسندان الانضباط

امتحانات ما لها وما عليها... ضجيج وإرثارة... د. رضا سعادة

مخاضات

## امتحانات الثانوية العامة في الضاحية الجنوبية وكاراكاس:

### انقطاع الكهرباء وضجيج وقسوة المراقبة وصعوبة الرياضيات

الاجتماع وان تعتمد اسئلة على الخطة، لأن العالمة عندها مضبوطة. لكن ايمان سليم (مدرس الضحي) وتقلنا عن لسان معلمتها اكدت ان مسابقة الاقتصاد سيون مساهما عالميا وصعبا، ومما لبت براعة الخطط والبرامج، واعربت وميلتها رشا بوزيد عن تدويرها من الارتفاع واشتغالات تلك عليا، واعتبر جيون النون (الاجتماعية) ان العوام الاخير سيون الاصعب لانه يتشتم فتلدة مواد هي العلوم والفيزياء والحيياء والطبيعية إضافة إلى التربية وطلب بإعادة النظر في جدول الامتحانات، واستف رانيا مروج (الاي سي) لاختلاف المستوى بين التوسمين الرسمية والخاصة وأعربت عن الالوة تقديرا في حق ثلاثة الفاع العام على عكس ما هو متفعل به في الضاحية، وشاركت التي وجود طلب من العيدين بتدوين لرة الثالثة لامتحانات، والدة أحد العلاب السيدة ماري عود شددت على تأثر كل الطلاب في لبنان بالاحداث منذ اغتيال الرئيس الحريري وصولا إلى الانتخبات

وتقول فاطمة انا لحت طلبا يحلون سوالا واحدا فقط لتلجيبها علامة «المعقول»، وام يرض احد عن جو الرابطة في مدرسة عبد الكريم الخليل حيث وسف المتسبون هناك الراتب بالمتمسدين، باستثناء المالات الخاصة التي تسلف فيها «الواحدة» وروا.



لم يفتقد ج الامتحانات الرسمية اصروف الثانوية العامة في بيروت عوا هو عليه في الساحة الجنوبية، لكن تدرم طلاب الضاحية كان اعلى ايقاعا من جراء اعداة كاتنطاق التروياء الستور، والذي يترقوا دواستهم ليزل ويمتصهم من هواء مراوح المدارس نهارا، لم دفعهم إلى مطالبه السلولي بانظر إلى تلك المسألة ولو فقط خلال فترة الامتحانات، لم يرض الشهيال عسى جبر ليعطوا لفرع الاقتصاد والاجتماع والفنون اعطوا اسم مدرسة خاترة جريك الرسمية للبيروت بعد ان أمحنها باماني الرياضيات والعربي وبعروا عن شعيرة الشيد، اعتبر دخل فارس وسامر عثمان (مدرسة بيروت الاهلية) ان مادة الفون رياضيات كانت سهلة لكنها تحتاج لزيد من الولة، اما العربي فكانت الاصعب، ولئن وقتها كان عالها ووتة مساهمة شمس لثانوية المعرفة (البرج) جوا الامتحانات بالجميع وانها شنت من قسوة الرابطة، معتبرة انه هناك تسهيل اكثر بالرابطة في بيروت، ولم تر في مادني

أخبار واتهامات بتسريب معلومات ونتائج وعش في المراقبة

إطلاق عملية إصلاح الامتحانات الرسمية هل يعيد أمجاد الشهادة اللبنانية؟



الوزير الذي عقده الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية في لبنان عن الامتحانات الرسمية أعاد تسليط الضوء بقوة على واقع هذه الامتحانات، والمشاكل القائمة حولها وللشر التي لا تزال تعترض عودة الشهادة الرسمية اللبنانية إلى "العز" الذي عرفته قبل الحرب.

في طبع الامتحانات الرسمية في هذا الموضوع... من مكتب العامة للمدارس الكاثوليكية والتي تعد من أكبر مجموع المدارس الخاصة وكمه في لبنان، كما ان نطاق التعليم في لبنان يمتد...



الوزير الذي عقده الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية في لبنان عن الامتحانات الرسمية أعاد تسليط الضوء بقوة على واقع هذه الامتحانات، والمشاكل القائمة حولها وللشر التي لا تزال تعترض عودة الشهادة الرسمية اللبنانية إلى "العز" الذي عرفته قبل الحرب.

7 AL - MUSTAQBAL - Tuesday 20 April 2004

افتتح ورشة مناقشة «مشروع التوجهات الاستراتيجية للتربية» الجسر يعد بتطوير الامتحانات والتقويم للحد من الرسوب

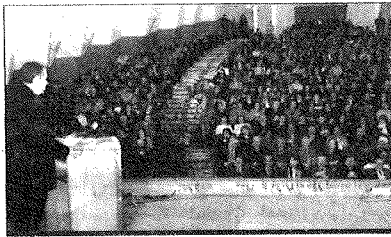


أكد وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر ان لبنان يسجل نسباً عالية في الاستحقاق المدرسي في المرحلة الابتدائية تبلغ 97 في المئة، لكنها تتناقص تدريجياً كلما توجهنا الى مستويات أعلى، كما انها تنخفض في الروضات وتتفاوت بين منطقة وأخرى، مما يعني أن الزامية التعليم لسواء غير المسجلين ولذوي الحاجات الخاصة لم تتحقق بعد.

(اللائي ونشراً) ل دورها من

مؤتمر "الامتحانات الرسمية في لبنان، واقع وآفاق" أسئلة عن التصحيح والتسريب والاستظهار والتقييم

على التعل الى انه «م العام لا د وسائل لت



محمد بركات النقاشات العامة التي دارت بين بعض الأساتذة الحاضرين وبين المدير العام للتربية جورج نعمة والمفتش العام التربوي الدكتور رضا سعادة كانت في النكبة العميرة التي أضفاها التناشون على مؤتمر الامتحانات الرسمية في لبنان والواقع وآفاق. ولقد أخرج هذا النقاش المؤتمرين من غفوتهم البروتوكولية التي ضاعت فيها أذانهم بين سيل

فيما أن الشهادة الثانوية العامة ستصبح غير صالحة للوظيفة العامة في لبنان ولن تتجاوز مع الكفايات التي تقرضها السوق المحلية فكيف بالسوق الدولية. وأضاف انه يجب أن يؤخذ في الاعتبار كيفية التعامل مع ملف الامتحانات الرسمية لئلا تنجر امتحانات في جميع المواد التي تدرس لأن آلية التقويم في المدارس تتركز على آلية قياس التحصيل العلمي التي تمتد لسنوات عديدة في هذه المدارس.





## مراد يشدد على تفعيل التفتيش التربوي عبر المتابعة والمكاشفة والحاسبة الموضوعية



مراد يسلم درعاً إلى سعادة من المؤسسات التي اجتمعت على الدعوة لهندسة

دعا وزير التربية والتعليم العالي عبد الرحيم مراد الى تفعيل التفتيش التربوي عبر التحلي عن أسلوب المطاردة وتقارير القنولات الخفية لصالح المتابعة والمكاشفة والحاسبة الموضوعية الدقيقة التي تجعل الامر في نصائبها الصحيح وتعلم كل ذي حق حقه. فقد نظمت المنطقة التربوية في محافظة الجنوب ورابطة المعلمين الرسميين في الجنوب ومكاشفة التربية الوطنية احتفالاً تكريمياً لرئيس المنطقة التربوية في الجنوب الدكتور رضا سعادة، بمناسبة تعيينه مفتشاً تربوياً عاماً.

أقيم الحفل في مجمع نبيه بري الثقافي في الرزار، حضره وزير فائض، والجناب السادة جورج نجم، قاسم شاه، ياسين جاب، وعبد اللطيف الزين والنراه العارون، الروض يوسف ضيا، رضوان بو نصر الدين وجمع من الشخصيات السياسية، الحزبية والاجتماعية التربوية والدينية. بعد التشييد الوطني اللبناني افتتاحاً، التي المرى شفيق ستان كلمة ترحيبية، ثم كلمة لفايز داغر باسم المنطقة التربوية في الجنوب وكلمة للجناب سعادة باسم رابطة المعلمين الرسميين في الجنوب وكلمة لحدود غزال باسم الاساتذة المتقنين في الجنوب وكلمة لجان داود باسم المدارس الخاصة في الجنوب وكلمة للدكتور كميل نجم باسم الجامعة اللبنانية.



## معرض في ابتدائية جزين الرسمية



سعادة واسير في افتتاح المعرض.

جزين "النهار" - ٢٠٠٠  
الذكرى الاولى للتحرير وربعية رئيس المنطقة التربوية في الجنوب الدكتور رضا سعادة في اعدادها لطلبة

## الحريري نحدد العطل وتلتقي سعادة

كاملاً لكل أنواع التعاون لما فيه خدمة الإدارة التربوية والمدرسة الرسمية، علماً بأن التفتيش التربوي يحرص على تطبيق وتنفيذ القرارات والتعاميم الصادرة عن وزارة التمهنة ونسها، وسيصاح انطلاقاً من ذلك

كندرس وما تعلق به تفهيماً ومصدراً من تم كون

## لحدود يحرك الرقابة الإدارية ويستدعي هيئة التفتيش؛ من غير المسموح تسهيل عودة الفلتان في الإدارات

توضيح الفتش العام التربوي، در رضا سعادة ان زيارة وفد الفتش التابعة لجمهورية اميل لحود

السنة ١٩٨٨

## سعادة: الإشكالات التربوية وبعقوب

وصف الفتش التربوي العام في لبنان، در رضا سعادة الإشكالات التربوية المطروحة بأنها ليست مستعصية، لكنه استدرك قائلاً: ان أهل الحل والربطية ركز على لا يتقدمون على ١٠٠ لغة في نفس يعقوب، معتبراً ان عدم التفريق بين دور في كل التربية والتعليم

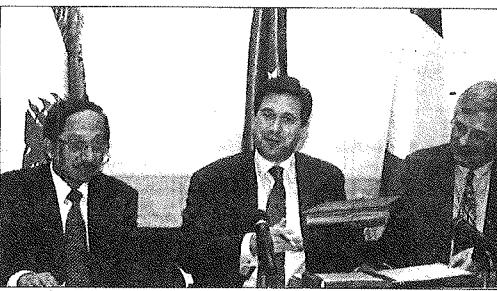
وقد تفهيم تربوي يزور فرنسا

قام وفد مؤلف من عشرة مفتشين تربويين، برئاسة الفتش التربوي العام د. رضا سعادة بزيارة

تدريبية للمعهد العالي للتربية الوطنية ESEN في مدينة بواتييه

في فرنسا، ولدة ١٢ يوماً، بدعوة من مكتب التعاون الثقافي والتربوي في

## توقيع اتفاق تعاون وتطوير التبادل بين التفتيش التربوي وجامعة مونبيليه



من اليمين: علائيه وسارو وسعادة يتبادلون الترتان

## وزير التربية يبحث التعاون مع أستراليا

ناقش وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر في مكتبه أسس مع المسؤولة عن قطاع التربية في مجلس نواب مقاطعة فكتوريا الأسترالية النائب ايز بيبي، التي زارته بروفة رئيس المجلس العربي الأسترالي ولان جيور، شؤون اتفاق التعاون بين البلدين.

بعد الساعة قالت بيبي: «لدينا نحن، مجلس نواب ولاية فكتوريا ما

## لحدود يحرك الرقابة الإدارية ويستدعي هيئة التفتيش؛ من غير المسموح تسهيل عودة الفلتان في الإدارات



الرئيس لحدود مع هيئة التفتيش المركزي حمدني، الفتش العام فاروق دياب، الإدارات الرسمية عموماً، وتلك التي تقوم بدورها كاملاً، لا سيما وإن افرادها





## فهرس الهوامش

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
إحصاءات مناقلات المعلمين .....	٩
أشكال وأنواع التعاقد .....	١٠
الهدر في حصص التدريس لمعلمي الملاك .....	٣٢
مضامين توصيات التفتيش المركزي .....	٤٤
أوضاع الأبنية المدرسية الرسمية .....	٤٨
الهدر في حصص التعاقد .....	٥٢
الأوضاع الحالية لدور المعلمين والمعلمات .....	٦٤
المدارس المتعثرة والحاجة إلى معلمي رياضة وفنون ورياضة أطفال	٦٥
قرارات التفتيش المركزي (التمنيّات والتوصيات والتقارير التوجيهية)	٨٢
الإرشاد والتوجيه، مدير بلا مديرية .....	٨٧
أهم الإحصاءات التربوية للعام ٢٠٠٧ .....	٨٨
الزيارات الإستعراضية لمراكز الامتحانات .....	٩٦
مركز امتحانات لمرشح واحد .....	٩٨
استهتار المراقبين والمصحّحين .....	١٠١
كلفة التلميذ الواحد في مدرسة رسمية متعثرة .....	١٠٦
فروقات ضخمة بين رواتب المعلمين والموظفين الإداريين .....	١٠٦
فائض في أساتذة التعليم الثانوي .....	١٠٧
وجه شبه بين لبنان وماليزيا .....	١٣١
لجنتان لمنهج التاريخ وتطوير قطاع التعليم العام .....	١٣٢

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
تمهيد	٧
مقدمة الكتاب	٩
المبحث الأول: منشورات العام ٢٠٠٢	١٥
كمين الكيلومتر «١٠١»	١٧
تطلعات واعدة لرفع مستوى التعليم الرسمي	٢١
التفتيش التربوي ضمير التربية، والرقابة كنز لا يفنى	٢٥
عام التأسيس	٣١
المبحث الثاني: منشورات العام ٢٠٠٣	٣٥
الرقابة، وسيلة نبيلة لغاية أنبل	٣٧
عام المنجزات	٤٣
المبحث الثالث: منشورات العام ٢٠٠٤	٤٥
هل ضاعت معالم التربية في لبنان	٤٧
وضع الإصبع على الجرح	٥١
المبحث الرابع: منشورات العام ٢٠٠٥	٥٣
المدرسة الرسمية في لبنان، موضوع تحدٍ وطني دائم	٥٥
مزيد من الإضاءة	٦٣

٦٧	.....	المبحث الخامس: منشورات العام ٢٠٠٦
٦٩	.....	المدرسة الثانوية في لبنان، ملتقى أو مفترق الطرق إلى الوطن
٧٥	.....	رحل معلم الضيعة
٧٧	.....	ركن تربوي يغيب
٨١	.....	قطبة مخفية
٨٣	.....	المبحث السادس: منشورات العام ٢٠٠٧
٨٥	.....	رسالة إلى المعلمين في عيدهم
٨٧	.....	الاجترار
٩١	.....	المبحث السابع: منشورات العام ٢٠٠٨
٩٣	.....	الامتحانات الرسمية، بين مطرقة الأهالي وسندان الانضباط
١٠٥	.....	دُق ناقوس الخطر
١٠٩	.....	كنت عميداً للتعليم الرسمي، وستبقى
١١٣	.....	التربية على الشأن العام، من النصوص إلى النفوس
١٢١	.....	الخلاصة: لا حلول من دون استراتيجية تربوية
١٣٧	.....	خاتمة: استعدت اليوم حريتي
١٤٣	.....	ملحق: مقتطفات تربوية من عناوين الصحف
١٥٨	.....	فهرس الهوامش
١٥٩	.....	فهرس الموضوعات